



كلية التربية  
المجلة التربوية



جامعة سوهاج

## إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة فروع الجامعات الدولية بجمهورية مصر العربية في ضوء بعض الخبرات الدولية

إعداد

د/رشا سعد عبد الشافي شرف

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربية - جامعة حلوان

تاريخ الاستلام : ٢١ يونيو ٢٠٢١ م - تاريخ القبول : ١١ يوليو ٢٠٢١ م

DOI: 10.12816/EDUSOHAG.2021.

**الملخص:**

يهدف البحث إلى وضع إستراتيجية وطنية لإنشاء فروع الجامعات الدولية IBCs في جمهورية مصر العربية، في ضوء خبرات كل من: الصين، والإمارات، وماليزيا، وقد تم تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما الإستراتيجية الوطنية التي يمكن صياغتها وفق الدروس المستفادة من خبرات دول أخرى في إنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر؟ واتباع البحث المنهج المقارن؛ للوقوف على أبرز الخبرات الدولية الخاصة بفروع الجامعات الدولية، من خلال اتباع منهجية نموذج مكعب براي وتوماس للتحليل المقارن، مع تبني مدخل الهندسة الاجتماعية التدريجية لبوبر **Popper's Piecemeal Social Engineering** للوقوف على كيفية نقل خبرة فروع الجامعات الدولية، بهدف تحقيق التطوير بقطاع التعليم العالي في مصر، وفي ذلك الإطار، تم استخدام أداة المقابلة الشخصية لاستطلاع آراء خبراء التعليم العالي في المجال في مصر، وفي ضوء نتائج البحث، تم وضع إستراتيجية وطنية لإنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر، والتي تتضمن سبعة عناصر أساسية، تتمثل في: أ) أنماط فروع الجامعات الدولية ب) ربط فروع الجامعات الدولية باحتياجات التنمية في مصر، ج) الإتاحة وتكافؤ الفرص التعليمية، د) فروع الجامعات الدولية كمراكز تميز متخصصة، هـ) الصورة الذهنية لتوطين فروع الجامعات الدولية بالمجتمع المصري والخطاب الإعلامي الخاص بها؛ لربط فروع الجامعات الدولية في مؤسسات التعليم الجامعي والبحث العلمي المصرية، و) مخرجات تعليمية مقارنة من خلال اختبارات الترخيص لممارسة المهن دولياً.

الكلمات المفتاحية: فروع الجامعات الدولية- مدخل الهندسة الاجتماعية التدريجية- إستراتيجية، مكعب براي وتوماس.

## ***A Proposed Strategy for Developing International Branch Campuses (IBCs) System in Egypt in the light of some International Experiences***

### **Abstract:**

The research aims at Developing a national strategy for establishing international branch campuses IBCs in Egypt in the light of international experiences of China, UAE, and Malaysia. The problem of the research has been identified in the main question: what is the national strategy that could be developed based on lessons learned from international experiences and that can take into consideration financial and administrative risks?

Research followed comparative methodology to identify the most prominent international experiences for establishing international branch campuses in selected countries using Bray & Thomas cube, in addition to Popper's Piecemeal Social Engineering approach to develop higher education sector in Egypt. Interviews have been conducted to explore higher education experts' views regarding the prominent national policies for establishing IBCs in Egypt. A national strategy has been developed to establish IBCs in Egypt including 7 main parameters: a) Proposed types of IBCs, b) Relating IBCs to local development needs c) Access and equity for students, d) IBCs as international centres of excellence, e) Required schemata for implanting IBCs in the Egyptian Community f) Policies for connecting IBCs with local higher education institutions and research centres and, g) Comparable learning outcomes through licencing exams for international job market compatibility.

**Keywords:** IBCs, Popper's Piecemeal Social Engineering approach, Bray & Thomas cube, Strategy.

## القسم الأول- الإطار العام للبحث:

### المقدمة:

انتشرت في العقود الأخيرة ظاهرة إنشاء فروع الجامعات الدولية في عدد من مناطق ودول العالم، ففي عام ٢٠١٦م، بلغ حجم فروع الجامعات الدولية ٢٣٠ فرعاً في مختلف أرجاء العالم (Wilkins، Establishing international branch campuses: a framework for assessing opportunities and risks، ٢٠١٦)، والتي ظهرت كأبرز أشكال برامج التعليم عبر الوطني.

واهتمت التربية المقارنة لعقود عديدة بدراسة التربية في سياقها الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، وترى أن كثير من محددات السياسات التعليمية ومحركاتها تنبثق من السياسة العامة للدولة؛ لأنها أحد المنظومات الفرعية لها.

وتشهد الدولة المصرية في الوقت الراهن انفتاحاً غير مسبوق على مختلف الأصعدة، فتتوجه الدولة لفتح أبواب التعاون مع الجهات الدولية في مختلف المجالات؛ سعياً إلى الارتقاء بمعايير جودة مختلف أنظمة الدولة، وقد صدرت إستراتيجية الدولة تحت عنوان: "رؤية مصر ٢٠٣٠" والتي تضع إطاراً طموحاً للتنمية المتكاملة للدولة المصرية.

فهناك محاولات متكررة من جانب الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية كأحد ركائز خطة التنمية للدولة، وبالتبعية تسعى إلى توفير مقومات ذلك الجذب من خلال: العمل على إعادة صياغة قانون الاستثمار، وإعداد الكوادر البشرية ذات المواصفات العالمية، والاهتمام بشبكات الطرق والاتصالات، وغيرها من مقومات جذب الاستثمارات الأجنبية.

وتأتي الشراكات الدولية مع مؤسسات وجهات أجنبية عديدة كأحد سياسات الارتقاء بمستويات الجودة العالمية، والتي تبرز في مختلف المجالات؛ ففي قطاع التشييد والبناء، يتم إنشاء مدن كاملة ومجمعات سكنية بالشراكة مع شركات وكيانات دولية، لتصبح على غرار مدن المال والأعمال، مثل: دبي، وهونج كونج، وغيرها، فنجد شركات سعودية وإماراتية وصينية وغيرها لها مشروعات عملاقة في العلمين الجديدة، والعاصمة الإدارية الجديدة، وغيرها من المدن الجديدة الملحقة بكبرى عواصم المحافظات، مثل: المنصورة الجديدة، ودمياط الجديدة، وبنى سويف الجديدة، وبرز العرب، وأسيوط، وغيرها، ويأتي تكرار كلمة "الجديدة" بجانب أسماء تلك المدن لترسيخ إيديولوجية الحدثة بتلك المدن، وقدرتها على

العمل في إطار متطلبات الاستثمار والتنمية الشاملة، ويبرز كذلك بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التوسع في المناطق التكنولوجية، كما هو موضح بالخريطة التالية:



الشكل رقم (١): منتزهات التكنولوجيا والمعرفة في جمهورية مصر العربية  
توضح الخريطة عدد ثمانية منتزهات للتكنولوجيا والمعرفة، موزعة على مختلف أنحاء الجمهورية، وعدد فرص العمل التي يوفرها كل منتزه بالآلاف، والتي تنشأ أيضاً بالتعاون مع كبرى شركات الاتصالات في العالم؛ لأن المكون التكنولوجي أصبح محركاً أساسياً للاستثمار والاقتصاد في مختلف دول العالم.

وفي المجال العسكري، تقوم الدولة بالتدريبات العسكرية المشتركة مع قوات الدفاع من دول أخرى، فكان في يونيو من العام الجاري تدريب "ميدوزا ٦" مؤخرًا للقوات البحرية المصرية بالتعاون مع اليونان وقبرص في البحر المتوسط، وفي أبريل من العام الماضي تدريبات عسكرية مصرية أمريكية في البحر الأحمر، وأخرى مصرية سعودية، وغيرها من فرص التدريب مع قوات الدفاع الأجنبية في انفتاح عسكري غير مسبوق.

وفي منظومة التعليم، تسعى الدولة لتطبيق المعايير العالمية في مختلف المراحل التعليمية من خلال شراكات دولية على المستويات كافة؛ فهناك نموذج مدارس النيل الدولية التي تأسست بموجب اتفاقية مشتركة مع جامعة كمبريدج البريطانية لعمل المناهج والمقررات

المشتركة، مع تقديم التدريب والتنمية المهنية للمعلمين بواسطة الجامعة الشريكة، وقد وصلت العام الماضي إلى تخريج أول دفعة لها في المرحلة الثانوية، ونموذج مدارس المتفوقين في المرحلة الثانوية، STEM/STEAM والتي تأسست بشراكة أمريكية نقلًا للخبرة الأمريكية لمدارس العلوم والتكنولوجيا، وبدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، والتي قد حُرِجت أيضًا الأعوام القليلة الماضية طلابها للالتحاق بالجامعة، ونموذج المدارس اليابانية التي تطبق نموذج بناء الشخصية المعروف باسم "التوكاتسو" بتوجيه مباشر من رئيس الجمهورية عقب زيارته لدولة اليابان، وإعجابه الشديد بالانضباط وبشخصية الطالب الياباني، والذي يطبق بالتعاون مع حكومة اليابان، وبدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA.

أما بقطاع التعليم العالي، فقد صدر القرار الجمهوري المنظم لإنشاء فروع الجامعات الأجنبية مسابقة أولى من نوعها لفتح الباب لجامعات أجنبية قائمة بالفعل خارج مصر، أن تفتتح لها فرعًا في مصر على غرار فروع الجامعات الدولية في: الإمارات، وقطر، والصين، وماليزيا، والهند، وغيرها، والذي يعد انعكاسًا طبيعيًا للسياسة العامة للدولة المصرية، ويجري بالفعل حاليًا الإعداد لعدد من فروع الجامعات في العاصمة الإدارية الجديدة، ومنها: جامعة الأمير إدوارد بالجامعات الكندية، والجامعة الألمانية الدولية GIU، وجامعة كوفنتري بمجمع المعرفة، وجامعة هرتفوتشاير بمجمع جلوبال، وجامعة لوزان السويسرية، وغيرها في مدينة العلمين الجديدة، وغيرها من الجامعات التي تركز استثمارات هائلة لبدء تشغيل عدد من فروع الجامعات الدولية، وينص القانون على أن يقوم المستثمر بتأسيس شركة برأس مال ٥٠ مليون جنيهًا مصريًا؛ لتتمكن من التعاقد مع إحدى الجامعات الدولية لإنشاء فروع لها على أرض مصر (عدلي، ٢٠١٩)، فقد صدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨م الخاص بإنشاء وتنظيم فروع للجامعات الأجنبية في مصر والمؤسسات الجامعية ولوائحه التنظيمية، لينظم عملية تأسيس فروع الجامعات الدولية في جمهورية مصر العربية، ويهدف القانون بشكل صريح في المادة رقم ٣، إلى (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٨):

"يجوز إنشاء فروع للجامعات الأجنبية المتميزة علميًا، بهدف تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية مصر العربية، والعمل على تعزيز الصلات بين هذه المنظومة ومثيلاتها في الدول المتقدمة، وتوفير فرص التعليم العالي العالمية داخل الدولة، مع الحفاظ على الهوية الوطنية للطلاب المصريين بها".

ويتطلب إنشاء فروع الجامعات الدولية طرفين أساسيين كحد أدنى، وتتمثل في "المؤسسة الجامعية" وهي الكيان المستضيف لفروع الجامعات الدولية، ويتأسس كشركة، والطرف الثاني، هو "فرع لجامعة دولية"، والذي ينص بشكل صريح في اتفاقية الإنشاء بموافقة على إنشاء فرع للجامعة الدولية على أرض مصر، ويحق للمؤسسة الجامعية استضافة أكثر من فرع للجامعات الدولية وفق دراسة الجدوى المقدمة للجهات الرسمية المصرية (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٨). وقد بدأت فروع الجامعات الدولية فتح أبوابها للطلاب، إذ بدأت جامعة جزيرة الملك إدوارد في جامعات كندا في ٢٠١٨م، بقبول أول دفعة من الطلاب في كلية الهندسة، يليها في ٢٠١٩م، من جامعتي كوفنتري وهرتفورتشاير وتتوالى بعدها العديد من الجامعات الأخرى.

### مشكلة الدراسة:

بالرغم من التوسع في إنشاء فروع الجامعات الدولية عالمياً، إلا أنه يعد أكثر أشكال البرامج عبر الوطنية التي تواجه مخاطر التأثير السلبي على سمعة مؤسسات التعليم العالي ذات الترتيب المتقدم عالمياً، علاوة على خسائر مالية فادحة لحقت ببعض الجامعات التي أنشأت لها فرعاً بدولة أخرى، ولم توفق في إدارته أو اضطرت لإغلاقه لأي سبب من الأسباب (Healy, 2015)، ففي عام ٢٠٠٧م، في دولة سنغافورة على سبيل المثال، انسحبت جامعة نيو ساوث ويلز New-south Wales بعد شهرين فقط من تأسيسها كجامعة بريطانية على أرض سنغافورة محققة خسائر وصلت إلى ٣٨ مليون دولار أمريكي (Becker, 2009)، كما أغلقت جامعتي جورج مايسون George Mason University وجامعة ولاية ميشيغان Michigan State University فروعها في الإمارات العربية المتحدة بعد عامين من التشغيل غير الناجح لفروعها، وهناك عوامل أخرى تؤثر في وضع فروع الجامعات الدولية، والتي تتسبب في عزوف الجامعات الأجنبية عن فتح فروع لها في دول، مثل: الصين، والإمارات، وسنغافورة بدعوى مشكلات وطنية تتعلق بالحرية الأكاديمية، وحقوق المرأة، وحقوق الشواذ، واستغلال العمالة الفقيرة في إنشاء مباني ومرافق فروع الجامعات الدولية، ففي دولة الإمارات العربية على سبيل المثال سحبت جامعة كنتيكت الأمريكية Connecticut University مشروع إنشاء فرع لجامعتها في دبي إثر انتقاد لسياسات دولة الإمارات تجاه إسرائيل، وبالمثل، وافقت جامعة نيويورك New York

University على طلب حكومة أبو ظبي لإنشاء فرع لها في أبي ظبي شريطة موافقة الحكومة على قبول نسبة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية، بينما تحترم جامعات أخرى القواعد والسياسات الحاكمة لدولة المقر (Morgan, 2018).

ويتضح مما سبق، حجم المشكلات السياسية والاجتماعية والأكاديمية التي تواجه مبادرات إنشاء فروع الجامعات الدولية في مختلف دول العالم، والتي قد تتعرض لها مصر في وقت من الأوقات.

وقد أشارت دراسة بدوي ومصطفى إلى مشكلة ضعف القدرة التنافسية لمنظومة التعليم العالي المصري على المستوى الدولي، وفق ما جاء في عدد من التصنيفات الدولية (Badawy & Mostafa, 2018)، وبالفعل أعلنت الحكومة المصرية ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠م، عن الرغبة السياسية في جذب فروع الجامعات الدولية ذات التصنيف المتقدم عالمياً؛ لتقديم تعليم عالي بأفضل المعايير الدولية على أرض مصر، وتحقيقاً للهدفين الثالث والرابع لاقتصاد تنافسي ومتنوع، وتنمية المعرفة والابتكار والبحث العلمي والتي تبلورت في الخطة الإستراتيجية القومية ٢٠١٨-٢٠٢٢، في عدد من البرامج، منها: التوسع في إنشاء فروع الجامعات الدولية في العاصمة الإدارية الجديدة ومختلف محافظات مصر ( وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٨). وبالرغم من تلك الأهداف الطموحة، لم يتمكن قطاع التعليم العالي من جذب فروع الجامعات الدولية ذات التصنيف المتقدم، فجامعة جزيرة الأمير إدوارد UPEI ومقرها الجامعات الكندية في العاصمة الإدارية الجديدة غير مصنفة بتصنيفات شنغهاي وتايمز وكيو أس وتصنيف الجامعات الأمريكية، وتحتل المرتبة ١٢٩٩ بتصنيف UniRank، أما جامعة هرتفوتشاير البريطانية ومقرها جلويا بالعاصمة الإدارية فتحتل المرتبة ٨٠١ إلى ١٠٠٠ بكلا تصنيفي كيو أس (Top Universities, 2020)، والتايمز، وجامعة كوفنتري البريطانية ومقرها مركز المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة كذلك، والتي تعتبر من أعلى التصنيفات الدولية في مصر حتى تاريخه، تحتل المرتبة ٥٤١-٥٥٠ وفق تصنيف كيو أس و ٦٠١ إلى ٨٠٠ وفق تصنيف التايمز (THE, 2020). علاوة على ذلك، فقد قامت جامعة ليفربول بتوقيع اتفاقية شراكة مع وزارة التعليم العالي في مصر في يونيو ٢٠١٨ لإنشاء فرع لها في مصر، والتي جاءت إثر توقيع الحكومتين المصرية



والبريطانية بروتكول يدعم الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي في البلدين (University of Liverpool, 2018)، والتي تم إلغاؤها بعد التوقيع بأشهر قليلة بدعوة التأثير السلبي للاتفاقية على سمعة جامعة ليفربول (Quinn, 2020).

لذا، تتبلور مشكلة الدراسة في عدم قدرة قطاع التعليم العالي في مصر على جذب الجامعات ذات التصنيف الدولي المتقدم وفق ما طمحت له القيادة السياسية المصرية، وعدم وجود إستراتيجية وطنية لإنشاء فروع الجامعات الدولية IBCs، على أساس خبرات دولية والتي تركز على الدروس المستفادة لدول أخرى وتقدير المخاطر المالية والإدارية المرتبطة بها.

### أسئلة الدراسة:

١. ما الإطار النظري للفروع الجامعات الدولية من حيث النشأة والتطور والمبررات وإجراءات توطين فروع الجامعات الدولية على ضوء نظريات العولمة ذات الصلة بظاهرة فروع الجامعات الدولية؟
٢. ما خبرات كل من الصين والإمارات وماليزيا في مجال إنشاء فروع الجامعات الدولية في ضوء السياق الثقافي
٣. ما أوجه الشبه والاختلاف بين كل من الصين والإمارات وماليزيا في مجال إنشاء فروع الجامعات الدولية؟
٤. ما الجهود الوطنية لجمهورية مصر العربية في مجال إنشاء فروع الجامعة الدولية بأن على ضوء السياق الثقافي؟
٥. ما الاستراتيجية الوطنية المقترحة لإنشاء فروع الجامعة الدولية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات كل من الصين والإمارات وماليزيا؟

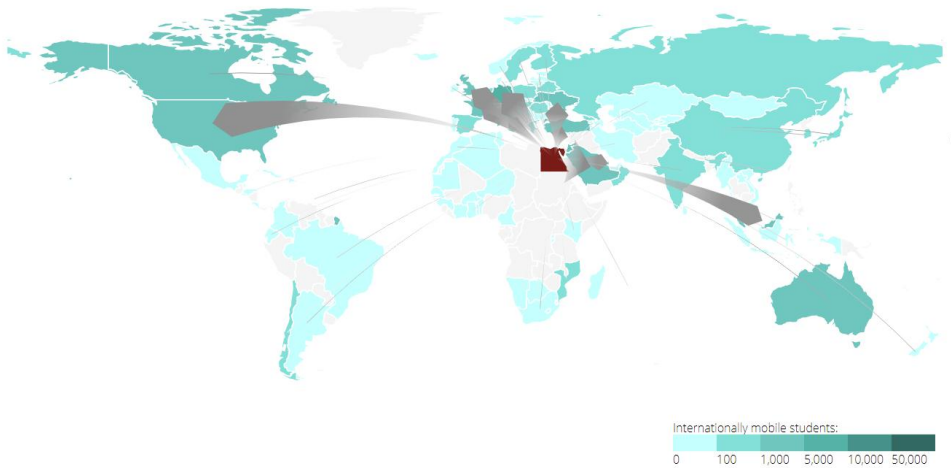
### أهداف الدراسة:

- ١- التعرف على الإطار النظري لفروع الجامعات الدولية من حيث النشأة والتطور والمبررات وإجراءات توطين فروع الجامعات الدولية على ضوء نظريات العولمة ذات الصلة بظاهرة فروع الجامعات الدولية.
- ٢- التعرف على خبرات كل من الصين والإمارات وماليزيا في مجال إنشاء فروع الجامعات الدولية في ضوء السياق الثقافي.

- ٣- الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين كل من الصين والإمارات وماليزيا في مجال إنشاء فروع الجامعات الدولية.
- ٤- التعرف على الجهود الوطنية لجمهورية مصر العربية في مجال إنشاء فروع الجامعة الدولية بأن على ضوء السياق الثقافي.
- ٥- التوصل لوضع استراتيجيية وطنية مقترحة لإنشاء فروع الجامعة الدولية في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات كل من الصين والإمارات وماليزيا.

### أهمية الدراسة :

تأتي دراسة متطلبات إنشاء فروع الجامعات الدولية في إطار التوجه القومي مؤخرًا والطلب المجتمعي المتزايد - والتي تعكسه رغبة عدد من المستثمرين - على إنشاء فروع للجامعات الدولية في جمهورية مصر العربية، والطلب المتزايد لدى بعض الأسر المصرية ذات دخول مرتفعة لإلحاق أبنائها بجامعات دولية خارج مصر، فقد ازداد عدد الطلاب المصريين في الخارج أكثر من ٣ مرات خلال ٢٠ عامًا، من ٨,٨ ألف طالب عام ٢٠٠٠م، إلى ٣٩ ألف في العام الدراسي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ وفق الموضح بالخريطة التالية (UNESCO-UIS, 2021):



### Egypt

الشكل رقم (٢): معدلات إقبال الطلاب المصريين على الدراسة الجامعية في الخارج ويوضح الجدول التالي أبرز مناطق جذب الطلاب المصريين للدراسة بالخارج (UNESCO-UIS, ٢٠٢١):

## الجدول رقم (١)

أبرز مناطق جذب الطلاب المصريين للدراسة بالخارج

4,836	المملكة العربية السعودية
3,689	الولايات المتحدة الأمريكية
3,261	ألمانيا
2,632	أوكرانيا
2,565	المملكة المتحدة
2,342	ماليزيا
1,921	تركيا
1,918	فرنسا
1,751	قطر
1,554	إيطاليا
1,486	الأردن
1,418	كندا
335	النمسا
333	اليابان
332	جورجيا
316	أستراليا
271	المجر
239	هولندا
229	إسبانيا
212	سويسرا
151	السويد
138	اليونان
127	بولندا
122	التشيك
120	فنلندا
110	كوريا الجنوبية
102	الهند

لذا، تبرز أهمية الدراسة في تمهيد الطريق نحو توفير مناخ صحي في قطاع التعليم العالي؛ لاستيعاب مبادرات إنشاء فروع الجامعات الدولية، لاستيعاب الطلب المجتمعي في الدراسة في الجامعات الدولية، تلافياً للأخطاء التي قد تقع فيها مختلف الجهات القائمة على إنشاء تلك المؤسسات من خلال الاستفادة من الدروس المستفادة لبعض دول العالم التي مرت بنفس التجربة في الماضي، وتتحد أهمية البحث الحالي في عدد من المحاور كالتالي:

**الأهمية الاقتصادية:**

تحقق الإخفاقات في مجال إنشاء فروع الجامعات الدولية خسائر مادية فادحة، فقد تمت الإشارة مسبقاً إلى حجم الخسائر المادية التي نجمت عن انسحاب جامعة نيوكاسيل Newcastle من سنغافورة بعد شهرين فقط من التشغيل، والتي بلغت ٣٥ مليون دولار، والتي لا يوجد مجال لتكرارها على نفس النحو أو على نحو آخر في مصر بالأخص في إطار الظروف الاقتصادية الحالية للحكومة المصرية أو للقطاع الأهلي والخاص، إضافة إلى ذلك، تبرز الدراسة الدور الاقتصادي لإنشاء فروع الجامعات الدولية والقيمة المضافة على اقتصاد الدولة المصرية، والدور الذي ينبغي أن تؤديه تلك الفروع في دفع عجلة التنمية في مصر من خلال دفع منظومة الابتكار والتطور التكنولوجي التي تأتي به فروع الجامعات الدولية لمصر، وما يترتب عليه من تعاون مع الصناعة في مختلف الميادين تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، علاوة على تدفق رؤوس الأموال للأسر المصرية للخارج للوفاء بالمتطلبات المادية لدراسة أبنائها في الخارج والتي قد تتخطى ٢٠ مليار جنيه مصري وفق أحد تصريحات وزير التعليم العالي دكتور خالد عبد الغفار.

**الأهمية السياسية:**

تتأثر مبادرات إنشاء فروع الجامعات الدولية إلى حد كبير بالظروف والقضايا السياسية المعاصرة، فقد تم استعراض تداخل موقف الإمارات العربية من القضية الفلسطينية الإسرائيلية مع اتفاقيات إنشاء فروع الجامعات الدولية على أرض دولة الإمارات، فضلاً عن مشكلات التأشيرات للطلاب من جنسيات أجنبية وبخاصة من الدول الداعمة للإرهاب، وغيرها من المشكلات السياسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات إنشاء فروع الجامعات الدولية، والتي تعاملت معها مسبقاً العديد من الدول حول العالم، ويمكن لمصر الاستفادة منها في إطار الإستراتيجية الوطنية المقترحة لإنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر.

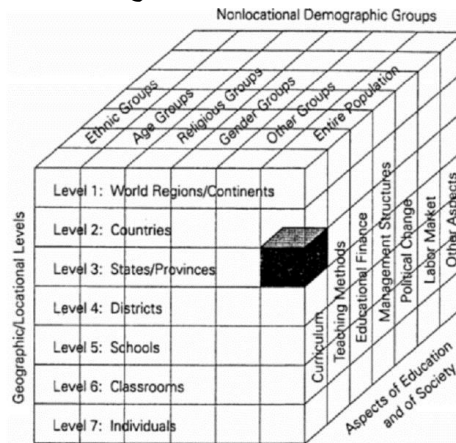
**الأهمية الإدارية:**

تعتبر العلاقات المنظمة لإنشاء فروع الجامعات الدولية في أي دولة من الدول غاية في التعقيد، والتي تتداخل فيها القوانين والتشريعات واللوائح التنفيذية لدولة المقر والدولة المضيفة، سواء فيما يتعلق بقطاع التعليم العالي والجامعي، أم قوانين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، علاوة على تبعية تلك الفروع لنظم ضمان الجودة والاعتماد في الدولتين،

لذا تمثل الدراسة الحالية أهمية إدارية فيما يتعلق بالأطر الحاكمة لفروع الجامعات الدولية في مصر.

### منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج المقارن في دراسة الخبرات الدولية المتعلقة بإنشاء فروع الجامعات الدولية من خلال دراسة خبرات عدد من الدول الأكثر استقطاباً لفروع الجامعات الدولية على مستوى العالم، ومنها: (الصين، والإمارات، وماليزيا) وفق نموذج المكعب لبراي وتوماس، والذي يعد إطاراً حديثاً نسبياً للتحليل المقارن في التربية، Bray and Thomas (Bray, Adamson, & Mason, 2007) Cube: A Framework for Comparative Education Analyses كما يوضح الشكل التالي:



الشكل رقم (٣): نموذج مكعب براي وتوماس لتحليل التربية المقارنة

ويتناول المكعب مستويات التحليل المقارن في الدراسات التربوية، ويتمثل ذلك المدخل في قطاعات عرضية Horizontal والتي تمثل نطاق التحليل "مكانيًا" والتي تتضمن المستويات التالية:

- العالم وقاراته المختلفة.
- الدول.
- الولايات أو المحافظات.
- التقسيمات الإدارية والأحياء.
- المدرسة.
- الفصل.

- الأفراد.

وقطاعات طولية **Vertical** والتي تمثل الإطار الثقافي، والسياق للجامعات المستهدفة في البحث العلمي، وتتمثل في العوامل التالية:

- مجمل السكان.
- الجماعات العرقية.
- الفئات العمرية.
- الجماعات الدينية.
- النوع الاجتماعي.
- جماعات نوعية أخرى.

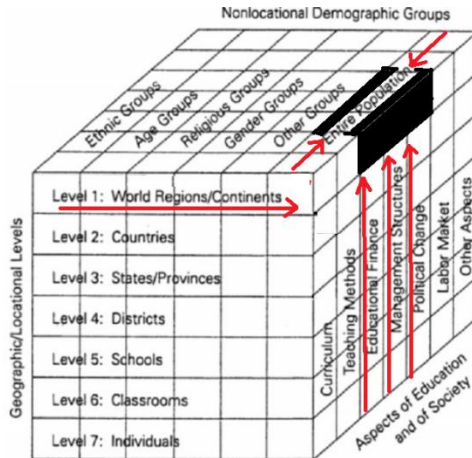
وقطاعات أخرى متقاطعة مع القطاعات الطولية في البُعد الثالث للمكعب، والتي تتمثل في المحاور التالية:

- المناهج.
- طرق التدريس.
- تمويل التعليم.
- الهياكل الإدارية.
- التغييرات السياسية.
- سوق العمل.
- قضايا أخرى.

ويتطبيق مكونات النموذج بأبعاده المختلفة على البحث الحالي، وما تتطلبه طبيعة البحث، يختص البحث عرضياً: بالعالم وقاراته، وطولياً بمجمل السكان، وقطعياً، بالتمويل، والهياكل الإدارية، والتغير السياسي، ففي المستوى الأول: القضايا التربوية العالمية (Geographical/Locational levels) من حيث النطاق الجغرافي للبحث نظراً لأن قضية فروع الجامعات الدولية تتخطى حدود الدول الجغرافية، وترتبط بدولتين أو أكثر وفق موقع أو مواقع الجامعة الأم والجامعة المضيفة، فبعض الجامعات تمتد فروعها لأكثر من دولة مثل جامعة نوتنغهام المتمركزة في المملكة المتحدة، وتمتد فروعها لدولتي الصين وماليزيا، وكذلك جامعة نيويورك التي تتمركز في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتد فروعها

إسرائيل وأبو ظبي، كما يركز البحث على ثلاثة مجالات، وهي: مجالات الهياكل الإدارية، وتمويل التعليم، والتغير السياسي فيما يتعلق بمجالات التعليم والمجتمع ( Aspects of Education and of Society) إذ إن البحث يستعرض استحداث فروع الجامعات الدولية في مصر كأحد ملامح التغيير السياسي، كما يتعرض البحث للأدوار والمسئوليات والأطر الحاكمة لآليات التمويل لفروع الجامعات الدولية، ويعد موضوع البحث من الموضوعات التي تتقاطع مع السكان بجميع فئاتها في إطار مكون الجماعات الديموغرافية في الوجه الثالث من المكعب (Nonlocational Demographic Groups).

لذا، بتحديد نطاق التحليل في التربية المقارنة للبحث الحالي، وفق مكعب براي وتوماس، يمكن إعادة رسم المكعب ليعبر عن التحليل المقارن بالبحث الحالي وفق الرسم التالي:



الشكل رقم (٤): نطاق التحليل المقارن في البحث وفق مكعب براي وتوماس

كما تستخدم الدراسة المنهج الاستقصائي من خلال استطلاع رأي من خلال المقابلات الشخصية لعينة من الخبراء في قطاع التعليم الجامعي بشأن سياسات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية في مصر وضمانات استمراريتها، من خلال تبني مدخل الهندسة الاجتماعية التدريجية لبوبر **Popper's Piecemeal Social Engineering** للوقوف على كيفية نقل خبرة فروع الجامعات الدولية، بهدف تحقيق التطوير في قطاع التعليم العالي في مصر، وفي ذلك الإطار، تم إعداد أداة المقابلة الشخصية لاستطلاع آراء خبراء التعليم العالي في المجال لمعرفة أبرز التوجهات الوطنية لإنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر، فقد كانت المقابلات هي الطريقة الرئيسية لجمع البيانات الكيفية حول إنشاء فروع الجامعات الدولية في

مصر في هذا البحث، والتي أجريت مع عدد ٢١ شخصاً من القيادات في وزارة التعليم العالي، وأعضاء لجنة خبراء التعليم العالي والبحث العلمي التابع لبرنامج إيراسموس +Erasmus، وبعض أعضاء لجان تقييم مشروعات إنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر (الملحق رقم ٢)، استمرت كل مقابلة من ٢٠ دقيقة إلى ٨٠ دقيقة، وتم إنشاء أسئلة المقابلة مسبقاً من خلال الإطار النظري للبحث، ومع ذلك، أثناء عملية المقابلة، تم الحرص على أن تكون جميع المقابلات الشخصية شبه منظمة Semi-Structured من أجل إجراء محادثة طبيعية مع من أجريت معهم المقابلات، إذ كان من المخطط في الأصل جمع البيانات لهذا البحث بواسطة استطلاع رأي أو استبانة، ولكن تم التغاضي عن ذلك بسبب صغر حجم العينة وصعوبات الحصول على استجابة ذات معنى بسبب حساسية موضوع الدراسة، وتم مراجعة الأسئلة وتعديلها باستمرار خلال جمع المعلومات؛ للحصول على معلومات أكثر صلة بأسئلة البحث، وبالأخص السؤال الثالث الذي يتناول الجهود الوطنية لجمهورية مصر العربية في إنشاء فروع للجامعات الدولية بها.

#### حدود الدراسة:

تتضمن حدود الدراسة ما يلي:

أ. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على تحديد متطلبات إنشاء فروع الجامعات الدولية فقط في جمهورية مصر العربية بناءً على خبرات الدول الأكثر استضافة لفروع الجامعات الدولية والتي تتضمن الدول التالية:

- الصين: وهي تمثل أولى دول العالم في استكشاف إنشاء فروع الجامعات الدولية، علاوة على كونها أكبر دولة على مستوى العالم في عدد فروع الجامعات الدولية والأجنبية التي تستضيفها، وتمثل الآن أكبر منظومة للتعليم العالي على مستوى العالم، علاوة على كونها من أكبر دول العالم في معدلات النمو الاقتصادي (٦,٥%)، وهو ما تسعى إليه مصر من تنمية اقتصادية شاملة.
- الإمارات: وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر دولة في استضافة فروع الجامعات الدولية على مستوى العالم؛ فقد بلغ عدد فروع الجامعات الدولية بها ٣١ فرعاً وفق إحصاء ٢٠١٨م، وتضم عددًا من أعلى الجامعات الدولية تصنيفاً في جداول التصنيفات الدولية، ومنها جامعة نيويورك الأمريكية، وجامعات برمنجهام



وستراسكلايد البريطانية، وغيرها من الجامعات المصنفة في مقدمة الجامعات الدولية، والتي قد مرت بعدد من الإخفاقات لفروع أنشئت ثم أغلقت، والتي تمثل دروساً مستفادة للإستراتيجية المقترحة لتطوير فروع الجامعات الدولية في مصر.

• ماليزيا: تمكنت ماليزيا من النهوض اقتصادياً في فترة وجيزة أوائل القرن الحالي، حتى أصبح معدل النمو الاقتصادي بها حالياً ٦,٦% أي من أعلى معدلات النمو عالمياً، والتي انعكس تقدمها بصورة ملحوظة على التعليم الجامعي بها، وهي كذلك من الدول التي استعانت بفروع الجامعات الدولية في تطوير التعليم بصفة خاصة والاقتصاد والتنمية بصفة عامة، والتي تمثل ثالث أكبر مضيئة لفروع الجامعات الدولية في العالم بعدد ١٢ فرعاً لجامعة دولية وفق إحصاء ٢٠١٨م.

ب. الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الخبرات الدولية المرتبطة بإنشاء فروع الجامعات الدولية في: الصين، والإمارات، وماليزيا، في خلال السنوات القليلة الماضية فقط (٢٠٠٠ - ٢٠١٨).

ج. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على نمط فروع الجامعات الأجنبية ولا تتناول الجامعات الخاصة أو الدولية بمفهومها الواسع.

### مصطلحات الدراسة:

هناك العديد من المصطلحات الواردة في الدراسة، والتي يجب تعريفها في التالي:

#### ١. العولمة Globalisation:

تعتبر قضية تعريف مفهوم العولمة قضية جدلية حتى وقتنا هذا، فتختلف التعريفات باختلاف توجهات الأفراد وانتماءاتهم ونظرتهم للحياة، فأحد التعريفات ذات الصلة بموضوع البحث هو تعريف واكس Waks والذي يرى أن العولمة هي قوى السوق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تنتقل من دول المركز والمعروفة بالتقدم الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي إلى باقي مناطق العالم، والتي تيسر تدفق السلع والخدمات والأفراد عبر الحدود، والتي تروج لفكرة أن العالم هو كيان إنساني متكامل بالرغم من تعددته الثقافية والتمايز المستمر كمجتمع دولي، والتي في الوقت ذاته، تولد المقاومة والعنف من تلك الفئات المهمشة من المجتمع الدولي (Waks, 2006).

## ٢. تدويل التعليم العالي والجامعي Internationalisation of Higher and University Education:

تعرف جين نايت Jane Knight تدويل التعليم العالي بأنه تكامل الأبعاد الدولية والمتعددة الثقافات والكوكبية في وظائف التعليم (Knight, 2004)، وقد أجرت الهيئة الأوروبية للتعليم الدولي European Association of International Education (EAIE) بحث ديلفي، لمراجعة ذلك التعريف لتدويل التعليم العالي لتصل للتعريف القائل بأنه: "العمليات المقصودة لتضمين الأبعاد الدولية والمتعددة الثقافات والكوكبية في أهداف، ووظائف، وتقديم الخدمات التعليمية بمرحلة ما بعد الثانوي من أجل دعم جودة التعليم والبحث العلمي لجميع الطلاب والعاملين؛ بما يحقق إسهامًا ذا عائد على المجتمع"، وهو التعريف الإجمالي الذي يتبناه البحث الحالي (Wit, Hunter, Howard, & Egron-Polak, 2015).

### ٣. فروع الجامعات الأجنبية International Branch Campuses

هي فروع للجامعات خارج النطاق الجغرافي لدولة المنشأ، والتي تقوم الجامعة الأم بإدارتها ذاتياً أو من خلال شراكة مع جامعة مضيضة (أحياناً تفرض بعض الحكومات قيام شراكة بين الجامعة الأجنبية ومنظمة محلية) تحت اسم الجامعة الأم والتي تمنح درجات علمية تحمل اسمها بالرغم من تقديم الخدمة التعليمية في مكان خارج حدود حرمها الجامعي.

#### مجاور البحث:

- المحور الأول: الإطار العام للبحث.
- المحور الثاني: فروع الجامعات الدولية (الإطار النظري).
- المحور الثالث: خبرات الصين والإمارات وماليزيا، في إنشاء فروع الجامعات الدولية.
- المحور الرابع: الجهود المصرية لإنشاء فروع الجامعات الدولية (القانون، ولائحته التنفيذية، وقرارات الانشاء الحديثة).
- المحور الخامس: التحليل المقارن باستخدام مكعب براي وتوماس.
- المحور السادس: الإستراتيجية الوطنية المقترحة لإنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر في ضوء الخبرات الدولية.

**المحور الثاني - فروع الجامعات الدولية (الإطار النظري):**

يعتبر تناول مفهوم العولمة جديد نسبياً في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة والتربية بصفة خاصة، ولا يوجد حتى وقتنا هذا اتفاق حول المفهوم وتطبيقاته في البحوث التربوية، فهناك ثلاثة توجهات أساسية لنظريات العولمة، وهي المزيج العولمي **Hyperglobalist**، والتحفزي **Sceptical**، والتحويلي **Transformational**، بحيث يتم تحليل كل توجه منها من خلال ثلاث جوانب أساسية وهي الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتعد قضايا التعليم قضايا مقطعية تتأثر بهذه الجوانب معاً وتؤثر بها؛ فقد فرضت العولمة احتياجات جديدة على الحقل التعليمي، فبالرغم من الأدبيات والدراسات العديدة التي تدعم التوجه نحو العولمة بأذرع مفتوحة، تتناول أدبيات أخرى التهديدات العميقة التي تسببها العولمة وبالأخص للشعوب الصغيرة والدول النامية إذ تؤكد سيطرة الثقافة الأنجلوسكسونية **Anglo-Saxon** على غيرها من الثقافات المحلية (Parjanadze, 2009).

يرى بعض الباحثين أن ظاهرة الجامعات الدولية وفروع الجامعات الأجنبية ليست بالأمر الجديد، فقد أتى علماء الغرب للدراسة في مصر والعراق أثناء العصور الوسطى الأوروبية، كما ابتعث محمد علي بعثات تعليمية للدراسة بالخارج، وأن التبادل التعليمي الدولي قائم منذ بداية الخلق، وهو ما يطلق عليه التوجه المتحفظ **Sceptical Approach** لنظرية العولمة، ويرى آخرون أنها تعد من القضايا التعليمية الحديثة نسبياً والتي ترتبط بالعديد من مظاهر منظومات التعليم العالي والجامعي الحديثة مثل قضايا التصنيف الدولي، والتي تسعى إلى تصنيف جامعات العالم إلى جامعات النخبة ذات مستويات التميز التعليمي والبحثي المرتفع والتي تتمركز في عدد من دول العالم المتقدم وأغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي كألمانيا وفرنسا، وجامعات أخرى لا ترتقي لقوائم التصنيف لتدني مستواها التعليمي والبحثي كذلك، كما ترتبط بقضايا تدويل التعليم العالي والجامعي، والتي تتبناها العديد من دول العالم، وتروج لها المنظمات الدولية العاملة في مجال التعليم، ومنها منظمة اليونسكو **UNESCO** ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي **OECD**.

وترى الباحثة أن ظاهرة إنشاء فروع للجامعات الدولية في دولة ما نموذج مثالي لتطبيق نظريات العولمة **Theories of Globalisation** في مجال التعليم، والتي تمتد من نظرية النظم العالمية **World Systems Theory**، ونظرية التحديث **Modernisation**

**Theory**، ونظرية التبعية **Dependency Theory**، فتفاوتت وجهات النظر حول ظاهرة فروع الجامعات الدولية، ف يرى بعض المفكرين وفق نظرية النظم العالمية أنها إعادة إنتاج لنماذج التعليم العالي الأجنبية بحيث تنشأ فروعاً لجامعات الشمال، أي دول المركز **Core** مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لتذهب إلى دول الجنوب المتلقية **Peripheral** مثل جنوب شرق آسيا والهند والخليج العربي وإفريقيا من منظور النظم العالمية، ويرى آخرون وفق نظرية التحديث **Modernisation**، أن ظاهرة إنشاء فروع الجامعات الدولية تأتي في إطار محاولات بعض الدول تحديث نظم التعليم العالي والاقتصاد والتنمية بها بالتبعية، باستخدام فروع الجامعات الدولية كوسيلة لتحقيق ذلك (Ritzer, 2007).

أبرز نظريات العولمة ذات الصلة بظاهرة فروع الجامعات الدولية:

#### ١- نظرية النظم العالمية **World Systems Theory**:

كان العنصر الرئيسي الذي برزت منه نظرية النظم العالمية هو الشكل المختلف الذي كانت تتخذه الرأسمالية في جميع أنحاء العالم، وبخاصة منذ عقد الستينيات، ابتداءً من هذا العقد، كان لبلدان العالم الثالث شروط جديدة لمحاولة رفع مستوى معيشتها وتحسين الظروف الاجتماعية، وكانت هذه الشروط الجديدة مرتبطة بحقيقة أن النظامين المالي والتجاري الدولي قد بدأ يتمتعان بطابع أكثر مرونة، وكان لإجراءات الحكومة الوطنية تأثير أقل في الأساس، مكنت هذه الظروف الاقتصادية الدولية الجديدة مجموعة من الباحثين من استنتاج أن هناك أنشطة جديدة في الاقتصاد العالمي الرأسمالي لا يمكن تفسيرها ضمن حدود منظور التبعية، وتميزت هذه الميزات الجديدة بشكل أساسي بالجوانب التالية:

أ) استمرت شرق آسيا (اليابان، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وسنغافورة) في تحقيق معدل ملحوظ من النمو الاقتصادي، وأصبح من الصعب أكثر فأكثر تصوير هذه المعجزة الاقتصادية لشرق آسيا على أنها "صناعة الإمبريالية".

ب) حدثت أزمة واسعة النطاق بين الدول الاشتراكية، شملت الانقسام الصيني السوفيتي، وفشل الثورة الثقافية، والركود الاقتصادي في الدول الاشتراكية، والانفتاح التدريجي للدول الاشتراكية على الاستثمار الرأسمالي.

ج) كانت هناك أزمة في الرأسمالية المتمثلة في أمريكا الشمالية، شملت حرب فيتنام وأزمة ووترغيت وحظر النفط لعام ١٩٧٥، ومزيجًا من الركود والتضخم في أواخر سبعينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى العجز الحكومي غير المسبوق، وتوسيع الفجوة التجارية في الثمانينات، وكل ذلك يشير إلى زوال الهيمنة الأمريكية في الاقتصاد العالمي الرأسمالي. (So, 1991)

خلقت هذه العناصر الظروف لظهور نظرية النظم العالمية، ونشأت هذه المدرسة في مركز فرناند براولد لدراسة الاقتصاد والنظم التاريخية والحضارة في جامعة ولاية نيويورك في بينغهامتون. بعد أن نشأت في علم الاجتماع، وسعت مدرسة النظم العالمية الآن تأثيرها على الأنثروبولوجيا والتاريخ والعلوم السياسية والتخطيط الحضري. (Bergesen, 1980)

أدرك الباحثون أن هناك ظروفًا عالمية تعمل كقوى حاسمة وبخاصة بالنسبة للدول الصغيرة والمتخلفة، وأن التحليل على مستوى الدولة فقط لم يعد العامل الوحيد المفيد لدراسة ظروف التنمية، وبخاصة في دول العالم الثالث؛ فهناك مجموعة من العوامل التي كان لها أكبر الأثر على التنمية الداخلية للبلدان الصغيرة، وهي: نظم الاتصالات العالمية الجديدة، وآليات التجارة العالمية الجديدة، والنظام المالي الدولي، ونقل المعرفة والروابط العسكرية، وخلقت هذه العوامل ديناميكية خاصة بها على المستوى الدولي، وفي الوقت نفسه، تتفاعل هذه العناصر مع الجوانب الداخلية لكل بلد. (Wallerstein, 1987)

تثبت الافتراضات الرئيسية لنظرية النظم العالمية ما يلي:

- وجود صلة قوية بين العلوم الاجتماعية وبخاصة بين علم الاجتماع والاقتصاد والتخصصات السياسية، وتدرك هذه النظرية أنه يتم عادةً إيلاء المزيد من الاهتمام للتنمية الفردية لكل واحد من هذه التخصصات بدلاً من التفاعل فيما بينها، وكيف تؤثر هذه التفاعلات على الظروف لمجتمع معين.
- بدلاً من تحليل كل متغير من المتغيرات على حدة، من الضروري دراسة واقع النظم الاجتماعية.
- من الضروري الاعتراف بالطابع الجديد للنظام الرأسمالي، على سبيل المثال، يعتمد النهج الذي يتبعه منظور الاقتصاد السياسي الكلاسيكي على ظروف النظام الرأسمالي أثناء الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، كان هناك دليل ملموس لدعم المنافسة المفتوحة،

وأنماط أكثر إنتاجية في القطاع الصناعي، وعدد كبير من السكان يوفر العمالة للمصانع

المنشأة الجديدة. (Wallerstein, Africa: The Politics of Unity, 1977)

ليس هذا هو الحال اليوم خاصةً عندما ننظر إلى الدور الاقتصادي المهم للشركات، والمناخ السياسي الدولي، والترابط الذي يؤثر على حكومات الدول الفقيرة، ودور الاستثمارات المضاربة، بالنسبة للمدرسة العالمية لأنظمة لا يمكن تفسير الظروف الاقتصادية الحالية بشكل كامل ضمن نظريات التنمية التقليدية، وهذا النقد للنظام الرأسمالي موجود منذ نشأته، في ظل الظروف الدولية الحالية، هناك ميزات محددة لرأس المال الاحتكاري، ووسائل معاملاتها.

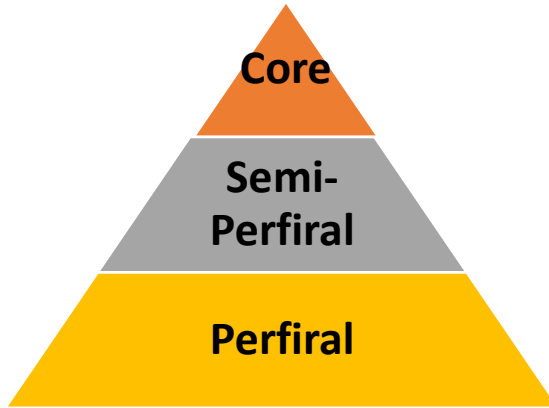
بالنظر إلى الخصائص المذكورة أعلاه، تشير نظرية النظم العالمية إلى أن الوحدة الرئيسية للتحليل هي النظام الاجتماعي، الذي يمكن دراسته على المستوى الداخلي لبلد ما، وكذلك من البيئة الخارجية لدولة معينة، في هذه الحالة الأخيرة، يؤثر النظام الاجتماعي على العديد من الدول، كما يؤثر أيضاً على منطقة بأكملها.

الأنظمة العالمية التي في هذا المنظور النظري هي أنظمة تتعلق بالبحث والتطبيق، ونقل التكنولوجيا الإنتاجية والأساسية، والآليات المالية، وعمليات التجارة العالمية، من حيث الموارد المالية، فإن موقع التطوير هذا يميز بين الاستثمارات الإنتاجية والاستثمارات المضاربة، والاستثمارات المنتجة هي موارد مالية تعزز إنتاج الصناعات التحويلية في دولة معينة، في حين أن الاستثمارات المضاربة تنطوي عادة على أرباح سريعة في سوق الأوراق المالية، فهي لا توفر لبلد أساساً مستداماً للنمو الاقتصادي طويل الأجل، وبالتالي فهي أكثر تقلباً.

عندما تفكر نظرية النظم العالمية في الآليات التجارية، فإنها تميز بين المعاملات المباشرة التي لها تأثير أكبر أهمية وفورية على أي بلد، وتلك العمليات التي تعد معاملات تجارية غير مباشرة مثل شروط التجارة المستقبلية، والمضاربة على تكاليف النقل، وأسعار المحروقات، والتنبؤات المتعلقة بالمحاصيل الزراعية، عندما تعتمد على ظروف الطقس للحصول على إنتاجيتها. (Wallerstein, World-System Analysis, 1987)

ويتناول نظرية النظم العالمية **World Systems Theory** في معالجة ظاهرة إنشاء فروع الجامعات الدولية، نجد أنها تصنف دول العالم لثلاث مجموعات كما هو موضح في الشكل التالي:

حيث تكون دول المركز **Core** هي الدول صاحبة السيادة ذات التطور التعليمي والتكنولوجي والتي تصدر لباقي دول العالم منتجها التعليمي المتميز، بينما تكون دول أخرى متلقية ومستوردة للخدمة المتميزة بتكاليف باهظة نتيجة لافتقارها مستوى تعليمي متميز، مع احتفاظ دول المركز بمقتضيات السيطرة على ذلك المنتج التعليمي، ولا تسمح للدول المتلقية إلا باستقبال مخرجات تلك الخدمات التعليمية دون التطوير لنظم تعليمها المحلية، وبالتالي، تبقى مقاليد الهيمنة والسيطرة على تلك المنتجات التعليمية بيد مؤسسات دول المركز.



الشكل رقم (٥): تصنيف دول العالم وفق نظرية النظم العالمية **World Systems Theory**  
٢ - نظرية التبعية **Dependency Theory**:

لقد ظهر مفهوم التبعية في فترة الستينيات وبعد انقضاء فترة الاستعمار التقليدي، وترى هذه النظرية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها وأنظمتها بمعزل عن المتغيرات الدولية، وللتبعية أشكال مختلفة، ومنها: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والإعلامية، وغيرها، وقد ظهرت مفاهيم عديدة رافقت مفهوم التبعية، ومنها: السوق العالمية والعولمة، والشركات متعددة الجنسيات، والنظام الدولي، وغيرها، وكان ذلك مهمداً لظهور نظام عالمي جديد، أرغمت دول العالم الثالث على دخوله، وقد أدى دخولها إلى اندماجها في النظام الرأسمالي الدولي، الذي أفقدها هويتها الوطنية، وربط اقتصادها وثقافتها وسياستها

بالسياسات العالمية للدول الكبرى، مثل: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وقد مهد ذلك إلى فقدان تلك الدولة لسيادتها لصالح تلك القوى الدولية، وبقيت هذه الدول تعيش وهم البعد الدولي للتنمية، وغفلت أن تخلفها وتراجعها يفيد تطور وتنمية الدول المركزية القوية (بادي، ١٩٩٦)، ويوظف مصطلح التبعية أيضاً في "وصف أفراد أو حركات اعترضت فكرياً أو سياسياً على الواقع المفروض قسراً، وقدمت (كبديل لهذا الواقع) فكرة أو برامجاً طبق في الخارج، وحقق أهدافه المرجوة هناك".

ومن أبرز المفكرين الذي تحدثوا حول التبعية "فلاديمير لينين"؛ إذ قام لينين بصياغة نظريته الاقتصادية حول الاستعمار، والتي ذكر فيها أن التفاعل بين الرأسمالية الصناعية ورأسمالية البنوك سيولد فائضاً في رأس المال، وسوف يتجه هذا الفائض نحو البلدان الأقل نمواً لتحقيق معدلات أرباح أكثر ارتفاعاً للدول الرأسمالية، وسيولد هذا التدفق تقسيماً جديداً للعالم بين دول الشمال القوية المتطورة ودول الجنوب الضعيفة المتخلفة التابعة، وقد أطلق لينين على هذه المرحلة مفهوم "الإمبريالية" أعلى مراحل الرأسمالية، وأطلق لينين مفهوم "الكومبرادور" على النخبة التي تعمل وكيلة للشركات الأجنبية، وتعمل على حفظ مصالحها في دول العالم الثالث.

وتعني التبعية أن يكون تطور اقتصاد بعض البلدان مشروطاً بتطوير وتوسيع اقتصاد آخر يخضع له السابق، إذ يفترض وجود علاقة الاعتماد المتبادل بين اثنين من الاقتصادات أو أكثر، وبين هذه التجارة والتجارة العالمية، ويتمثل شكل التبعية عندما تتمكن بعض البلدان (الدول المهيمنة) من التوسع والاكتفاء ذاتياً، في حين أن البلدان الأخرى (تلك المعتمدة على الدول المهيمنة) يمكنها القيام بذلك فقط كانعكاس لهذا التوسع، والذي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على تطورها، ويسمح لنا مفهوم التبعية برؤية الوضع الداخلي لهذه البلدان كجزء من الاقتصاد العالمي (Santos، ١٩٧٠).

نشأت أسس نظرية التبعية في الخمسينيات، وتتمثل النقاط الرئيسية للنظرية في أنه من أجل تهيئة ظروف التنمية داخل البلد، فإنه من الضروري الآتي:

- التحكم في سعر الصرف النقدي، مع التركيز بشكل أكبر على السياسة المالية بدلاً من السياسة النقدية.
- تعزيز دور حكومي أكثر فعالية فيما يتعلق بالتنمية الوطنية.



- إنشاء منصة للاستثمارات، مع إعطاء دور تفضيلي لرؤوس الأموال الوطنية.
- السماح بدخول رأس المال الخارجي وفقاً للأولويات المحددة بالفعل في الخطط الوطنية للتنمية.
- تعزيز الطلب الداخلي الأكثر فعالية من حيث الأسواق المحلية كقاعدة لتعزيز عملية التصنيع.
- توليد طلب داخلي أكبر عن طريق زيادة أجور ورواتب العمال، مما سيؤثر بدوره بشكل إيجابي على إجمالي الطلب في الأسواق الداخلية.
- تطوير تغطية أكثر فعالية للخدمات الاجتماعية من الحكومة، وبخاصة للقطاعات الفقيرة؛ من أجل تهيئة الظروف لتلك القطاعات لتصبح أكثر قدرة على المنافسة.
- حماية الإنتاج الوطني من خلال تحديد الحصص والتعريفات الجمركية في الأسواق الخارجية (Bodenheimer, 1970).

#### وتجسد نظرية التبعية أربع نقاط رئيسية:

- تطوير طلب داخلي فعال فيما يتعلق بالأسواق المحلية.
- الاعتراف بأن القطاع الصناعي أساسي لتحقيق مستويات أفضل من التنمية، وبخاصة أن هذا القطاع مقارنة بالقطاع الزراعي، يمكن أن يسهم بمزيد من القيمة المضافة للمنتجات.
- زيادة دخل العمال كوسيلة لتوليد المزيد من الطلب الكلي في السوق الوطنية.
- تعزيز دور الحكومة وجعله أكثر فاعلية؛ من أجل تعزيز ظروف التنمية، ورفع مستويات المعيشة الوطنية. (Santos, 1970)

فيما يلي الفرضيات الرئيسية فيما يتعلق بالتنمية في دول العالم الثالث وفقاً لمدرسة التبعية: أولاً: على النقيض من تطور الدول الأساسية القائمة بذاتها، فإن تنمية الدول في العالم الثالث تستلزم التبعية حتى النخاع، ويمكن رؤية أمثلة على هذا الموقف في أمريكا اللاتينية، وبخاصة في البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من التصنيع مثل البرازيل.

ثانياً: تشهد الدول التابعة أكبر معدلات للتنمية الاقتصادية عندما تكون روابطها مع الدول المتقدمة ضعيفة، ومثال على هذا الظرف هو عملية التصنيع التي ترسخت في أمريكا اللاتينية خلال ثلاثينيات القرن الماضي، عندما كانت الدول المتقدمة تركز على حل

المشكلات الناتجة عن الكساد العظيم، وكانت القوى الغربية متورطة في الحرب العالمية الثانية. (Frank, 1969)

تشير الفرضية الثالثة إلى أنه عندما تنتعش الدول المتقدمة فإنها تعيد بناء علاقات التجارة والاستثمار، ودمج بالكامل الدول التابعة مرة أخرى في النظام، ويتم وقف نمو التصنيع في هذه المناطق، ويشير فرانك على وجه الخصوص إلى أنه عندما تتعافى الدول الأساسية من الحرب أو الأزمات الأخرى التي وجهت انتباهها بعيداً عن الدول التابعة، فإن هذا يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات والتضخم والاستقرار السياسي في بلدان العالم الثالث. يشير الجانب الرابع إلى حقيقة أن المناطق المتخلفة إلى حد كبير والتي لا تزال تعمل على نظام إقطاعي تقليدي هي تلك التي كانت في الماضي لها أقرب الروابط إلى الدول المتقدمة أو الأساسية. (Frank, 1969)

ركز النقاد الرئيسيون لنظرية التبعية على حقيقة أن هذه المدرسة لا تقدم أدلة تجريبية شاملة لدعم استنتاجاتها، علاوة على ذلك، يستخدم هذا الموقف النظري مستويات عالية من التحليل، ونقطة أخرى للنقد هي أن نظرية التبعية تعتبر العلاقات مع الشركات الدولية على أنها ضارة بالبلدان، في حين يمكن في الواقع استخدام هذه الروابط كوسيلة لنقل التكنولوجيا. (Santos, 1970)

وبرغم اختلاف أصحاب نظرية التبعية فيما بينهم، إلا أنهم يتفقون في بعض النقاط، ومنها:

أولاً: تمثل الدول الفقيرة للدول الغنية، مصدرًا للموارد الطبيعية وللعمالة الرخيصة، وتعد الدول الفقيرة أسواقًا تلقي الدول الغنية بفائض إنتاجها فيها؛ حتى تتجنب الأزمات الاقتصادية، كما أوضح من قبل ماركس.

ثانياً: تعمل الدول الغنية على محو ثقافة وتراث الدول الفقيرة؛ لأن تلك الأشياء تعتبر عوائق في طريق انضمام الدول النامية إلى نظام التجارة العالمي، واتباع أسس العولمة؛ وبالتالي إزالة العوائق التي تمنع استغلال تلك الدول الفقيرة. (Bourguignon, 2016)

### ٣- نظرية التحديث Modernisation Theory:

تعد نظرية التحديث "Modernization theory" امتداداً للنظريات المحافظة، وتفترض تلك النظرية أن عوامل التقدم في أي مجتمع هي نفسها في أي مجتمع آخر،

فالمجتمعات غير المتقدمة قد تخلفت بسبب غياب عوامل التقدم، وبسبب بناء تلك المجتمعات الذي لا يسمح لعوامل التقدم بالتأثير فيها، ومن هنا يجب على الدول غير المتقدمة أن تحاكي النمط الرأسمالي الصناعي للدول المتقدمة الغربية؛ حتى تسرع من عملية تقدمها، فالتغير في المجتمعات يجب أن يكون تغييراً تدريجياً وبناءً، فيرى والت روستو - وهو أحد اتباع نظرية التحديث- أن أي مجتمع يمر بخمس مراحل في سبيله للتقدم، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، ثم التهيؤ للانطلاق، ثم الانطلاق، ثم الاتجاه إلى النضج، وأخيراً مرحلة الرفاهية؛ وهي الرأسمالية الصناعية، التي يجب أن يصل إليها المجتمع غير المتقدم بعد محاكاته لخبرات المجتمعات التي سبقته، ومن أهم الآليات لحدوث ذلك هي بالطبع "العولمة" أي تعميم أساليب الإنتاج والتجارة ودمج الأجزاء الصغيرة في الجزء الكبير (Matunhu, A critique of modernization and dependency theories in Africa: .Critical assessment, 2011).

لذا، فبتطبيق نظرية التحديث Modernisation Theory على ظاهرة إنشاء فروع الجامعات الدولية، نجد أن الاستعانة بتجارب الدول المتقدمة يعد وسيلة للتحديث، فلك التجارب نماذج يحتذى بها، للوصول إلى نتائج مماثلة مع ضرورة مراعاة الظروف والقوى والعوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية للدول المتلقية لتلك الخبرات. تم تعريف نظرية التحديث على أنها: "نظرية تستخدم عمليات منهجية لنقل البلدان المتخلفة أو الأقل تقدماً إلى مستوى أكثر تقدماً، وهي تعد نموذجاً معيارياً أوروبياً أمريكياً للتنمية، محورها الأساسي هو إحداث تغييرات ثقافية موجهة بالمؤسسات في البلدان غير الصناعية (Shareia, 2015).

كما تم تعريف نظرية التحديث على أنها: "نظرية كبرى تضم العديد من التخصصات المختلفة؛ لأنها تسعى إلى توضيح كيفية تقدم المجتمع، وما المتغيرات التي تؤثر على هذا التقدم، وكيف يمكن للمجتمعات أن تتفاعل مع هذا التقدم. (Chaudhary, 2013) وقد عرفت عملية التحديث تعريفاً شمولياً على أنها: "عملية متعددة الجوانب تنطوي على تغييرات في جميع مجالات الفكر والنشاط البشري"، وهذا التعريف يعد تعريفاً شمولياً لعملية التحديث، ويرى أنها نوع من التغيير الاجتماعي تدريجية الحدوث والتأثير، واسعة النطاق، متعددة الأوجه، تمس تقريباً كل مؤسسات المجتمع، بحيث تكون التغييرات في أحد

المجالات مكملة وداعمة للتغيرات في باقي المجالات، وبناءً على ذلك يكون التنسيق بين مختلف المجالات بشكل سليم من العناصر الداعمة لنجاح عملية التحديث. (Tips, 1973)

وهناك ثلاثة عوامل تاريخية رئيسية مهدت لظهور نظرية التحديث بعد الحرب العالمية الثانية، هذه العوامل، هي:

- ١- ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، وذلك على عكس العديد من الدول الأخرى التي تراجعت مكانتها وقوتها مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، مما سمح للولايات المتحدة بتصدر المشهد.
  - ٢- انتشار الحركة الشيوعية، وعدم اقتصارها على الاتحاد السوفيتي فحسب وإنما امتدادها لدول جديدة مثل الصين وكوريا.
  - ٣- تفكك الدول الاستعمارية: فنتيجة لتفكك الدول الاستعمارية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ظهرت العديد من الدول الناشئة التي تبحث عن نموذج تنموي مناسب يمكنها اتباعه لتعزيز اقتصادها واستقلالها السياسي. (Reyes, 2001)
- وقد ظهرت نظرية التحديث في الستينيات بدافع من حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد أساس أيديولوجي لدعم تقدم حلفائها وبخاصة في أمريكا اللاتينية، وذلك كنتيجة لبعض الأحداث مثل تصاعد أحداث الحرب الباردة (١٩٤٧-١٩٩١)، والإطاحة بالرئيس الكوبي فولجينسيو باتيستا، والثورة الكوبية الناتجة (١٩٥٩)، وكذلك الغزو العسكري الفاشل لخليج الخنازير (١٩٦١)، كل هذه العوامل أدت إلى حاجة الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياستها، وقد أظهرت جميع هذه الأحداث إلى حاجة الولايات المتحدة إلى سياسة جديدة تنشر أيديولوجيتها، وقد استرشدت الولايات المتحدة في هذا التوجه الحديث بأربعة مبادئ أساسية، وهي:

- ١- الاعتراف بأن الحرية الحقيقية تتطلب رفاهية اقتصادية واجتماعية للجميع.
- ٢- مبدأ حرية الإنسان.
- ٣- أمريكا وحلفاؤها لا يجب أن يكونوا أسرى لأي أيديولوجيات سياسية أجنبية.
- ٤- شرعية الحكومات مشروطة بالاختيار السياسي الحر لسكانها وصلاحيات هذه الحكومات قد تنتهي دون الحاجة إلى استخدام القوة.

وبناءً على ذلك أعلن علماء الاجتماع عن نظريات رسمية حول التنمية السياسية والاقتصادية من خلال طرح حركة عالمية قابلة للقياس الكمي لجميع المجتمعات للانتقال من الوضع التقليدي إلى شكل مثالي واحد، يتم فيه التخلص من الهياكل السياسية الاستبدادية والاقتصادات الريفية المتخلفة والانتقال إلى مجتمعات حديثة تشبه الولايات المتحدة، ذات نظام سياسي تنافسي، ونظام اقتصادي تجاري متطور تقنياً، واستهلاك جماعي، ومعدلات معرفة عالية (Flávia Magalhães Freire, 2018).

ووفقاً لتحليل سميلرز "Smelser's analysis" فإن المجتمعات الحديثة سوف تتمتع بدرجة أعلى من الرفاهية حال تطبيق نظرية التحديث، مرجع هذه الرفاهية هو وجود ميزة لدى هذه المجتمعات تتمثل في تنوع الهيكل الاجتماعي لهذه المجتمعات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الوظيفية للمنظمات الحديثة، وإن كان ذلك يخلق تحدياً كبيراً يتمثل في ضرورة وجود تحديد واضح للأدوار التي سيقوم بها كل فرد والتنسيق فيما بين هذه الأدوار. الافتراضات الأساسية لنظرية التحديث:

• التحديث عملية تدريجية: فنظرية التحديث تتعامل مع التنمية على أنها عملية تدريجية، وهناك خمس مراحل أساسية لعملية التطوير وفق نظرية التحديث، وهي:

- ١- المجتمع التقليدي "The traditional society".
  - ٢- الشروط الأساسية للانطلاق "Preconditions for take-off".
  - ٣- الانطلاق "Take-off".
  - ٤- الطريق إلى النضج "The road to maturity".
  - ٥- عصر الاستهلاك الشامل "The age of mass consumption".
- (Shareia, 2015)

فالتحديث عملية متجانسة وهو ما يؤدي إلى إحداث تقارب بين المجتمعات: تنتج ميلاً إلى التقارب بين المجتمعات، ويؤكد ليفي (١٩٦٧، ص ٢٠٧) على أنه مع مرور الوقت، سوف نشبه بعضنا بعضاً بشكل متزايد؛ لأن أنماط التحديث أصبحت تنتج مجتمعات أكثر حداثة، وأكثر تشابهاً مع بعضها.

ويرى آخرون أن التحديث عملية أوروبية أمريكية "Modernization is a Europeanization or Americanization process" وينظر إلى هذه الدول على

أنها رمز للازدهار الاقتصادي الديمقراطي ويجب أن يحتذى بها وأن يتم تعميمها. ومن خصائص عملية التحديث أنها عملية لا رجعة فيها "بمجرد أن تبدأ لا يمكن الرجوع فيها": فبمجرد اتصال دول العالم الثالث بالغرب فإنها لن تقاوم زخم التحديث. والتحديث كذلك عملية تقدمية: وهي ليست حتمية فحسب وإنما مرغوبة كذلك، ولها تأثيراتها السياسية وتأثيراتها على الهوية وتساعد على تغلغل الشرعية. وهي بالطبع عملية طويلة: أي أنها تستغرق وقتًا وليست مجرد عملية ثورية، وقد يستغرق الأمر أجيالاً وحتى قرونًا ولن يكون تأثيره عميقًا إلا عبر الزمن. (Reyes, 2001) ووفق هذه النظرية فإن المجتمعات الحديثة لا بد أن تتوفر فيها عدد من الخصائص، مثل:

- ١- الاستعداد لاستيعاب التغيرات، والتكيف معها.
  - ٢- القدرة على تقبل المعارف الجديدة.
  - ٣- التخطيط المستمر.
  - ٤- القدرة على التنبؤ، وممارسة الرقابة الفعالة.
  - ٥- الاعتماد على المهارات والتقنيات العالية، وفهم مبادئ الإنتاج.
  - ٦- تغيير سلوك المستهلك وقبول التقسيم الطبقي الاجتماعي. (Matunhu, ٢٠١١)
- مزايا وعيوب نظرية التحديث:

البعد الثقافي: إذ تشجع عملية التحديث على ظهور وتطوير أشكال جديدة من التعبير الإبداعي، يؤدي إلى فقدان الثقافات المحلية والتأثر بالثقافة الغربية وفقدان اللغة.

البعد الاقتصادي: أحدثت النظم الحديثة ثورة في وسائل الإنتاج من حيث السرعة والجودة، وإمكانية بيع الإنتاج على نطاق دولي، لكن هذا الأمر يضر بالتجارة والاقتصاد المحلي إذا لم يتمكن من تقديم منتجات بنفس الجودة ونفس السعر.

البعد البيئي: فالمجتمعات الحديثة أكثر استهلاكًا للموارد البيئية بشكل يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل كالتغيرات المناخية (CHAUDHARY, ٢٠١٣)

## نظرية التحديث والتعليم:

تهدف نظرية التحديث إلى تشكيل الأبعاد المتعددة للمجتمع سعيًا وراء التغيير الاجتماعي (التطوري) استنادًا إلى معايير عالمية يفترض بها أن تكون قابلة للتطبيق على جميع السياقات، وتشمل هذه الأبعاد الجوانب: الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتعليمية، نظرًا لأن النظرية لها نطاق شامل وتجسد القيم الرأسمالية الأمريكية الأساسية، وحتى يتمكن أي مجتمع من تحقيق عملية التحديث فإنه يحتاج إلى وجود نخبة مؤهلة، تتقن المحتوى الفكري لعلوم والتكنولوجيا، والذين هم نتاج منظومة تعليمية عالية الكفاءة، ويتوقع من هذا النظام التعليمي توفير هؤلاء الأفراد.

كان التأثير بين عملية التحديث والتعليم متبادلًا ففي حين أدى التحديث إلى إحداث ثورة ضخمة في حجم البنى التحتية المخصصة للتعليم، وفي أنواع التعليم "كالتعليم عن بعد"، ونسب إتاحة الفرص التعليمية المتنوعة، والأنشطة الاقتصادية المرافقة للعملية التعليمية، فإن التعليم أدى كذلك إلى نشر ثقافة التحديث، وإحداث تغييرات ثقافية واجتماعية عديدة داعمة لعملية التحديث.

ونتيجة لتطبيق نظرية التحديث حصل توسع سريع في النظم التعليمية؛ نظرًا لوجود تجانس بين هذه النظم التعليمية على مستوى العالم رغم اختلاف اللغات والثقافات والموقع الجغرافي، الأمر الذي بدا واضحًا في استخدام الدول المختلفة لمعايير موحدة للتقييم بما في ذلك تقييم التعليم، بالإضافة إلى درجة التجانس العالي بين المناهج الدراسية، كما يعد استخدام الحكومات في جميع أنحاء العالم اختبارات وتصنيفات موحدة لدعم استثمارات التعليم العالي ومن الأمثلة على ذلك نموذج تقييم الحالة "Evaluative State model" الذي ظهر في البداية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ثم انتشر مع ظهور حركة العولمة وتبني العديد من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والبنك الدولي، دورًا رئيسيًا في فرض هذا النموذج على البلدان النامية كشرط للحصول على التمويل، وتعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) هي اللاعب الرئيسي لنظرية التحديث في مجال التعليم حيث تعد المؤشرات الدولية والاختبارات الموحدة التي تعدها مثل اختبار PISA الموحد لتقييم الطلاب الدوليين ذوي درجة موثوقية دولية عالية، قد يكون هذا الالتزام بنموذج تعليمي عالمي هو الوجه المعاصر لنظرية

التحديث، التي تتطلب امتثال البلدان النامية لنظم الدول المتقدمة فوق هذا النموذج، يجب أن تلتزم البلدان النامية بالثقافة والقواعد التعليمية العالمية. ( Flávia Magalhães ) (Freire, 2018)

على الرغم من أن مدرسة التحديث ومدرسة التبعية تتعارض في العديد من المجالات، إلا أن هناك بعض أوجه التشابه بينهما، وأهمها:

- التركيز على الأبحاث المتعلقة بظروف التنمية في العالم الثالث.
- منهجية ذات درجة عالية من التجريد وتركز على عملية التنمية، باستخدام الدول - الدولة كوحدة تحليل.

- استخدام الرؤى الهيكلية النظرية متناقض؛ ففي نظرية التحديث يكون الهيكل تقليديًا مقابل الحداثة في حالة فأما في نظرية التبعية يكون اللب مقابل المحيط (Friedrichs, 1970)

وبالتالي، يتبنى البحث الحالي نظرية التحديث في متابعة خبرات الصين والإمارات وماليزيا (Semi-peripheral) والافتداء بها من أجل الوصول إلى أفضل الصيغ المستدامة لإنشاء فروع الجامعات الدولية في جمهورية مصر العربية.

#### التطور التاريخي لفروع الجامعات الدولية (النشأة والتطور):

إن فكرة إنشاء فروع للمؤسسات التعليمية الدولية ليست بالفكرة الجديدة، والتي ترجع بداياتها لأوائل القرن الماضي، فقد افتتح بارسونز، وهو معهد الأزياء ومقره نيويورك، مدرسة جديدة لتوفير فرص التعليم في باريس عام ١٩٢١م، وهي أول مؤسسة للتعليم العالي موثقة كحرم لفرع مؤسسة تعليمية في دولة أجنبية، وبعد أكثر من عقد بقليل كانت جامعة ولاية فلوريدا ضمن عدد من الجامعات الأمريكية التي بدأت في تقديم برامجها خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة في بنما في عام ١٩٣٣م لخدمة المواطنين الأمريكيين المكلفين بتقديم المساعدة في تطوير القناة (Lien & Wang, 2012). وبعد عقدين تقريبًا من ذلك، في عام ١٩٥٠م، أنشأت جامعة جونز هوبكنز حرمًا جامعيًا في إيطاليا لتقديم برامج الدراسات العليا في العلاقات الدولية، والتي تعد أقدم فرع دولي لجامعة ما زال قائمًا حتى الآن (Lane, 2011)، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تقدم على تقديم خدماتها التعليمية خارج حدودها، من خلال عقود مع الجيش خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية،



فكانت جامعة ويبستر **Webster University**، على سبيل المثال، متخصصة في توفير فرص التعليم العالي للعسكريين الذين يخدمون وقتها فافتتحت أول فرع دولي لها كحرم جامعي في جنيف، سويسرا عام ١٩٧٨م، لتقديم تعليم مرن على الطريقة الأمريكية، وبعد نجاح التجربة، توسعت جامعة ويبستر ليمتد حرمها الجامعي في دول أوروبية أخرى، بما في ذلك: النمسا، وهولندا، وإنجلترا، في عام ١٩٩٩م، وافتتحت ويبستر حرمًا جامعيًا في تايلاند، وتلاها جامعات أخرى مثل جامعة ماريلاند والتي لا يزال لها حضور خارجي كبير (Verbik & Merkley, 2006).

شهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضي أول زيادة كبيرة في تطوير فروع الجامعات الدولية بعد نموذج الخدمة العسكرية، وفي هذه المرحلة الثانية تم استيراد البرامج والخدمات التعليمية من دول أخرى بهدف إصلاح قطاع التعليم العالي المحلي، وتدريب القوى العاملة التي يحتاجها الاقتصاد بشكل أفضل (Knight, ٢٠٠٤). فأنشئت في دولة اليابان أول تجمع لعدد من فروع الجامعات الدولية في الثمانينات من القرن الماضي لأسباب دبلوماسية، فقد كانت رغبة اليابان في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى رغبتها في تطوير التعليم العالي بها، فأحضرت فروع لعدد من الجامعات الأمريكية، واشتركت بالفعل حوالي ثلاثين جامعة مع جامعات يابانية أو شركات خاصة (Altbach, 2004)، والذي اعتبر مشروعًا فاشلاً بكل المقاييس، ولم يتبقى من هذه الفروع سوى مبنى جامعة تمبل **Temple University** شاهدًا على ذلك المشروع منذ ذلك الحين (Chambers & Cummings, 1990).

ثم أخذت فروع الجامعات الدولية في الازدهار بمنتصف التسعينيات من القرن الماضي، حيث ظهرت مؤسسات من دول مختلفة بعد أن كانت جميعها لجامعات أمريكية تغزو مختلف بقاع العالم، وكان أول فرع لجامعة غير أمريكية المنشأ لجامعة الموضة الفرنسية التي فتحت لها فرعًا في النرويج عام ١٩٩٠م، ثم تتابع في التسعينيات عدد من الجامعات من: أستراليا، والسويد، والمملكة المتحدة، وتشيلي، والمكسيك، وكندا، وإيطاليا، وأيرلندا، لتستهدف مناطق في إفريقيا وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أمريكا (Lane, ٢٠١١). وكان ما يزيد عن الخمسين فرع لجامعة دولية بعد ظاهرة الانتشار في التسعينيات، والتي وصلت إلى ١٨٣ فرعًا في ٢٠١١ والذي وصل إلى ٢٨١ فرعًا في ٢٠١٥ غير شاملة

جامعات الشركات مثل جامعة فينكس التي فتحت لها فروعًا في عدد من دول العالم (C-BERT, 2015).

ويرجع بعض الباحثين ظاهرة انتشار فروع الجامعات الدولية وتدويل التعليم العالي إلى حركة العولمة في ذلك الوقت؛ فقد أدرجت منظمة التجارة العالمية التعليم ضمن اتفاقية الجاتس GATS التي تحمي التجارة الحرة في الخدمات بما فيها التعليم (Sidhu, 2007). الحاجة إلى إنشاء فروع الجامعات الدولية:

الأسباب الأكثر شيوعًا في الأدب (من دون ترتيب معين) تشمل ما يلي: زيادة الإيرادات للمؤسسة المنزلية؛ لمتابعة زيادة المكانة المؤسسية على الساحة الدولية؛ ولتوفير المزيد من الفرص لأعضاء هيئة التدريس والطلاب في الحرم الجامعي بالمقر الرئيسي، وكذلك تعزيز المعايير الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي، في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تواجه المملكة وأستراليا تناقصًا في التمويل الحكومي كنسبة من إجمالي التمويل الإيرادات، فهم يبحثون عن مصادر بديلة للإيرادات لتحقيق التوسع والاستثمار والأهداف، وغالبًا ما يُعتقد أن أحد مصادر الدخل البديلة هذه تأتي من فتح فرع حرم، على سبيل المثال، ذكرت جامعة موناخ في أستراليا ذلك شكلت أنشطة توليد الإيرادات وتنظيم المشاريع جانبًا مهمًا من عملهم، وتتركز فروع الجامعات الدولية في آسيا والشرق الأوسط، فقد تحولت بعض الدول إلى جيوب لاستضافة فروع الجامعات الدولية بكثافة غير مسبقة ومنها دولة: الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والسعودية، وماليزيا، وسنغافورة، حيث حولت الإمارات وقطر نفسها أقطاب (تجمع مجموعة من فروع الجامعات في مكان واحد لتأسيس متنزهات أو مدن علمية وتعليمية) لاستضافة فروع الجامعات الدولية (Owens & Jane, 2014). وتبعتهما المملكة العربية السعودية وماليزيا بخطى حثيثة، إذ كانت ثلثي تلك المؤسسات مملوكة للقطاع الخاص، وأغلبها من الولايات المتحدة الأمريكية تليها أستراليا والمملكة المتحدة (Romani, 2009).

فقد عانت تلك الدول (الإمارات العربية المتحدة، والصين، وماليزيا، وسنغافورة) من هجرة العقول، وكان أحد أهداف إقامة فروع للجامعات الدولية، هو الحفاظ على العقول المحلية النابغة ممن لديهم طموح الدراسة بالخارج من الهجرة خارج البلد من السفر للخارج،

حيث يمكنهم الآن الحصول على درجة جامعة أجنبية بتكلفة أقل منها في الخارج في حين البقاء داخل الوطن (Lien D. , 2008).

كما ساعدت فروع الجامعات الدولية في ربط التعليم الجامعي بالصناعة، وإنشاء شراكات مع قطاع الأعمال والذي من شأنه النهوض بالاقتصاد والصناعة في تلك الدول، حيث كانت هناك عملية تطويع للبرامج الدراسية التي تقدمها فروع الجامعات الدولية لتتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي، فكان الهدف الرئيسي في فروع الجامعات الدولية بمنطقة الخليج هو مساعدة اقتصاديات تلك الدول على الانتقال من اقتصاد النفط، إلى اقتصاد المعرفة، كما حددتها خطط التنمية بتلك الدول. (Mazzarol, Soutar, & Seng, 2003)

كما تنظر لها الدول كذلك على أنها فرصة لتنمية العلاقات الدولية بين الدول الأم والدول المضيفة، علاوة على فرصة موائمة لجذب العقول الأجنبية النابهة، زيادة العائدات لتلك الجامعات والمكانة والترتيب الدولي للجامعة وزيادة فرص التمويل الخارجي، والذي يعد مكسباً متبادلاً بين الطرفين (Lien و Wang، ٢٠١٢).

يعرف مرصد التعليم العالي بلا حدود Observatory on Borderless Higher Education (OBHE) "فرع الجامعة الدولية على أنه كيان مؤسسة للتعليم العالي عبر الحدود، والذي تديره الجامعة الأجنبية، أو من خلال مشروع مشترك تكون المؤسسة الجامعية المحلية فيه شريكاً باسم الجامعة الأجنبية" (Altbach P. , 2011). وأشار ستانفيلد ووانغ (2012) أن من أهم خصائص فروع الجامعات الدولية كونها كيانات مستقلة، مع تبني المناهج الدراسية والهيكل التنظيمي للجامعة الأم، مع تقديم مجموعة من التخصصات المتنوعة في المرحلة الجامعية والدراسات العليا، وبشكل عام، يجب أن يكون لفروع الجامعات الدولية ثلاث خصائص رئيسية، أولها: أن تكون مؤسسة تعمل في بلد خارج الحرم الجامعي، ثانيًا: أن تمنح الدرجات التي تحمل اسم المؤسسة الأم، وثالثًا: أن يوفر التعليم النظامي بدعم من فريق إداري مقيم، وبشكل عام، فإن فروع الجامعات الدولية هي في الواقع مؤسسة جامعية، يتم تشغيلها عن بعد بواسطة الجامعة الأم (ACE, 2009). وبسبب الاختلاف الثقافي والسياسي، هناك خمسة نماذج رئيسية لإنشاء فروع الجامعات الدولية والتي تتمثل في: (١) التمويل الذاتي، (٢) التمويل الخارجي من البلدان المضيفة، (٣) الدعم من شركات

أو منظمات خاصة، (٤) تأجير مرافق من القطاع الخاص، (٥) التعاون الأكاديمي مع الشريك المحلي (Garrett, Kinser, Lane, & Merola, 2016). والنموذج الممول ذاتياً، هو إلى حد بعيد الأكثر خطورة عندما يتم تأسيس فروع الجامعات الدولية بشكل مستقل بتمويل من الجامعة الأم من دون أي دعم خارجي. والنموذجان الثاني والثالث، هما اللذان تدعم فيها البلدان المضيفة جزئياً فروع الجامعات الأم، أو الشركات الخاصة، من حيث المباني والمرافق، أو المنح الدراسية. وبالنظر إلى نهجها المنخفض المخاطر، فإن هذه هي النماذج الأكثر شيوعاً والمعتمدة في البلدان الآسيوية، وتأجير المرافق من القطاع الخاص هو نموذج آخر، إذ تقوم فروع الجامعات الدولية بتأجير الأرض من الحكومة أو القطاع الخاص في المرحلة الأولية، ولكنها ستنتقل لتطوير حرمها الجامعي الخاص بعد بضع سنوات، النموذج النهائي هو التعاون الأكاديمي مع مؤسسة محلية، مما يعني أن فروع الجامعات الدولية يتم بناؤها داخل حرم شريكها المحلي.

وقد اقترحت دراسة لاي زانج الإجراءات المتبعة لتوطين فروع الجامعات الدولية في دول المقر والتي تتمثل في الإجراءات التالية:

## الجدول رقم (٢):

## إجراءات توطين فروع الجامعات الدولية (Zhang, 2016)

وصف الإجراءات	طبيعته	الإجراء
الالتزام بالقواعد واللوائح الحكومية، وكذلك المعايير والتوقعات التي وضعتها جهات الاعتماد والمؤسسات المهنية، و(ربما) المنظمات ذات التأثير.	تشريعي	التطابق
متابعة مطالب وتوقعات الطلب المجتمعي الحالي، بما في ذلك المعايير والقيم والأعراف.	معياري	
اتباع النماذج أو المعايير المعمول بها؛ مع تأكيد دور الجامعات المنتظر داخل المجتمع وهويتها كي تتمكن من ربط أنفسهم بالكليات الراسخة أو عن طريق محاكاة نماذج قائمة للجامعات المحلية.	معرفي	
تلبية احتياجات مختلف الفئات.	برجماتي	الاختيار
اختيار موقع جغرافي ملائم بحيث تتوافر به اللوائح الملائمة لإنشاء مشاريع جديدة.	تشريعي	
اختيار المجالات التي تكون فيها المعايير والقيم أكثر قبولاً (منتجات، خدمة، أو رؤية) المشروع.	معياري	
تحديد المجالات التي تكون فيها الأفكار والنماذج والممارسات وما إلى ذلك أكثر قبولاً بحيث يتم اختيار بيئة من السهل قبول دور الجامعة الجديدة وهويتها.	معرفي	التوافق
تحديد المقر الذي يستطيع تقدير الإسهامات المستحدثة، التي تستطيع أن تقدمها الجامعة الجديدة.	برجماتي	
التحالف من أجل التغيير التشريعي في القواعد واللوائح القائمة التي من شأنها إعاقة نمو المنظمات وتطورها، من خلال التعاون مع المنظمات الناجحة والراسخة، أو عن طريق تشكيل اتحاد صناعي أو تحالف مع منظمات صناعية ناشئة.	تشريعي	
تغيير الضوابط والقيم الحاكمة.	معياري	الابتكار
التفاوض حول التوقعات والانطباعات لاستقطاب ثقة الجهات المعنية واكتسابها، وقد ترى أيضاً المنظمات تغيير المعايير والقيم الحاكمة بها لتواكب البيئة الجديدة.	معرفي	
الترويج للصبغة التعليمية الجديدة مع استخدام الاتصال الإستراتيجي لتسليط الضوء (أو المبالغة) عن مدى تأثير القيمة المضافة للفرصة التعليمية، وتوجيه الطلب المجتمعي نحو ما تقدمه الجامعة.	برجماتي	
وضع قواعد ولوائح جديدة تفيد مشروع إنشاء فرع الجامعة الجديد من خلال التحالفات الدولية والمحلية.	تشريعي	الابتكار
تطوير معايير وقيم جديدة.	معياري	
إنشاء نماذج وأفكار وممارسات تنفيذية - تشغيلية جديدة.	معرفي	
إقناع الجمهور بأهمية خدماتهم - منتجاتهم وبعد ذلك استقطابهم ليصبحوا عملاء لهم.	برجماتي	

ويوضح الجدول السابق، الحاجة الماسة إلى التوافق مع القواعد والقوانين والتشريعات المحلية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدولة المضيئة، وأن الأمر لا يقتصر على إحضار نموذج دخيل وفرضه على عتته على المجتمع المحلي، والذي قد يصل في بعض الأحيان الوصول لحلول وسط بين القواعد التنظيمية للجامعات الأم والقواعد التنظيمية لمنظومة التعليم العالي في الدولة المضيئة لفروع الجامعات الدولية، بل وقد تضطر المؤسسات التعليمية من تغيير ما تتبناه من نظم وقواعد ومعايير وقيم بما يتوافق مع الطلب المجتمعي بالدول المضيئة.

**المحور الثالث - الخبرات الدولية لإنشاء فروع الجامعات الدولية في كل من: الصين، والإمارات، وماليزيا:**

هناك العديد من الجامعات الأجنبية التي فتحت لها فروعًا في دول أخرى، ففي عام ٢٠٠٢ كان هناك ٢٤ فرعًا للجامعات الأجنبية فقط، والتي قفزت لما يزيد عن ٢٥٨ فرعًا في ٢٠١٦ للعديد من الأسباب ومنها على سبيل المثال التالي:

١. مشكلة ارتفاع نسب رفض التأشيرات الدراسية بعدد من الدول صاحبة أكبر معدلات التحاق للطلاب الدوليين في العالم، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، فقد وصلت نسبة رفض فيزا الطلاب F1 إلى ٣٩% في عام ٢٠١٧ في الولايات المتحدة الأمريكية، وزادت عن ٩% في دول الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

٢. ارتفاع تكاليف السفر والإقامة في الدول المضيئة **Host Countries** مما سبب ارتفاعًا في تكلفة الفرصة التعليمية على الدارسين.

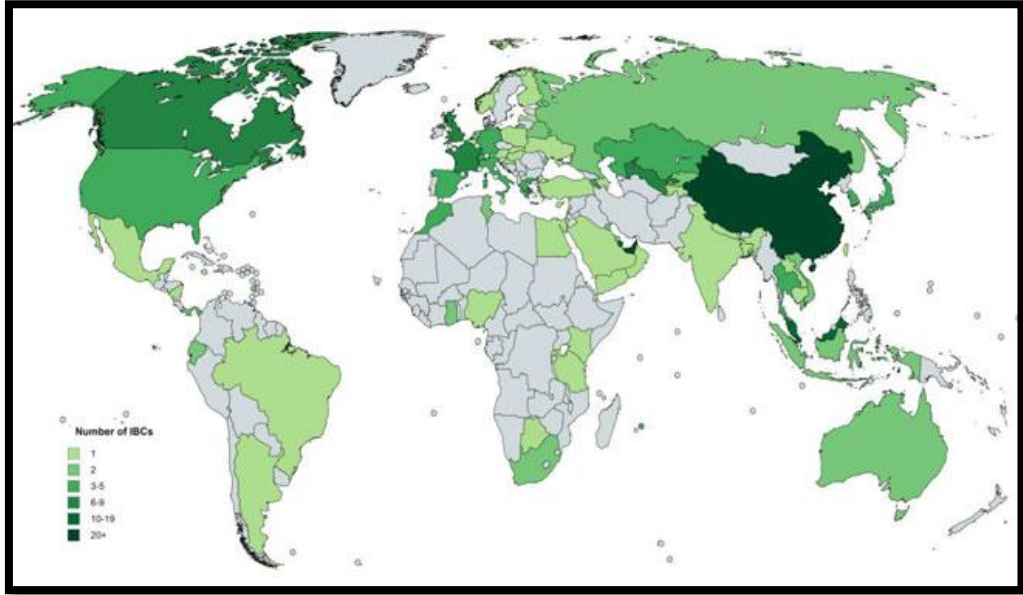
٣. ارتفاع نسب البقاء بعد الدراسة في الدول المضيئة؛ مما تسبب في مشكلات الهجرة غير الشرعية بعد انتهاء مدة الدراسة.

٤. زيادة الطلب على التعليم بما يفوق قدرات بعض الجامعات، وبخاصة ما يتعلق بتوافر الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم الخدمة التعليمية على النحو المرجو.

لذا، وجدت العديد من الجامعات الدولية فرصة فتح فروع لها في الدول الأم **Home Countries** كفكرة رائجة وذات عائد مادي وتعليمي مجزٍ لها، فللمملكة المتحدة على سبيل

المثال أكثر من ٢٠٠ فرع للجامعات البريطانية خارج حدودها، وأغلبها في جنوب شرق آسيا ودول الخليج.

وتوضح الخريطة التالية الدول الأكثر استضافة لفروع الجامعات الدولية على أرضها:



الشكل رقم (٦): كثافة توزيع استضافة فروع الجامعات الدولية على مستوى العالم ويتبين من الشكل السابق رقم (٦)، أن الصين والإمارات وماليزيا هي الأكثر كثافة على مستوى العالم من حيث استضافة فروع للجامعات الدولية على أراضيها ومن ثم تمثل دراسة خبراتها إضافة لإنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر.

وفيما يلي العرض التحليلي لخبرات كل من الصين والإمارات وماليزيا وفق المحاور التي حددتها منهجية نموذج المكعب لبراي وتوماس **Bray and Thomas Cube**، وفق ثلاث عوامل طولية لفروع الجامعات الدولية، والتي تتمثل في:

- التمويل والموارد
- الهياكل الإدارية
- والجانب الأكاديمي والجودة

حيث إنه يمكن تثبيت عوامل السياق الجغرافي باعتبار قضية إنشاء فروع الجامعات الدولية، هي قضية عالمية لا تختص بدولة بعينها أو بإقليم جغرافي محدد، كما أنه يمكن

كذلك تثبتت المجال السكاني حيث أنها لا تختص بفئة سكانية أو عرقية أو اجتماعية أو دينية أو مراحل عمرية محددة، وفيما يلي عرض لتلك الخبرات الدولية:

#### أولاً - خبرة دولة الصين في إنشاء فروع الجامعات الدولية:

تعتبر دولة الصين من أكبر الاقتصاديات عالمياً، فيمثل الناتج المحلي الإجمالي لدولة الصين ١٤,١٤ تريليون دولار والذي يعادل القوة الشرائية: ٢٧,٣١ تريليون دولار وفق بيانات العام الميلادي ٢٠١٩م، فقد شهدت الصين نمواً هائلاً على مدى العقود القليلة الماضية، وكسر حواجز الاقتصاد المغلق لتصبح مركز التصنيع والتصدير الأول في العالم، وغالباً ما يشار إلى الصين باسم "المصنع العالمي" نظراً لقاعدة التصنيع والتصدير الضخمة بها، والذي لم يمنع نمو قطاع الخدمات على مر السنين تدريجياً، وانخفض دور التصنيع كمساهم في الناتج المحلي الإجمالي نسبياً. في عام ١٩٨٠، كانت الصين سابع أكبر اقتصاد، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٣٠٥,٣٥ مليار دولار، في حين بلغ حجم الولايات المتحدة ٢,٨٦ تريليون دولار، ومنذ أن بدأت إصلاحات السوق في عام ١٩٧٨، شهد العملاق الآسيوي نمواً اقتصادياً بلغ متوسطه ١٠٪ سنوياً، وفي السنوات الأخيرة، تباطأت وتيرة النمو، على الرغم من أنه لا يزال مرتفعاً مقارنة بدول الجوار، ويتوقع صندوق النقد الدولي نمواً بنسبة ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٠م، والذي من شأنه أن يصل إلى ٥,٦٪ بحلول عام ٢٠٢٣م، على مر السنين، كان الفارق في حجم الاقتصاد الصيني والأمريكي يتقلص بسرعة، في عام ٢٠١٨م، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الصيني بالقيمة الاسمية ١٣,٣٧ تريليون دولار، وهو أقل من الولايات المتحدة بمقدار ٧,٢١ تريليون دولار، وفي عام ٢٠٢٠م، من المتوقع أن تنخفض الفجوة إلى ٧,٠٥ تريليون دولار، وبحلول عام ٢٠٢٣م، سيكون الفرق ٥,٤٧ تريليون دولار، من حيث الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية، تعد الصين أكبر اقتصاد، إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) ٢٥,٢٧ تريليون دولار، بحلول عام ٢٠٢٣م، سيبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين ٣٦,٩٩ تريليون دولار، يخفض عدد سكان الصين الضخم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠,١٠٠ دولار (المركز السبعون).



وتعتبر دولة الصين من أوائل الدول على مستوى العالم التي خاضت تجربة إنشاء فروع الجامعات الدولية، والتي بها الكثير من الدروس المستفادة التي يمكن دراستها، والاستفادة منها في بناء الإستراتيجية الوطنية المصرية لفروع الجامعات الدولية.

سياق التعليم العالي لظهور IBCs:

شهد قطاع التعليم العالي في الصين توسعاً وتحسيناً في الجودة منذ عام ١٩٩٠م، وأصبح التوسع في التعليم العالي أولوية وطنية في التسعينيات، من خلال تنفيذ إستراتيجية وطنية أطلقتها الحكومة المركزية لتنشيط البلاد من خلال العلوم والتكنولوجيا والتعليم، خلال ذلك العقد، شاركت أكثر من ٤٠٠ كلية وجامعة في عملية الدمج والتوحيد (Huo)، ٢٠١٠، كما ورد في Yuan 2013، (P.34 Chinese). بدأت الصين في توسيع الالتحاق بالجامعة في عام ١٩٩٩م، وبحلول عام ٢٠٠٢ وصل معدل الالتحاق الصافي إلى ١٥٪ من السكان في سن الجامعة، مما يشير إلى أن الصين قد دخلت مرحلة التعليم العالي الشامل، وفي عام ٢٠١٠م، كان في الصين ما مجموعه ٢,٧٢٣ مؤسسة للتعليم العالي، مع تسجيل ٣١,٠٥٠,٠٠٠ طالب (وانغ، ٢٠١٢).

وللالتحاق بالتعليم العالي الصيني فإن الطالب عليه اجتياز اختبار جاو كاو (gaokao) وهو امتحان القبول الوطني للتعليم العالي، وهو عادةً ما يتم للطلاب في السنة النهائية من المرحلة الثانوية، وذلك على الرغم من عدم وجود أي قيود على العمر اللازم لدخول التعليم العالي منذ عام ٢٠٠١، ويشمل التعليم العالي في المستوى الجامعي:

- درجة الزمالة لمدة ثلاث سنوات.

- برامج درجة البكالوريوس لمدة أربع سنوات.

وتُمنح درجات الزمالة بعد ثلاث سنوات من الدراسة في مؤسسات التعليم العالي، ويحتاج الطلاب الحاصلون على هذه الدرجة إلى الحصول على تعليم مستمر لمدة عامين من أجل الحصول على مؤهل البكالوريوس، وتمنح هذه الدرجة بواسطة كليات المبتدئين ( junior colleges) أو الكليات المهنية العليا (higher vocational colleges) وذلك إلى جانب الجامعات، وتمنح درجات الماجستير والدكتوراه بواسطة الجامعات أو المراكز والمعاهد البحثية المستقلة التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم والأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية.

بحلول عام ٢٠١٤ كانت الصين تضم ٢,٥٢٩ مؤسسة تعليم عالي عادية تنقسم إلى أربع مستويات وهم بالترتيب:

- مؤسسات البحث (research institutions).
- مؤسسات البحث والتعليم (research and teaching institutions).
- المؤسسات التعليمية (teaching institutions).
- المؤسسات الموجهة للتطبيق (application-oriented institutions).

تعد مؤسسات البحث أعلى مؤسسات للتعليم العالي الصيني، وهي نتاج المشروع ٩٨٥ (Project 985) والذي انطلق عام ١٩٩٨ والذي يمثل الجهود الوطنية لخلق جامعات على مستوى عالمي تواكب القرن ٢١، وقد وصل عددهم إلى ٣٩ جامعة، هذه الجامعات هي جزء من مشروع ٢١١ والذي يمثل مساعي الحكومة الصينية للارتقاء ب ١٠٠ مؤسسة تعليم عالي والذي بدأ عام ١٩٩٣، فقد وصل عدد المؤسسات في مشروع ٢١١ إلى ١١٢ مؤسسة تعليم عالي وتعد مؤسسات البحث الناتجة عن مشروع ٩٨٥ هي أعلى مستويات التعليم العالي الجامعي في الصين أما باقي المؤسسات ال ٧٣ من مشروع ٢١١ فهي تمثل مؤسسات البحث والتعليم والتي تعد في المستوى الثاني بين مؤسسات التعليم العالي الصيني، أما المستوى الثالث والذي يمثله المؤسسات التعليمية فيصل عددها إلى ٦٠٠ مؤسسة تعليم عالٍ تهتم بشكل كبير بأنشطة التدريس إلى جانب قيامها ببعض الأنشطة البحثية ولكن على نطاق صغير، أما باقي المؤسسات والتي يتخطى عددها ١٠٠٠ مؤسسة فهي في المستوى الأخير وتضم بشكل أساسي الكليات المهنية العليا، وتقدم برنامجًا مكونًا من ٢-٣ سنوات

(Yuzhuo Cai, 2017)

هناك نوعان من مؤسسات التعليم العالي الصيني وهي العام والخاص وتقع الغالبية العظمى لمؤسسات التعليم العالي الخاص في المستوى الأخير بينما عدد قليل جدًا منها يقع في المستوى الثالث وهي المؤسسات التعليمية، في حين أنه لا وجود لأي من مؤسسات التعليم العالي الخاص في أي من المستويين الأول والثاني، وينقسم التعليم العالي الخاص في الصين لثلاثة أنواع، وهم:

- الأول: مؤسسات يتم إنشاؤها من قبل جهات خاصة فقط وتمنح درجات الزمالة أو البكالوريوس.
- الثاني: كليات مستقلة وتمنح درجة البكالوريوس.
- الثالث: كليات مستقلة تحصل على التمويل من خلال مجموعة من الرعاية والمستثمرين، ولكنها تنتسب إلى جامعة حكومية، ويتكون مجلس إدارتها من أفراد من القطاعين العام والخاص، وجزء كبير من عوائدها المالية يذهب إلى الجامعة الحكومية المضيفة، ولا تمنح درجات علمية، وهدفها الرئيسي إعداد الطلاب لامتحانات الدراسة الذاتية الوطنية (Yuzhuo Cai، ٢٠١٧)

#### خطوات الإصلاح في التعليم العالي الصيني:

منذ أواخر السبعينيات، أطلقت الصين إصلاحات مستمرة مع إدخال سياسة "الباب المفتوح"، وبخاصة في المجال الاقتصادي، وخلال هذه الفترة، تحولت الصين من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد موجه نحو السوق؛ للوفاء بالمتطلبات الناتجة عن إعادة الهيكلة الاقتصادية، بدأت الصين سلسلة من إصلاحات التعليم العالي منذ عام ١٩٩٣، وتم إجراء المزيد من الإصلاحات الأساسية عندما تم إصدار "مخطط إصلاح التعليم والتنمية في الصين"، وتم الاعتماد على إستراتيجيتين للإصلاح، وهم:

- إدخال قوى السوق لتحرير التعليم، وخلق قوة دافعة للتغيير، وتشجيع المنافسة من أجل التحسين.
- استخدام التشريعات لتنظيم العلاقات الاجتماعية الجديدة والممارسات والسلوك الناشئ عن الإستراتيجية الأولى.

الإصلاحات بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠١٠ ركزت على اللامركزية والتحرير والخصخصة، وتناولت الإصلاحات بشكل أساسي المواضيع التالية:

- تغيير نظم الحوكمة في التعليم العالي؛ فالهدف العام لإصلاح التعليم العالي تبسيط العلاقة بين الحكومة والمجتمع ومؤسسات التعليم العالي، بهدف تطوير نظام جديد تكون فيه الدولة مسؤولة عن التخطيط الشامل والإدارة الكلية، بينما تتبع مؤسسات التعليم العالي التشريعات، وتمارس الاستقلالية في توفير التعليم وفقاً لاحتياجات المجتمع،

ويمكن ملاحظة التغيير في الحوكمة في ثلاث محاور وهي خصخصة توفير التعليم، والتنوع المالي، واللامركزية في الإدارة.

- إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالي.
- التوسع في التعليم العالي.
- بناء جامعات على مستوى عالمي.
- ضمان الجودة.

العولمة السريعة في مجال الأعمال والثقافة كان لها تأثيرها على التعليم؛ إذ لم يقتصر التعليم على الحدود الوطنية و فقط، بل أصبح الطلاب يسعون إلى الحصول على التعليم بعد الثانوي خارج حدودهم الوطنية، وأصبح الطلاب الذين يسعون وراء التعليم العالي إحدى الأولويات الرئيسية للجامعات في جميع أنحاء العالم، حيث أصبح التدويل جزءاً من إستراتيجية معظم مؤسسات التعليم العالي، إذ يعد الطلاب الدوليون مصدر قوة لمؤسسات التعليم العالي، وذلك لأن الطلاب الدوليون يعكسون مدى جودة وتنافسية المؤسسة، وتشير العديد من الأبحاث التي تركز على جودة مؤسسات التعليم العالي إلى ضرورة اكتساب ميزة تنافسية، إذ يجب إدارة جميع الخدمات التي تقدمها مؤسسة التعليم العالي وتطويرها لخلق ميزة تنافسية في سوق يتزايد فيه التنافس عالمياً.

وبسبب المنافسة المتزايدة باستمرار بين مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، اعتمدت مؤسسات التعليم العالي الصينية تقنيات إدارية لتحسين جودة برامج الدراسة والخدمات التي تقدمها، وقامت بإنشاء نظام إدارة للطلاب الدوليين بخصائص صينية مميزة علاوة على ذلك، اتخذت مؤسسات التعليم العالي نهجاً نشطاً في السوق بدلاً من النهج السلبي المستخدم سابقاً، إذ أصبح من الضروري الآن أن تكون على دراية بالمنتج المقدم إضافة إلى العوامل البيئية المحيطة والمؤثرة على الطلاب المحتملين، ويساهم العديد من هؤلاء الطلاب الدوليين في صعود الجامعات من خلال نشر نتائج أبحاثهم في المجالات العلمية العالمية، كما ساعد ذلك في إنتاج العديد من المواهب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم والدبلوماسية والإدارة وغيرها الكثير.

وكانت البداية في عام ١٩٥٠م، إذ استقبلت الصين المجموعة الأولى من ٣٣ طالباً دولياً قادمين من دول أوروبا الشرقية، ومع حفاظ الصين على الاستقرار الاجتماعي

والسياسي والنمو السريع للاقتصاد، أدى ذلك إلى ظهور الطلاب الدوليين، ففي عام ١٩٩٦م بلغ إجمالي الطلاب الدوليين ٤١,٠٠٠، بزيادة قدرها ٣٠٪ عن عام ١٩٩٢م، والمثير للدهشة أن التحاق الطلاب الممولين ذاتياً قد حقق خطوة كبيرة تجاوزت تلك الخاصة بطلاب المنح الدراسية، وأصبح الطلاب الممولين ذاتياً الرافد الرئيسي للطلاب الدوليين، وارتفع العدد الإجمالي للطلاب الدوليين في نهاية عام ٢٠٠٠ (من أكثر من ١٦٠ دولة مختلفة) في الصين إلى ٤٠٧,٠٠٠. بينهم عدد ٨٨,٠٠٠ طالب يستفيدون من المنح الحكومية الصينية، في حين بلغ عدد الطلاب الممولين ذاتياً ٣١٧,٠٠٠ (Derrick Acheampong, March 2019)

وكانت لدى الحكومة الصينية خطط طموحة لجذب ٥٠٠,٠٠٠ طالب دولي بحلول عام ٢٠٢٠، ولتحقيق هذا الهدف في عام ٢٠١٠م، أعلنت وزارة التعليم الصينية "المخطط الوطني لإصلاح وتطوير التعليم على المدى المتوسط والطويل (٢٠١٠-٢٠٢٠)". وفقاً للخطة، اقترحت الحكومة عدداً من السياسات، مثل تقديم المزيد من المنح الدراسية؛ لجذب المزيد من الطلاب الدوليين، كما تقدم الحكومة والجامعات الصينية التمويل لإرسال أساتذة وإداريين إلى الجامعات الناطقة باللغة الإنجليزية؛ لتعلم كيفية التدريس، وخدمة الطلاب الدوليين بشكل أفضل عند عودتهم إلى الصين، علاوة على ذلك، على مدى السنوات القليلة الماضية، كان توفير تعليم اللغة الإنجليزية للطلاب الدوليين أحد أسرع الاتجاهات انتشاراً التي لوحظت في معظم الجامعات الصينية الكبرى، إن استخدام اللغة الإنجليزية كوسيلة للتواصل داخل الفصل وخارجه "لا يساعد في جذب المزيد من الطلاب الدوليين فقط؛ ولكن أيضاً يؤثر بشكل كبير، على الصعيدين الدولي والمحلي في الخبرات الأكاديمية والاجتماعية للطلاب.

وأهم ستة عوامل أثرت على اختبار الطالب للدراسة في الصين كانت:

- جودة بيئة التعلم.
- جودة أعضاء هيئة التدريس.
- المنح الدراسية سواء أكانت منحة كاملة أم جزئية من الحكومة أم الجامعات الصينية.
- تهدف إلى الحصول على مؤهل دولي.
- القدرة على تعلم لغة الماندرين.

- تكلفة المعيشة.

ولعل العوامل المتعلقة بتعلم لغة الماندرين في السياق الحالي للاقتصاد الصيني المتنامي أحد أهم العوامل التي تثير الاهتمام، وتشير إلى مدى أصبح النمو الاقتصادي للصين من العوامل الجاذبة للتعليم في الصين، كذلك شملت العوامل التي تؤثر في اختيار الصين كوجهه تعليمية عوامل أخرى أقل أهمية، مثل:

- الأصدقاء الذين يدرسون في الصين.
- الآباء الذين يرغبون في أن يدرس الطالب في الصين.
- حوافز للطلاب الدوليين للدراسة في الصين. (Ahmad Bayiz Ahmad, 2018)

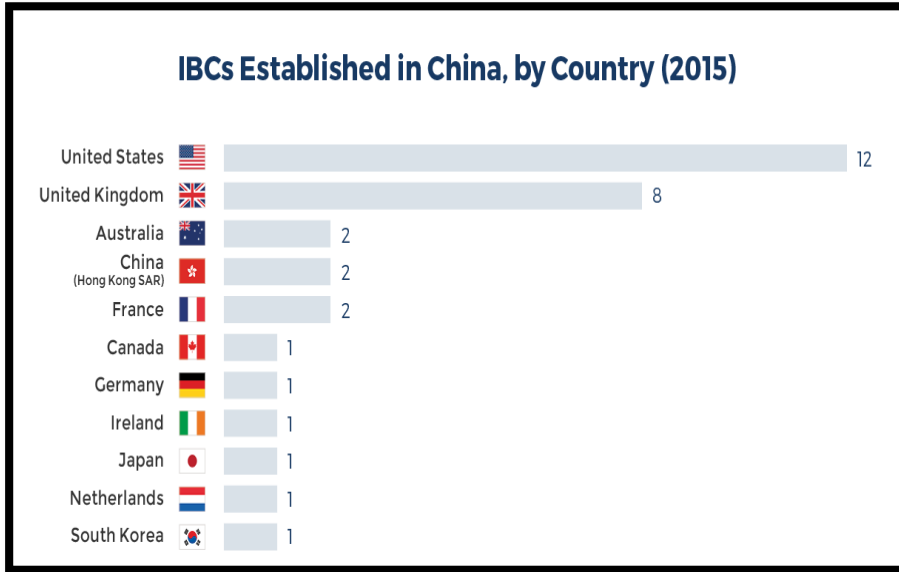
(2018)

ومن أجل تحسين جودة التعليم العالي والمنافسة على المسرح الدولي، بدأت الحكومة الصينية مشروع ٢١١ في عام ١٩٩٣م، إذ خصصت موارد مالية إلى ١١٢ جامعة (في الأصل ١٠٠) من أجل النهوض بالبحوث العلمية والتكنولوجية، لتعزيز الابتكار والإصلاح، وفي وقت لاحق في عام ١٩٩٨م، تم تنفيذ المشروع ٩٨٥ لمساعدة ٣٨ جامعة راقية على التنافس على التصنيف العالمي (انظر الحاشية ١)، وهذا التمويل المخصص لهذه الجامعات لا يساعد في تطوير المراكز البحثية الجديدة وتحسين المرافق فحسب؛ بل يتم استخدامه أيضًا لعقد مؤتمرات دولية، وجذب أعضاء هيئة التدريس والعلماء الزائرين المشهورين عالميًا، ومساعدة أعضاء هيئة التدريس والطلاب الصينيين على المشاركة في المؤتمرات الدولية، وتستخدم الجامعات الصينية فرص التمويل هذه لبناء شبكات وشراكات مع أفضل الجامعات في جميع أنحاء العالم، مما يساعد المجتمع الأكاديمي الأجنبي على إدراك أهمية المشاركة في البحث والتعاون مع الصين (World Education News and Reviews, ٢٠٠٦).

### فروع الجامعات الدولية في الصين:

تستضيف الصين حاليًا أكبر عدد من فروع الجامعات الدولية في العالم، متجاوزة مؤخرًا دولة الإمارات العربية المتحدة كونها البلد المضيف الأول عالميًا، وفي عام ٢٠١٥م، استضافت الصين فروعًا للجامعات الدولية من ١١ بلدًا مختلفًا، وشكلت الولايات المتحدة (١٢) والمملكة المتحدة (٨) معًا ٦٣% من المجموع الكلي لتلك الفروع، بينما شكلت الفروع

من الدول الغربية ومن الدول الآسيوية المجاورة الصناعية - هونغ كونغ، واليابان، وكوريا الجنوبية - باقي المؤسسات. ويوضح الشكل التالي توزيع الدول الأم لفروع الجامعات الدولية في دولة الصين (C-BERT، ٢٠٢١):



الشكل رقم (٧): بلد المنشأ لفروع الجامعات الدولية في دولة الصين

وعلى الرغم من ذلك التوسع، لا تزال فروع الجامعات الدولية تمثل نسبة صغيرة للغاية من إجمالي القيد بقطاع التعليم العالي في الصين، فمن أكثر من ٤٠ مليون طالب مسجلين في التعليم العالي في عام ٢٠١٥م، في العالم أجمع، يوجد منهم فقط ١٨٠,٠٠٠ طالب مقيد في فروع الجامعات الدولية في مختلف الدول، فهو نمط بالكاد أحدث أثراً في تلبية الطلب المجتمعي على التعليم العالي حتى مع القدرة المضافة التي توفرها فروع الجامعات الدولية.

**أولاً: الهياكل والتشريعات الإدارية:**

وفي ظل الظروف تزايد الطلب المجتمعي على التعليم العالي، وتعاظمت طموحات التنمية، وبدأت الصين لأول مرة في السماح لمقدمي التعليم الأجانب للعمل داخل حدودها، وقد بدأ التوسع في منتصف التسعينيات، ثم انطلق إنشاء فروع الجامعات الدولية في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، عندما تم تقنين الإطار التنظيمي الحالي الذي يحكم الشركات الدولية في التعليم في قوانين ولوائح جمهورية الصين الشعبية، بشأن التعليم التعاوني الصيني الأجنبي، ومن الجدير بالذكر أن مجلس الدولة أصدر وثيقة القانون الجديد

في عام ٢٠٠٣م، في أعقاب التزامات قطعتها الصين على نفسها بفتح اقتصادها لدى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ (Peking University Center for Legal Information, 2021).

وبالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية، وتوقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات يتطلبان تحرير قطاع الخدمات في البلاد، إلا أن الصين ما زالت تحتفظ بإجراءات تهدف إلى حماية الصناعات المحلية بدرجات متفاوتة في جميع مجالات اقتصادها، ولم يكن قطاع التعليم مختلفاً؛ فقد تم تقييد التحرير الكامل لقطاع التعليم العالي من خلال الإجراءات التي تسعى إلى حماية مؤسسات التعليم العالي في الصين، ودعم الأهداف الإستراتيجية والتنمية للبلاد، وقد نص القانون الصادر عام ٢٠٠٣م، صراحة على أن التعليم الدولي الصيني الأجنبي يجب أن يكون متوافقاً مع القوانين الصينية، وتنفيذ سياسات التعليم الصينية، والامتثال للأخلاقيات العامة الصينية، ولا يجوز أن يضر بسيادة الدولة أو أمنها أو مصلحتها العامة، وسوف يفي التعليم الدولي الصيني الأجنبي باحتياجات تطوير تعهدات التعليم الصينية، ويضمن جودة التعليم، ويلتزم بتعزيز مختلف قدرات الطلاب؛ من أجل قضية البناء الاشتراكي للصين (Peking University Center for Legal Information, 2021). وتنفيذ هذه اللوائح، على النحو الذي تسترشد به تدابير تنظيم التعليم الدولي الصيني الأجنبي الصادر في جمهورية الصين الشعبية في العام التالي، والذي ينطوي على نفس المحاور، وتمثل هذه التدابير أهمية خاصة لتحديث قطاع التعليم العالي في البلاد وتنمية رأس المال البشري للبلاد من خلال تشجيع أنشطة التعليم الدولي المتعلقة بالقضايا والتخصصات والمجالات الجديدة والمطلوبة بشدة في الصين. وتنص قواعد الشراكة على التعاون المتكافئ، إذ تنص تدابير تنفيذ اتفاقية التعاون مع الجهات التعليمية الأجنبية لعام ٢٠٠٤م، على أن يدخل المتعاونون الصينيون والأجانب الذين يعتمرون تنفيذ التعليم الدولي الصيني في اتفاقات شراكة على أساس المساواة والتفاوض، ومن الناحية العملية، يترجم هذا المثل إلى مشاركة أكبر من جانب الجهات الفاعلة في البلد المضيف - سواء أكانت مؤسسية أم حكومية - مما هو منفذ بالفعل في العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم (Angela Yung-Chi Hou, 2018).



## ثانياً: التمويل والموارد

تخصص الدولة عدد من سبل الدعم لإنشاء فروع الجامعات الدولية والتي تتمثل في البنية التحتية اللازمة لإنشاء المؤسسة التعليمية المتمثلة في شبكات الاتصالات والمرافق والطرق التي تسمح لمقر الجامعة أن يكون مأهولاً بالسكان، كما يتوافر لديها عدد من النماذج لتمويل إنشاء الجامعة إما بتمويل ذاتي، أو بشراكة حكومية بحيث تشارك الدولة كمستثمر في إنشاء فروع الجامعة الدولية، أو كمولد رئيس بإنشاء فرع لجامعة دولية في التخصصات ذات الأولوية للتنمية بدولة الصين (Derrick Acheampong, March, 2019). وقد أدى ذلك إلى وجود أشكال مرنة للتعاون في إنشاء فروع الجامعات الدولية من حيث التمويل مما أدى إلى تباين في المصروفات الدراسية لمؤسسات فروع الجامعات الدولية مما يتيح الفرصة لأكثر عدد ممكن من الطلاب في الالتحاق بفروع الجامعات الدولية، ومن ثم تحقيق الهدف القومي بتطوير قدرات الموارد البشرية في الصين من أجل أغراض التنمية والتي تمثل تكلفة أقل على الأسرة والحكومة الصينية لابتعاث الشباب الصيني للدراسة في الخارج، حيث تمثل تكلفة الدراسة في جامعة متشيجن الأمريكية في الفرع الكائن في دولة الصين ما يقرب من نصف مصروفات الدراسة في الجامعة الأم في الولايات المتحدة الأمريكية مع توفير نفقات السفر والاقامة في حال الدراسة في الخارج (Abby & Kenn, 2020).

## ثالثاً: الجانب الأكاديمي والجودة

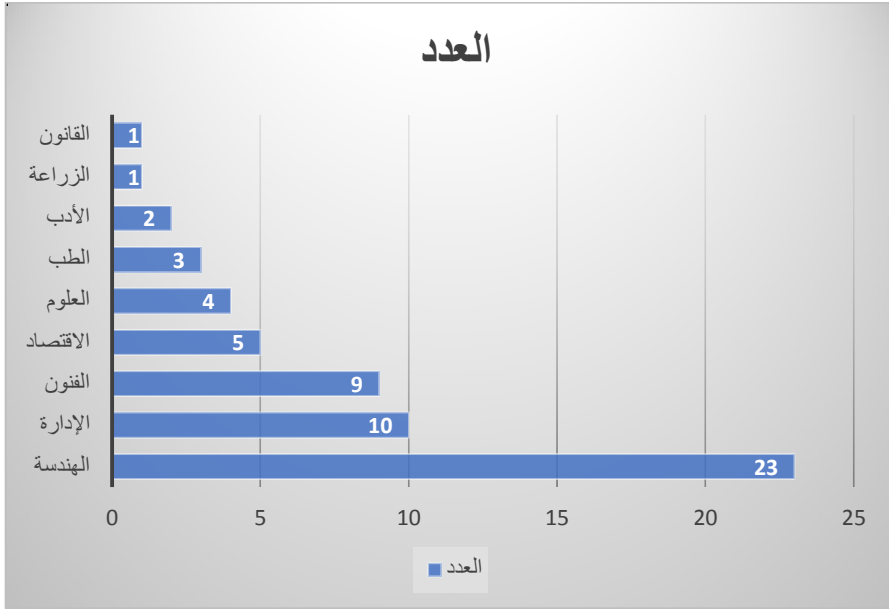
أعربت وزارة التعليم في ٢٠١٧ عن قلقها إزاء ما رأته أولوية لمقدمي الخدمات التعليمية الوطنية لتحقيق الربح الاقتصادي على الاحتياجات الإنمائية المحلية والوطنية، كما عبرت علناً عن قلقها إزاء الافتقار إلى التنظيم وضمان الجودة على نطاق المنظومة للمؤهلات والمؤسسات الأجنبية، وأدت هذه المخاوف إلى تعليق الموافقات على البرامج والمؤسسات الأجنبية الجديدة حتى عام ٢٠١٠م، عندما تم تنفيذ لوائح جديدة مصممة لضمان جودة المؤسسات والبرامج بشكل أفضل. واستمرت الرقابة التنظيمية، إذ أعلنت وزارة التعليم إغلاق أكثر من ٢٠٠ برنامج ومؤسسة شراكة صينية أجنبية في عام ٢٠١٨م<sup>١</sup>. وينعكس هذا القرار على الجودة في تركيز الصين المتزايد على استيراد المؤسسات الأجنبية الأعلى مرتبة فقط، ومرة أخرى فإن لوائح عام ٢٠٠٣م صريحة، إذ تشجع الدولة

<sup>١</sup> وفقاً لمايكل جو، وهو باحث أول في معهد السياسة الصينية بجامعة نوتنغهام نقلاً عن مقاله أنه تم إغلاق ١٠٤ برامج بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، و١٢٥ برنامجاً بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٥.

التعليم الدولي الصيني الأجنبي الذي يقدم موارد تعليمية أجنبية عالية الجودة. وبالفعل، أقامت أرقى الجامعات في الصين شراكات حصريّة تقريباً مع أفضل الجامعات البحثية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المؤسسات الأعضاء في مجموعة راسل Russel Group البريطانية النخبوية للجامعات كثيفة الإنتاجية البحثية، كما تطلب وزارة التعليم أن يفى المنهج الدراسي ونتائج التعلم والدرجات الممنوحة بمعايير الحرم الجامعي الأم - كما ورد في دراسة حديثة - ويبدو أن نتائج هذه التدابير إيجابية، إذ تم تقييم نتائج التعلم في فروع الجامعات الدولية في الصين ووجدت أنها كانت تضاهي عادة ما تكون في الجامعة الأجنبية الأم، من أجل مساعدة الخريجين على أن يكونوا قادرين على المنافسة بشكل كبير في أسواق العمل العالمية. فعلى سبيل المثال، وفق تقرير هيئة ضمان الجودة والاعتماد البريطانية عن فروع الجامعات الدولية في الصين لعام ٢٠١٢م، فتشجع الهيئة سياسة "دمج البرامج الصينية والبريطانية والتطوير المشترك لبرامج جديدة من قبل المؤسستين الشريكتين، بدلاً من تكرار منهج المؤسسة الأجنبية كما هو بما يمثل تغييراً للتعليم في الدولة المضيفة (QAA, 2017). وكان الاشتراط أن يشارك مقدمو التعليم الأجانب مع المؤسسات الصينية المحلية من بين التحديات التي تعترض حرية التجارة في الخدمات والتي طلبت الولايات المتحدة إزالتها في المراحل الأولى من جولة الدوحة من مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وعلاوة على ذلك، فإن منح درجات مزدوجة dual degrees لإكمال برنامج دراسي واحد كان لفترة طويلة مصدراً للجدل في جميع أنحاء العالم، إذ زعم المتخصصون أنها تضاعف المهام الأكاديمية على الورق، ولا تعكس حقيقة العبء الدراسي، والذي قد يؤدي بدوره إلى إضعاف الشهادات الجامعية.

أما بالنسبة للتخصصات الأكاديمية، ففضل وزارة التربية والتعليم مجالات ذات أهمية خاصة لاحتياجات التنمية على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني، مع تثبيط وضع برامج في مجالات المواضيع المشبعة، مثل الأعمال والإدارة، ونتائج هذه التوجيهات واضحة في الانتشار النسبي لمختلف المواد التي تدرس في فروع الجامعات الدولية في الصين، فوفقاً لتقرير المجلس الثقافي البريطاني لعام ٢٠١٧م عن ١٧ جامعة في المملكة المتحدة تعمل في الصين، كانت الهندسة التخصص الأكثر شيوعاً، ولم تشكل برامج الأعمال، مثل الإدارة والاقتصاد، التي كانت إلى حد بعيد أكثر التخصصات شعبية في البلدان النامية والتي تقدم

بكثافة في دولة مثل الإمارات العربية المتحدة، (انظر الشكل ٦) (British Council, 2017).



الشكل رقم (٨): التخصصات الأكاديمية لفروع الجامعات البريطانية في الصين  
 وجاء قرار جامعة نوتنغهام بنينغبو في الصين لفتح مركز تكنولوجيا الطاقة المتجددة، تجسيدا لهذا التركيز على التخصصات ذات الصلة بالاحتياجات الوطنية والإقليمية في الصين، والذي تأسس في عام ٢٠٠٨م، ويهدف إلى البحث عن أنظمة ومكونات الطاقة الجديدة والمتجددة لكل من المباني المنزلية (الإسكان) وغير المحلية (التجارية والعامة) في الصين، وهذا المجال بالغ الأهمية لصناعة البناء المزدهرة منذ فترة طويلة في الصين وأولويات الطاقة المتجددة بها (University of Nottingham, 2021).

وعلى عكس ما يحدث في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الطلاب المحليين الصينيين هم أغلبية المقيدين في فروع الجامعات الدولية في الصين، وعدد الطلبة المحليين يفوق بكثير عدد الطلبة الدوليين في فروع الجامعات الدولية في الصين، ويستشهد بمثال لأحد المؤسسات كان أكثر من ٩٠% من الطلاب المسجلين مواطنين صينيين.

تمامًا كما ينتقل العديد من المدنيين الصينيين من الريف إلى المدن بحثًا عن فرص عمل أفضل، ينتقل العديد من الطلاب الصينيين إلى المدن الأكبر بحثًا عن فرص تعليمية أفضل - والطموح الأكبر في الحصول على شهادات أجنبية، تسهم في الحصول على فرص

عمل أفضل ومستوى دخول أعلى، ويمثل الطلاب الصينيون حاليًا ١٧% من جميع الطلاب الدوليين، والذي يصل عددهم إلى ٣٩٩,١٥٥ طالب، ٤٦% منهم مسجلون في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة. والأهم من ذلك، أن العديد من الطلاب الصينيين الذين يدرسون دوليًا في البلدان النامية يختارون عدم العودة إلى ديارهم بعد التخرج لتميزهم وحصولهم على فرص عمل بها، فعلى سبيل المثال، أشار ٨٣% من الطلاب الصينيين الدوليين الحاصلين على درجة الدكتوراه من جامعات أمريكية في عام ٢٠١٧م، إلى أنهم يعتمون البقاء في الولايات المتحدة بعد إكمال دراساتهم، ويهدف إنشاء فروع الجامعات الدولية إلى إحداث تأثير في التنقل الخارجي، ووقف هجرة العقول الصينية إلى الغرب (National Center for Science and Engineering Statistics, 2018).

وبالتالي فإن رغبة الصين في تطوير منظومة التعليم العالي المحلي وجودته في الاتجاه الأنسب، لتلبية طموحاتها السياسية والاقتصادية واسعة النطاق، والتي قد شكلت الشراكات الخاصة بإنشاء فروع الجامعات الدولية في الصين، ويوضح البند الخاص بإنشاء فروع الجامعات الدولية في قانون المنظمات غير الحكومية الأجنبية الجديد في الصين الظروف والشروط التي تحدد بها الصين في ظلها ما إذا كانت فروع الجامعات الدولية مفيدة لمصالح البلاد، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الموقف الدفاعي إزاء فروع الجامعات الدولية والقيود الناتجة عنه المفروضة لا يبدو أنها قللت من جاذبية السوق الصينية للمؤسسات الأجنبية، تعد مزايا تأسيس وجود أكاديمي في أكبر سوق للتعليم العالي في العالم، والاستفادة من الشراكة مع مؤسسات في بلد يرغب بشكل متزايد وقادر على الاستثمار في الأبحاث المتقدمة، أسبابًا كافية للعديد من المؤسسات للتخلي عن بعض جوانب الاستقلالية المؤسسية.

### ثانيًا - خبرة دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء فروع الجامعات الدولية:

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة اتحادية في عام ١٩٧١م، باتفاق حكام الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة الآن، في هذا الوقت تم تقديم التعليم في البلاد من خلال ٧٤ مدرسة، ولم تكن هناك جامعة بعد إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، تم تطوير نظام التعليم في الدولة على أساس النموذج البريطاني (Kirk, 2009)، على الرغم من تبني جوانب من النظام الأمريكي مؤخرًا، على سبيل المثال تستند معايير

ضمان الجودة المستخدمة على المستوى الفيدرالي إلى نموذج أمريكي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، التي تأسست عام ١٩٧٧م، في العين كانت أول مؤسسة للتعليم العالي يتم إنشاؤها في الإمارات العربية المتحدة، ثم في عام ١٩٨٨م، تم إنشاء كليات التقنية العليا (HCT) لتقديم البرامج المهنية والتقنية بشكل أساسي، على الرغم من أنها تقدم الآن مجموعة واسعة من الدورات بما في ذلك درجات البكالوريوس والدراسات العليا، وتمتلك كليات التقنية العليا حالياً شبكة من ١٦ حرمًا جامعيًا في جميع أنحاء البلاد، مع كليات منفصلة للذكور والإناث، وتأسست جامعة زايد عام ١٩٩٨م، ولها فروع في أبي ظبي ودبي، وكانت المؤسسة الثالثة والأخيرة التي أنشأتها الحكومة الاتحادية، وتُعرف مؤسسات التعليم العالي الثلاث (HEIs) التي تسيطر عليها الدولة الفيدرالية باسم المؤسسات "العامة" أو "الفيدرالية"؛ يشار إلى جميع المؤسسات الأخرى على أنها مؤسسات "خاصة".

وتقر المادة ٢٣ من دستور الإمارات العربية المتحدة بدور التعليم في التنمية الوطنية، وقد تعهدت الحكومة الفيدرالية بتوفير التعليم مجانًا لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة على جميع المستويات، ونتيجة لذلك يحق لجميع خريجي المدارس الوطنية الإماراتية الالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالي الفيدرالية الثلاثة إذا استوفوا شروط القبول، وقد ظهر التزام الحكومة بالتعليم في عام ٢٠٠١م، عندما كان أكبر تخصيص منفرد للأموال الفيدرالية هو توفير التعليم لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة (Godwin، ٢٠٠٦)، ولكن ظلت المنح المقدمة إلى مؤسسات التعليم العالي الفيدرالية الثلاثة ثابتة في العديد من السنوات منذ ذلك الحين.

وتنقسم الجامعات الخاصة إلى فئتين: إما مملوكة ومسيطر عليها محليًا، من قبل شخصيات إماراتية فردية أو مؤسسات محلية، أو من الخارج، من قبل مؤسسات التعليم العالي الأجنبية التي أنشأت فروعًا جامعية لها على أرض الإمارات، ومن الأمثلة على الجامعات الخاصة المملوكة محليًا الجامعة الأمريكية في الشارقة، التي أنشأها حاكم الشارقة عام ١٩٩٧م، وجامعة دبي، التي أسستها غرفة تجارة وصناعة دبي عام ١٩٩٧م، باسم بوليتكنك دبي؛ وجامعة باريس السوربون أبو ظبي، التي أنشأها مجلس أبو ظبي للتعليم عام ٢٠٠٦م، وجامعة الغرير المملوكة لمجموعة الغرير، وهي شركة ذات اهتمامات متنوعة، والتي تمتلك بنكا ومركزًا للتسوق وشركة أسمنت (Wilkins، ٢٠١٠).

وتأسست الجامعة الأمريكية في دبي (AUD) في عام ١٩٩٥م، كأول مؤسسة تعليم عالي أجنبية "أمريكية" في الإمارات العربية المتحدة، والتي تسعى إلى تطوير مؤسسة للتعليم العالي على غرار منهجية التدريس الأمريكية، وبرنامج الحياة الطلابية وأعضاء هيئة التدريس الذين شاركوا أيضاً بشكل متكافئ في البحث العلمي، والتركيز على تطوير مهارات التفكير النقدي بين الطلاب، استجابة لرغبات الطلاب وأولياء الأمور لإنشاء أنماط جديدة لمؤسسات التعليم العالي، في إطار نظام قومي لضمان الجودة التعليمية.

وسرعان ما تبعتها الجامعة الأمريكية بالشارقة (AUS) في عام ١٩٩٧م، كفرع للجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة، ونتيجة للنجاح الذي حققته تلك الجامعات، توسعت دولة الإمارات العربية المتحدة في نمط فروع الجامعات الدولية (IBCs) من خلال فتح الباب أمام الجامعات الأجنبية التي تبحث عن فرصة لتقديم برامجها ودرجاتها العلمية في الشرق الأوسط. وبناءً عليه، تم إنشاء أول فرع دولي في دبي في عام ١٩٩٣م، من قبل جامعة ولونغونغ، وهي جامعة أسترالية مرموقة، وتم افتتاح العديد من الجامعات الأخرى منذ ذلك الحين، بما في ذلك جامعة ميدلسكس وجامعة هيريوت وات من المملكة المتحدة، وجامعة بيون، وهي واحدة من أفضل الجامعات الحكومية في الهند، والتي أنشأت حرمًا جامعيًا في منطقة التجارة الحرة لإمارة رأس الخيمة في ٢٠٠٩م، وأنشئت جامعة جورج يميون برأس الخيمة، وجامعة باريس - السوربون بأبي ظبي في ٢٠٠٦م، وقد تبعهما فرع جامعة ولاية ميشيغان في دبي في ٢٠٠٨ (Alzouebi و Franklin، ٢٠١٤).

كما أقامت جامعة نيويورك وحكومة أبي ظبي شراكة لإنشاء جامعة نيويورك أبو ظبي، والتي سجلت طلابها الأوائل في أغسطس ٢٠١٠م، وستقوم حكومة أبو ظبي بتمويل المؤسسة الإمارات، لذا فإن الموارد المالية لن يتم تحويلها من حرم الجامعة في نيويورك، حيث حظيت بالكثير من الإشادة مع التأكيد أنها ستكون واحدة من أكثر الجامعات انتقائية في العالم، وفي نفس الوقت تقريبًا جورج ميسون برأس الخيمة قد أغلقت أبوابها بالفعل في عام ٢٠٠٩، في حين أن حرم جامعة ولاية ميشيغان في دبي تبعها ليغلق سريعًا في العام التالي، فبالرغم من توافر التمويل اللازم لجذب أفضل الجامعات الدولية لدولة الإمارات، سواء بتمويل حكومي أم باستثمارات خاصة، إلا أن استمرارية ذلك النموذج مشكوك بها والتي أثبتتها انسحاب بعض تلك الفروع بعد سنوات قليلة من التشغيل، علاوة على ما أسفرت عنه

الدراسات الخاصة برأي الطلاب وأولياء الأمور وهيئة التدريس عن تطابق الخبرات التعليمية بالفروع التعليمية في دولة الإمارات والتي أسفرت عن اختلاف وتفاوت في المستوى التعليمي بين الفروع والمقر الرئيسي نتيجة لاحتياج تطويع الخبرات التعليمية بما يتناسب مع احتياجات الدارسين في الدولة المضيفة (Alzouebi و Franklin، ٢٠١٤).

وأطلقت دولة الإمارات العربية مؤخرًا خطة طموحةً وهي إستراتيجية التعليم العالي ٢٠٣٠م، والتي تهدف إلى جعل التعليم العالي في الإمارات الأول عالميًا، من خلال تطوير منظومة تعليمية مُبتكرة، وتعزيز مهارات الطالب، ونقل الخبرات والتجارب من مختلف دول العالم، وتطويرها لتناسب مع متطلبات كل فرد والاحتياجات المستقبلية للدولة (دائرة التعليم والمعرفة، ٢٠٢٠). ويختلف النظام الحالي لإنشاء فروع للجامعات الدولية من إمارة إلى أخرى، فيختلف النظام وإجراءات الإنشاء في إمارة دبي عنها في إمارة أبي ظبي، أو رأس الخيمة.

#### أولاً: الهياكل والتشريعات الإدارية:

##### نظام إنشاء فروع الجامعات الدولية في إمارة أبو ظبي:

تبدأ رحلة إنشاء فرع لجامعة دولية في إمارة أبي ظبي باستشارة دائرة التعليم والمعرفة، وهي الجهة المسؤولة عن إدارة منظومة التعليم والتعليم العالي في الإمارة، قبل تقديم الطلب، ومن ثم الحصول على تصريح (خطاب عدم ممانعة) من دائرة التعليم والمعرفة ثم التقدم بطلب إلى وزارة التربية والتعليم للحصول على ترخيص مبدئي لإنشاء المؤسسة، لتكون الجهة التي تقدمت بالطلب شريكة لمؤسسات أو جهات تعليم عالٍ عالية المستوى ومرموقة في مجالات الدراسة المقترحة، فعدم الوفاء بالشروط المذكورة أعلاه يؤدي إلى رفض الطلب، وفي حالات استثنائية، يجوز منح إعفاء للحالات المدعومة بمرسوم اتحادي أو محلي، وعلى المؤسسات التي ترغب في تجديد رخصتها من الوزارة أو التي ترغب في الحصول على موافقة الهيئة لإجراء تغيير في طبيعة عملها، أو تعديل، أو نقل مقارها، أو فتح فرع جديد لها، إعادة اتباع إجراءات الترخيص، وكذلك، على المؤسسات التي ترغب في تقديم برامج أكاديمية جديدة الحصول على الموافقة المسبقة من دائرة التعليم والمعرفة قبل التقدم للحصول على الاعتماد الأولي، لطرحت تلك البرامج من هيئة الاعتماد الأكاديمي، وستعمل بهذه الإجراءات بعد تحديد الدائرة لتاريخ بدء التنفيذ، وبناءً عليه يتم إصدار دائرة التعليم والمعرفة

لخطاب عدم الممانعة لا يضمن موافقة هيئة الاعتماد الأكاديمي في الوزارة لاستصدار رخصة أولية، وفي حال إذا أرادت المؤسسة تغييراً جوهرياً في طبيعة عملياتها ومنشأتها أو موقعها أو في حال رغبتها في فتح فرع جديد لها، يتعين عليها الحصول على تصريح (خطاب عدم ممانعة) من دائرة التعليم والمعرفة قبل التقدم بطلب للوزارة، وعلى المؤسسات التي ترغب في تقديم برامج أكاديمية جديدة، الحصول على الموافقة المسبقة من دائرة التعليم والمعرفة قبل التقدم للحصول على الاعتماد الأولي لترح تلك البرامج من هيئة الاعتماد الأكاديمي (دائرة التعليم والمعرفة، ٢٠٢٠).

#### نظام إنشاء فروع الجامعات الدولية في إمارة دبي:

ففي دبي تتولى هيئة المعرفة والتنمية البشرية في حكومة دبي بموجب القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٦م، وقرار المجلس التنفيذي رقم ٢١ لعام ٢٠١١م، مسؤولية التنظيم والإشراف على مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى وضع إجراءات عمليات المراجعة وطلب البيانات والمعلومات وتقديم التوصيات والقرارات المتعلقة بتأسيس جميع تلك الأنواع من المؤسسات التعليمية، وعلاوة على ذلك يتيح القانون رقم ٨ لعام ٢٠١٢م، لمزودي مؤسسات التعليم العالي المدعومة من الحكومة والتي تقع خارج المناطق الحرة في دبي أن تخضع لمسؤولية القرار رقم ٢١ الخاص بالتنظيم والإشراف من هيئة المعرفة، وتنفذ هيئة المعرفة تلك المتطلبات من خلال مكتب النظم والتصاريح الذي يعد الذراع التنظيمي لهيئة المعرفة، وتسعى هيئة المعرفة للحفاظ على بيئة مؤسسات تعليمية حاصلة على موافقة مسبقة وذات جودة عالية؛ لتلبية احتياجات الطلبة والاقتصاد والتنمية في إمارة دبي، ويجب على أي مؤسسة تعليمية تقدم خدمات تعليمية في دبي الحصول على تصريح تعليمي من هيئة المعرفة، ويشتمل الطلب على خيارين:

١. تأسيس فرع مؤسسة تعليم عالي لمؤسسة تعليم عالي معتمدة دولياً، ويُسمح بذلك فقط داخل المناطق الحرة في دبي، ويخضع مباشرة لسلطة هيئة المعرفة.
٢. تأسيس مؤسسة تعليم عالي خاصة مع اعتماد محلي من هيئة الاعتماد الأكاديمي (CAA)، وإصدار الترخيص المؤسسي من خلال وزارة التربية داخل أو خارج المناطق الحرة في دبي.



- ويمر طلب التقديم لإنشاء فرع لجامعة دولية بأربع مراحل أساسية، تتمثل في الآتي:
- المرحلة الأولى: وهي طلب تحديد أهلية المؤسسة والذي يستغرق مدة عشرة أيام عمل في المتوسط، ويجب تقديم معلومات إلى هيئة المعرفة إلكترونياً، والتي يتم بموجبها إجازة أهلية المؤسسة في إنشاء فرع لها على أرض إمارة دبي.
  - المرحلة الثانية: وهي مرحلة التسجيل والتي تمتد لمدة ثلاثين يوم عمل، ويجب على مقدمي الطلبات في المرحلة الثانية القيام بعملية التسجيل لإنشاء فرع مؤسسة تعليم عال من خلال نظام الخدمات الإلكترونية الخاص بهيئة المعرفة والتنمية البشرية، ويتم تقديم مجموعة من الوثائق والتي تتعلق بتفاصيل عن المؤسسة المزمع إنشائها والتي تتمثل في التالي:

١. الرئيس الأكاديمي المرشح.
٢. المساهمين والمستثمرين.
٣. تفاصيل تقديم البرنامج التعليمي المقترح.
٤. نسخة من الاتفاق النهائي بين المؤسسة التعليمية الأم والفرع الذي سيتم إنشاؤه في دبي.
٥. هيكل توزيع المسؤوليات الذي يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات المستثمر ومساءلته أو شريك المشروع أو المؤسسة التعليمية الأم، التي تدعم عمليات تشغيل فرع المؤسسة التعليمية، وخطاب من مؤسسة التعليم العالي الأم تؤكد مسؤولياتها الأكاديمية تجاه الفرع.
٦. سياسة تظلم الطلبة وعملياتها والإجراءات المتبعة (بما في ذلك شرح أي اختلافات في السياسات والعمليات المطبقة في المؤسسة التعليمية الأم).
٧. تأكيد مؤسسة التعليم العالي الأم يُفيد أن البرامج التي سيتم تقديمها في فرع المؤسسة التعليمية هي نفس البرامج المقدمة في المؤسسة الأم، وبأنه سيكون بوسع طلبة الفرع الوصول إلى مصادر تعلم مشابهة.
٨. خطاب من مؤسسة التعليم العالي الأم، يؤكد أن إدارة ضمان جودة التعليم في المؤسسة الأم ستضمن جودة جميع البرامج الأكاديمية المقدمة في الفرع.

٩. خطاب من إدارة ضمان جودة التعليم في المؤسسة الأم، يؤكد أنها ستضمن جودة جميع البرامج المقدمة في الفرع.

١٠. الموقع والمساحة المقترحين لفرع مؤسسة التعليم العالي، وتفاصيل عن المرافق والمساحة المخصصة للتدريس، والوسائل التعليمية.

١١. خطط توظيف أعضاء هيئة التدريس والبحوث وموارد المكتبة.

١٢. التوقعات المالية للأعوام الخمسة القادمة، بما في ذلك بيانات الإيرادات المتوقعة (الربح والخسارة) لخمس أعوام، علاوة على بيانات السيولة النقدية.

١٣. إثبات بتوفر الأموال الكافية للإيفاء بمتطلبات النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية للفرع.

١٤. إظهار القدرة المالية في حال إغلاق البرنامج لاستكمال تعليم الطلبة أو البدائل الأخرى المعتمدة في هيئة المعرفة.

١٥. أي اتفاقيات تعاونية أو تصاريح، واعتمادات مهنية مقترحة.

وعند استكمال تقديم طلب تسجيل المرحلة الثانية، والوفاء بمتطلباتها، يتم تسديد رسوم دراسة الطلب أو مراجعة الطلب، وفي حال الموافقة على الطلب، يتم دعوة مقدم الطلب للانتقال إلى المرحلة التالية، وهي مرحلة مراجعة جودة عملية الطلب.

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة مراجعة الجودة والتي تخضع في ضوابطها لوقت التقديم، حيث سيتم تحديد إجراءات المرحلة الثالثة لمراجعة الجودة بناءً على ما إذا كان طلب تأسيس فرع مؤسسة التعليم العالي صادرًا من إحدى مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على اعتماد من جهة اعتماد دولية (فرع مؤسسة تعليم عال) ويجب على مقدمي طلبات تأسيس فرع مؤسسة تعليم عال تقديم الموافقة الأولية على فرع المؤسسة مع وثائق المصادقة الأولية على البرامج وتسجيلها إلى هيئة المعرفة، وهناك موعدان لتقديم هذه الوثائق، وهما الأول من فبراير والأول من سبتمبر من كل عام، وبناءً عليه تقوم اللجنة الدولية لضمان جودة الجامعات في هيئة المعرفة بمراجعة تلك الوثائق، ويطلب من مقدمي طلبات تأسيس فرع مؤسسة تعليم عالي

الذين أتموا بنجاح المرحلة الثالثة مراجعة جودة عملية الطلب الانتقال إلى المرحلة التالية، وهي مرحلة الترخيص التجاري، واستصدار التصريح التعليمي من هيئة المعرفة، وتستغرق المرحلة الثانية مدة شهرين في المتوسط.

- المرحلة الرابعة: وهي الترخيص التجاري واستصدار التصريح التعليمي من هيئة المعرفة، والذي يستغرق في المتوسط سبعة أيام عمل، وعندما تنتهي اللجنة الدولية لضمان جودة الجامعات من مراجعة طلب تأسيس فرع مؤسسة تعليم عال خلال أحد اجتماعاتها نصف السنوية وتُقدم توصيات إيجابية، سيتم إصدار شهادة عدم ممانعة لفرع مؤسسة التعليم العالي للمتابعة في استصدار الترخيص التجاري وتجهيز الفرع، وعند استلام الترخيص التجاري، تقوم هيئة المعرفة بتحديد الرسوم الدراسية وإصدار التصريح التعليمي.

وتقوم هيئة المعرفة بالتصديق على المؤهلات الأكاديمية الصادرة من تلك المؤسسات التعليمية التي صرحت لها الهيئة بتقديم برامج تعليمية مسجلة أو معترف بها من هيئة المعرفة، بشرط أن تكون الدراسة بمقر فرع الجامعة المنشئة، إذ إن البرامج التعليمية عبر الإنترنت الحالية غير حاصلة على تصريح من هيئة المعرفة، ويجب أن تتم عمليات التدريس وجهًا لوجه بما لا يقل عن ٥٠٪ من مدة البرنامج، كما يجب على مقدم الطلب توفير المرافق المناسبة لتأسيس مؤسسة تعليمية، وستقوم هيئة المعرفة بالتحقق من جاهزية وملاءمة تلك المرافق والتجهيزات لتقديم البرامج التعليمية.

### ثانياً: التمويل والموارد

توفر حكومة أبو ظبي التمويل اللازم لدعم فروع الجامعات الدولية التي ترى الدولة أن هناك الحاجة إليها، مثل جامعات نيويورك وجامعة السوربون باريس بينما توجد كذلك الفرصة لفروع الجامعات الدولية لإنشاء المؤسسة دون تمويل حكومي إذا وجدت الحاجة لذلك، ومثال على ذلك جامعة ستراتكلويد. ولكن بالرغم من توافر التمويل اللازم لجذب أفضل الجامعات الدولية لدولة الإمارات ، سواء بتمويل حكومي أو باستثمارات خاصة، إلا أن استمرارية ذلك النموذج مشكوك بها والتي اثبتتها انسحاب بعض تلك الفروع بعد سنوات قليلة من التشغيل نتيجة لعدم تمكن فروع الجامعات الدولية من تحقيق اهدافها على أرض دولة الإمارات (Morgan، ٢٠١٨).

## ثالثاً: الجانب الأكاديمي والجودة

في إمارة أبو ظبي، على المؤسسات التي ترغب في تقديم برامج أكاديمية جديدة، الحصول على الموافقة المسبقة من دائرة التعليم والمعرفة قبل التقدم للحصول على الاعتماد الأولي لطرح تلك البرامج من هيئة الاعتماد الأكاديمي (دائرة التعليم والمعرفة، ٢٠٢٠). وفي إمارة دبي، يتطلب الأمر تأكيد من مؤسسة التعليم العالي الأم Home University يُفيد بأن البرامج التي سيتم تقديمها في فرع المؤسسة التعليمية هي نفس البرامج المقدمة في المؤسسة الأم، وبأنه سيكون بوسع طلبة الفرع الوصول إلى مصادر تعلم مشابهة، بالإضافة إلى خطاب من مؤسسة التعليم العالي الأم، يؤكد بأن إدارة ضمان جودة التعليم في المؤسسة الأم ستضمن جودة كافة البرامج الأكاديمية المقدمة في الفرع. وخطاب آخر من إدارة ضمان جودة التعليم في المؤسسة الأم، يؤكد بأنها ستضمن جودة كافة البرامج المقدمة في الفرع (Government of Dubai, 2020).

## ثالثاً - خبرة دولة ماليزيا في إنشاء فروع الجامعات الدولية:

في أواخر الستينيات، كانت ماليزيا مُصدراً رئيسياً للطلاب الذين يدرسون في الخارج، وبخاصة في: المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأستراليا، وكانت جامعة نوتنجهام في المملكة المتحدة واحدة من أكثر الجامعات استحواداً على الطلاب الماليزيين وبخاصة في مجالي القانون والهندسة وهو ما انعكس على شعبية فرعها الأجنبي في ماليزيا الذي تم افتتاحه عام ١٩٩٨ (Arachi, 2005)، وفي عام ١٩٩٥ كان حوالي ٢٠% من الطلاب الماليزيين يدرسون في الخارج، الأمر الذي كلف البلاد حوالي ٨٠٠ مليون دولار أمريكي وشكل ما يقرب من ١٢% من عجز الموازنة (Chin, 2019).

اعتبرت الحكومة القطاع الخاص الوسيلة الأساسية للحد من تدفق العملات الأجنبية للخارج وتحويل البلاد إلى مُصدر لخدمات التعليم العالي، وفي سبيل ذلك تم إصدار قانون مؤسسات التعليم العالي الخاصة لعام ١٩٩٦، وقانون مجلس الاعتماد الوطني لعام ١٩٩٦ لتنظيم مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي بدأ انتشارها يتزايد، وساعد على هذا التوجه نحو دعم القطاع الخاص في التعليم العالي ووقوع الأزمة المالية علم ١٩٩٧، وبحلول عام ١٩٩٩ تم تسجيل ٢٠٣٣٩١ طالباً ماليزياً في مؤسسات تعليم عالٍ خاصة تشمل ثلاثة أفرع لجامعات دولية وأكثر من ٤٠٠ كلية خاصة.

اكتسبت ماليزيا اعترافاً دولياً كبيراً في مجال التعليم العالي، الأمر الذي يساعد في تعزيز هدفها لتصبح وجهة تعليمية عالمية بحلول عام ٢٠٢٥م، وتهدف ماليزيا من خلال هذه الخطة إلى جذب ٢٥٠٠٠٠ طالب دولي بحلول عام ٢٠٢٥، وتبلغ حصيلة الدخل المتحقق من الطلاب الأجانب في ماليزيا حالياً ٥.٩ مليار رينغيت ماليزي تقريبا، ويساعد هؤلاء الطلاب الدوليون في دعم الاقتصاد الماليزي بالإضافة إلى تعزيزهم للتبادلات الثقافية بين الدول، ويدعمون القدرة التنافسية للدولة الماليزية، ويساعدون في تكوين شبكات اتصال دولية تساعد في نقل الثقافات والخبرات (M.Miandy Munusamy, 2019).

نبذة عن النظام التعليمي في ماليزيا:

بدأ نظام التعليم العالي الماليزي رسمياً في عام ١٩٥٩ مع إنشاء جامعة مالايا في كوالالمبور، وقد ارتبط التطور في نظام التعليم العالي الماليزي ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المجتمعية، وقد أثرت العوامل الدولية مثل العولمة والتدويل والتجارة في نظام التعليم العالي الماليزي، وفي سبيل تطوير نظام التعليم العالي الماليزي تم إنشاء وزارة التعليم العالي الماليزية في ٢٧ مارس ٢٠٠٤، وفي مايو ٢٠١٣ تم دمج وزارة التعليم العالي مع وزارة التربية والتعليم بغرض تسريع التحول للاقتصاد المعرفي، وتحقيق مواعمة الخطط الإستراتيجية للتعليم بين الوزارتين، وفي مايو ٢٠١٨ تم فصل الوزارتين مرة أخرى بما يتماشى مع الأجندة الماليزية الجديدة (M.Miandy Munusamy, ٢٠١٩).

وتتكون منظومة التعليم العالي الماليزية من ٢٠ جامعة عامة و ٣٦ كلية فنية و ٩٤ كلية مجتمع و ٤٦٧ مؤسسة تعليم عالي خاصة و ١٠ أفرع لجامعات دولية، من ضمن ال ٢٠ جامعة عامة يوجد ٥ جامعات بحثية "research university" يحصلون على تمويل إضافي من أجل أنشطة البحث والتطوير، ويتم ضمان جودة التعليم العالي من خلال وكالة المؤهلات الماليزية (MQA) التي تتولى تنفيذ إطار المؤهلات الماليزية كما أنها مسؤولة عن ضمان الجودة واعتماد الدورات والوظائف الأخرى ذات الصلة بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة.

وتركز وزارة التعليم العالي في عملها على خمسة محاور رئيسية، وهي:

- وضع خطة إستراتيجية منهجية للتعليم العالي.
- تعزيز نظام إدارة التعليم العالي.

- زيادة فرص الإتاحة، وتسهيل عملية الوصول والحصول على فرص التعليم العالي.
- تحسين جودة التعليم العالي بما يتوافق مع المستويات العالمية.
- تدويل التعليم العالي الماليزي. (StudyMalaysia.com, 2020)

### التعليم العالي الخاص في ماليزيا:

كانت بداية ظهور مؤسسات التعليم العالي الخاصة في ماليزيا في الثمانينيات؛ تلبية للحاجة المتزايدة لخدمات التعليم العالي المرتبطة بالنمو، ولكن لم يكن يسمح لهذه المؤسسات بمنح درجات علمية، الأمر الذي دعا المستثمرين في هذه المؤسسات للبحث عن شركاء دوليين لجلب برامج التوأمة والامتياز التي تسمح لهم بمنح درجات علمية معتمدة (Siew Yean Tham, 2013)، في الوقت الراهن يوجد أربعة أنواع من مؤسسات التعليم العالي الخاصة في ماليزيا، وهي:

- ١- الجامعات الخاصة " Private universities "
- ٢- الكليات الجامعية الخاصة " University colleges " <sup>٢</sup>.
- ٣- أفرع مجمعات الجامعات الدولية " Foreign university branch campuses "
- ٤- الكليات " Colleges " .

تقوم هذه المؤسسات التعليمية الخاصة بتقديم قرابة ٥٠% من خدمات التعليم العالي في ماليزيا (Siew Yean Tham, 2013)، الأمر الذي يعكس حجم وطبيعة الدور الذي تقوم به، ويلاحظ أن معظم الطلاب الدوليين الذين يدرسون في ماليزيا يتم تسجيلهم في التعليم الخاص، وذلك بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على عدد الطلاب الدوليين المسموح بتسجيلهم في التعليم الحكومي العام، إذ يحصل الطلاب الدارسون في التعليم الحكومي على دعم مالي كبير نسبياً، ومع ارتفاع ترتيب الجامعات الماليزية في التصنيفات الدولية وتزايد الثقة بها كوجهة تعليمية ازداد عدد الطلاب الدوليين الذين يقصدونها للدراسة، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع تصنيف ماليزيا كمقدم لخدمات التعليم العالي، ويوضح الجدول التالي مقارنة بين تطور أعداد الطلاب الدوليين المقيدون في مؤسسات التعليم العالي الماليزية العامة والخاصة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠:

<sup>٢</sup> الكليات الجامعية والكليات الخاصة عبارة عن كليات جامعية أو كليات خاصة تم ترفيتها إلى مرتبة الجامعات، بناءً على مجموعة معينة من المعايير التي تحددها وزارة التعليم العالي.

## جدول (٣):

تطور أعداد الطلاب الدوليين المقيدون في مؤسسات التعليم العالي الماليزية العامة والخاصة خلال  
المدة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠

الاجمالي	التعليم الخاص	التعليم العام	
576439	294,600	281,839	2002
608703	314,344	294,359	2003
616869	322,891	293,978	2004
565946	258,825	307,121	2005
654812	323,787	331,025	2006
748797	365,800	382,997	2007
819231	399,897	419,334	2008
921797	484,377	437,420	2009

Source: (YeanTham, 2011)

أفرع مجتمعات الجامعات الدولية " Foreign university branch campuses " :  
تشير أفرع مجتمعات الجامعات الدولية إلى الكيانات الخارجية لمؤسسة تعليم عال يتم تشغيلها بواسطة المؤسسة أو من خلال مشروع مشترك تكون فيه المؤسسة شريكة باسم مؤسسة أجنبية، ويتم منح الطلاب درجة من المؤسسة الأجنبية بعد الانتهاء الكامل من البرنامج الذي تم الحصول عليه في البلد المضيف، وحتى يطلق على المؤسسة التعليمية هذا المصطلح فلا بد أن تتميز بالميزات التالية:

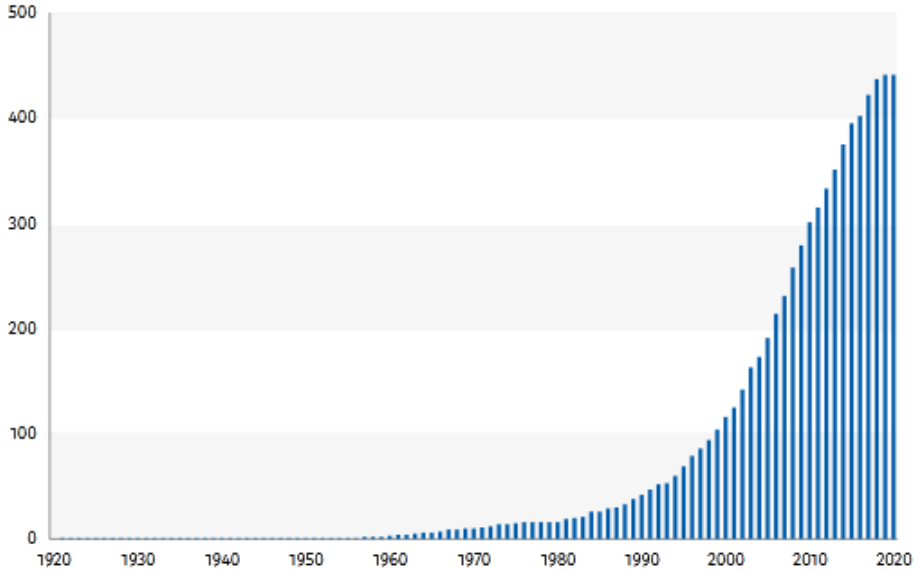
- ١- أنها مؤسسة تعمل في بلد أجنبي غير المتواجد فيه الحرم الجامعي الأصلي.
- ٢- تمنح الدرجات العلمية التي تحمل اسم المؤسسة في البلد الأصلي.
- ٣- تقدم إرشادات وجهًا لوجه مدعومة بفريق إداري دائم في البلد المضيف. (Angela

Yung-Chi Hou, 2018)

يعد أول فرع لحرم جامعي لمجمع جامعة دولية يتم افتتاحه هو The New School Parsons Paris، وهو حرم جامعي بلده الأم الولايات المتحدة وأنشئ في فرنسا في عام ١٩٢١، ولكن حجم النمو في هذا النمط من أنماط التعليم ظل بطيئًا للغاية، وكان أكثر من ثلثي هذه المؤسسات فروعًا لجامعات أمريكية (٢٢ من أصل ٣٣ حرمًا جامعيًا)، وتسارع النمو منذ نهاية الحرب الباردة، ومع بداية التسعينيات أصبحت هذه الزيادة شديدة التسارع

وبخاصة مع توقيع اتفاقية التجارة العالمية والاتجاه نحو تدويل خدمات التعليم ليصل عدد هذه الأفرع لأكثر من ٤٨٠ فرعًا (Dr. Jana M. Kleibert, 2020)، ويوضح الشكل (X) تطور عدد أفرع مجتمعات الجامعات الدولية حتى عام ٢٠٢٠:

الشكل رقم (٩): تطور عدد أفرع مجتمعات الجامعات الدولية حتى عام ٢٠٢٠ حول العالم



وقد تأخذ أفرع مجتمعات الجامعات الدولية أيًا من الأشكال التالية:

- ١- مؤسسة ممولة ذاتيًا.
  - ٢- مؤسسة ممولة خارجيًا من البلدان المضيفة.
  - ٣- مؤسسة ممولة ومدعومة من الشركات أو المنظمات الخاصة.
  - ٤- تأجير المرافق من القطاع الخاص.
  - ٥- التعاون الأكاديمي مع شريك محلي.
- نموذج التمويل الذاتي هو النموذج الأكثر انتشارًا في ماليزيا وإن كانت مخاطره أكبر؛ حيث تكون المؤسسة مستقلة تمامًا من ناحية التمويل، أما النموذجان الثاني والثالث فيتم فيهما الدعم جزئيًا من قبل الدولة المضيفة أو الشركات الخاصة، من حيث المباني أو المرافق أو المنح الدراسية، وهو ما يخفف من مخاطرها، ويمكن من استخدامها كأدوات تخدم أهداف الدولة بشكل أفضل، أما النموذج الرابع فتقوم فيه الجامعة الأجنبية بتأجير حرم جامعي من الحكومة أو القطاع الخاص على أن تنشئ حرمًا جامعيًا خاصًا بها، وتنتقل له خلال بضع سنوات، والنموذج الخامس هو أكثر النماذج التي تواجه عقبات،



وفيه يتم عمل شركة مع أحد الجامعات المحلية بحيث يكون الحرم الجامعي للجامعة الدولية داخل الحرم الجامعي للجامعة الوطنية وهو ما يفرض على الجامعة الدولية العديد من القيود كنوعية المناهج التي سوف تدرس وأعضاء هيئة التدريس الذين يتم اختيارهم للتدريس، بشكل عام في جميع هذه النماذج يوجد ٣ تحديات لا بد من التغلب عليها؛ حتى تأتي أفرع الجامعات الدولية بالنتائج المرجوة من ورائها:

١- الفجوة بين النظم الإدارية في الجامعة الأم والفرع في الدولة المحلية.

٢- مراقبة الجودة.

٣- الفجوات الثقافية والسياسية والاجتماعية (Angela Yung-Chi Hou, 2018).

### أفرع مجتمعات الجامعات الدولية في ماليزيا :

تعد الحكومة الماليزية تطوير فروع الجامعات الدولية جزءاً من إستراتيجية التعليم طويلة الأجل وخطط التنمية الاقتصادية، والتي تسهم في الارتقاء بمنظومة التعليم العالي في ماليزيا وتحقق اهداف التنمية الطموحة لها (Arachi, ٢٠٠٥).

### أولاً: الهياكل والتشريعات الإدارية:

اتخذت الحكومة الماليزية العديد من الخطوات الإيجابية في سبيل جذب أفرع الجامعات الدولية المرموقة إليها، فعدلت الدولة من تشريعاتها المادية والقانونية لخلق مساحة لهذه الكيانات الدولية، وعملت على توفير حزم من الحوافز والإعفاءات الضريبية للجامعات البريطانية والأسترالية رفيعة المستوى لفتحها في ماليزيا، وكانت بداية هذه التشريعات القوانين الخمسة التشريعية التي أقرتها الحكومة الماليزية في عام ١٩٩٦ (Arachi, 2005)، والتي شكلت بداية الانتقال من الركود في توفير التعليم العالي محلياً إلى توفير التعليم العالي دولياً.

قامت الدولة بسن قوانين لتحرير خدمات التعليم العالي بها ومن ثم السماح لجامعات أجنبية بإنشاء فروع لها على أراضي دولة ماليزيا، فقد قامت الدولة الماليزية بتعديل تشريعاتها المادية والقانونية لخلق مساحة لهذه الكيانات الدولية، وعملت على توفير حزم من الحوافز والإعفاءات الضريبية للجامعات البريطانية والأسترالية رفيعة المستوى لفتحها في ماليزيا. وكانت بداية هذه التشريعات القوانين الخمسة التشريعية التي أقرتها الحكومة

الماليزية في عام ١٩٩٦، وقد نصت هذه القوانين المعدلة بشكل محدد على ضرورة توافر الإشراف التنظيمي بغرض ضمان الجودة والمعايير لهذه المؤسسات وقنتت وضع شهادات التوأمة الأجنبية التي سيتم إصدارها محلياً ويقوم مجلس الاعتماد الوطني بالتحقق المستمر من توافق درجات التوأمة، واستيفاء متطلبات الدولة واختبارات جودة الموظفين والمناهج الدراسية، فتخضع فروع الجامعات الدولية عملياتها لنفس اللوائح مثل المؤسسات الأخرى في القطاع الخاص كما يجب أن يدار أي حرم جامعي دولي من قبل منظمة تأسست في ماليزيا بالإضافة لخضوع هذه المؤسسات للعديد من متطلبات الملكية المشتركة، أحدها أن يكون للشريك المحلي حصة في الملكية (Arachi, 2005).

### ثانياً: التمويل والموارد

قامت الدولة الماليزية بتقديم الحوافز الضريبية وخفض الاجارات لجذب هذه الجامعات، وهو ما يعتبر مساندة ضمنية من الوعاء الضريبي للدولة، كما تعاونت الشركات الماليزية الكبرى مع الجامعات الدولية لتقديم الدعم المادي لها في ماليزيا وتكوين شراكات اقتصادية معها "مثل ما قامت به جامعة موناش بتكوين شراكة اقتصادية مع مجموعة صنواي". وقد أدى ذلك إلى أن أصبحت ماليزيا من الوجهات المفضلة للطلبة الراغبين للدراسة بالخارج كنتيجة لمجموعة من العوامل أهمها انخفاض تكاليف المعيشة وتوافر عوامل الأمان وملائمة البيئة التعليمية هناك (M.Miandy Munusamy, 2019).

### ثالثاً: الجانب الأكاديمي والجودة

وقد نصت هذه القوانين المعدلة بشكل محدد على ضرورة توافر الإشراف التنظيمي بغرض ضمان الجودة والمعايير لهذه المؤسسات، وقنتت وضع شهادات التوأمة الأجنبية التي سيتم إصدارها محلياً، ويقوم مجلس الاعتماد الوطني بالتحقق المستمر من توافق درجات التوأمة، واستيفاء متطلبات الدولة واختبارات جودة الموظفين والمناهج الدراسية (Malaysian National Accreditation Board, 2020).

تبنت ماليزيا المنهج المزدوج لضمان جودة أفرع الجامعات الدولية بها "duplication quality assurance approach" والذي يشير إلى أنه ستمم مراجعة أفرع الجامعات الأجنبية من قبل الجامعة الأم وجهات المراجعة المحلية والدولية، وهو ما يعني أن أفرع الجامعات الدولية الماليزية عليها الامتثال لنظامي جودة؛ نظام الجودة الماليزي،

ونظام جودة الجامعة الأم في البلد الأجنبي، وعلى الرغم من أن هذا الأمر يستغرق المزيد من الوقت، فإنه يحافظ على مستوى جودة أفرع الجامعات (Angela Yung-Chi Hou, 2018).

في سبيل جذب أفرع الجامعات الأجنبية قامت الحكومة الماليزية بالعديد من الخطوات نتج عنها افتتاح ١٠ أفرع لجامعات دولية في ماليزيا حتى عام ٢٠١٨ موضحة في الجدول (٢) وتتمثل هذه الخطوات في:

- سن قوانين لتحرير خدمات التعليم العالي.
- القيام بشكل مباشر - باستغلال العلاقات الشخصية - بدعوة هذه الجامعات المرموقة لإقامة فروع لها في ماليزيا، مثال ذلك قام وزير التعليم الماليزي السابق نجيب رزاق شخصياً بدعوة حرم جامعة نوتنجهام لإنشاء فرع لها في ماليزيا".
- تقديم الحوافز الضريبية وخفض الإجراءات لجذب هذه الجامعات.
- تعاونت الشركات الماليزية الكبرى مع الجامعات الدولية لتقديم الدعم المادي لها في ماليزيا وتكوين شراكات اقتصادية معها "مثل ما قامت به جامعة موناش بتكوين شراكة اقتصادية مع مجموعة صنواي".
- قامت الجامعات الماليزية بتعديل محتوى المقررات أو إضافة مقررات جديدة؛ من أجل الامتثال للوائح الجامعات الأم، مع استيفاء متطلبات الحرم الجامعي الأصلي في بعض الأحيان.
- يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس وفق كفاءتهم بغض النظر عن جنسيتهم.
- يتم اختيار أفضل الطلاب للجامعات بغض النظر عن جنسيتهم (Angela Yung-Chi Hou, 2018).

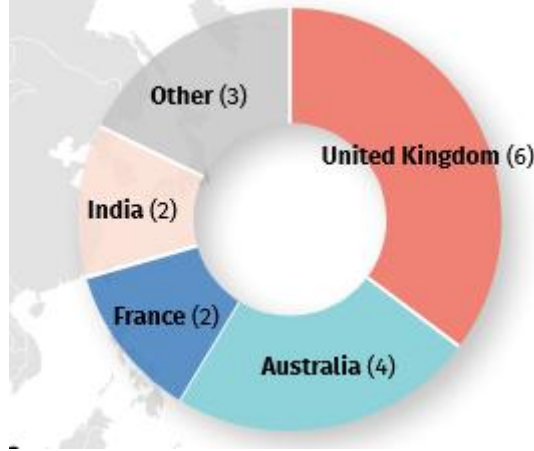
جدول (٤)  
أفرع الجامعات الدولية في ماليزيا

No.	Name of branch campus	Year established	Country of origin
1.	Monash University Malaysia	1998	Australia
2.	Curtin University, Sarawak Malaysia	1999	Australia
3.	The University of Nottingham Malaysia Campus	2000	the UK
4.	Swinburne University of Technology, Sarawak Campus	2004	Australia
5.	Newcastle University Medicine Malaysia	2007	the UK
6.	University of Southampton, Malaysia Campus	2011	the UK
7.	Heriot-Watt University Malaysia	2012	the UK
8.	University of Reading Malaysia	2013	the UK
9.	Xiamen University Malaysia Campus	2015	China
10.	Royal College of Surgeons in Ireland and University College Dublin Malaysia Campus	2018	Ireland

Source: (Study Malaysia, 2020)

وليس معنى هذا أن الحكومة الماليزية لم تضع أي قيود أو اشتراطات على هذه الأفرع، فهذه المؤسسات تخضع عملياتها لنفس اللوائح مثل المؤسسات الأخرى في القطاع الخاص، كما يجب أن يدار أي حرم جامعي دولي من قبل منظمة تأسست في ماليزيا، بالإضافة إلى خضوع هذه المؤسسات للعديد من متطلبات الملكية المشتركة، أحدها أن يكون للشريك المحلي حصة في الملكية (Buchanan, 2015)، ومن الجدير بالذكر أن ماليزيا لم تكثف بجذب أفرع الجامعات الدولية إليها؛ بل إنها من الدول القليلة التي أحدثت درجة من التوازن بين عدد أفرع الجامعات الدولية لديها وعدد أفرع جامعاتها الوطنية في الخارج، إذ بلغ عدد الجامعات الوطنية الماليزية في الخارج ٩ جامعات في حين وصلت أعداد أفرع الجامعات الدولية إلى ١٧ جامعة، ويوضح الشكل (٢) الدول المصدرة لأفرع الجامعات الدولية لماليزيا (Dr. Jana M. Kleibert, ٢٠٢٠).

## الشكل رقم (١٠): الدول المصدرة لأفرع الجامعات الدولية لماليزيا



أهم العوامل المؤثرة على جذب الطلاب الدوليين للدراسة في أفرع الجامعات الدولية في ماليزيا:

جلبت ظاهرة تدويل خدمات التعليم العالي معها العديد من التحديات والفرص، من ضمنها ظاهرة انتقال الطلاب للدراسة في بلدان بخلاف بلدانهم الأصلية، بغرض الحصول على شهادة ذات اعتراف وموثوقية عالية بأقل تكلفة ممكنة، وقد بلغ عدد الطلاب المنتقلين للدراسة خارج بلدانهم الأصلية عام ٢٠٠٠ أكثر من ٢ مليون طالب، وارتفع هذا العدد عام ٢٠١١ ليبلغ ٤,٢٦ طالبًا تقريبًا معظمهم من الدول النامية وفقًا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، معظم هؤلاء الطلاب كانوا يذهبون للدراسة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا، لكن خلال السنوات العشر الأخيرة بدأت تحدث عملية انخفاض في أعداد الطلاب الدوليين الملتحقين بالدراسة في هذه الدول لصالح عدد من الدول الآسيوية، مثل: ماليزيا، وكوريا، وسنغافورة، لذلك كان لا بد لأي دولة تسعى إلى تحقيق الريادة في مجال تدويل خدمات التعليم من معرفة العوامل التي تؤثر في اختيار الطلاب نوع معين من المؤسسات التعليمية للالتحاق به، ويوضح جدول (٣) أهم العوامل التي تجذب الطلاب الدوليين للدراسة في أفرع الجامعات الدولية بماليزيا في حين يوضح الجدول (٤) أهم العوامل التي تجذب الطلاب للدراسة في ماليزيا بشكل عام (Buchanan، ٢٠١٥):

الجدول رقم (٥): أهم العوامل التي تجذب الطلاب الدوليين للدراسة في أفرع الجامعات الدولية بماليزيا.

متوسط النقاط من ٥ نقاط	العامل
4.89	سمعة الجامعة
4.82	جودة التعليم المقدمة
4.77	يتم تقديم درجة علمية مماثلة لتلك المقدمة في الدولة الأجنبية
4.65	تمتع الجامعة الأجنبية بسمعة طيبة في بلدي
4.59	الشهادة من جامعة دولية مرموقة أكثر
4.42	قيمة الدرجة العلمية في سوق العمل
4.35	الدرجة الجامعية قابلة للتسويق بدرجة كبيرة
4.3	جودة البرنامج
4.22	توافر تسهيلات في التعليم والبنية التحتية
4.15	سمعة أعضاء هيئة التدريس
4.09	مجال واسع من البرامج للاختيار بينها
3.95	ترشيح الوالدين أو الأصدقاء والأقارب
3.65	الخبرة الدولية
3.41	ضعف إمكانيات الجامعات في الوطن الأم

الجدول رقم (٦):

أهم العوامل التي تجذب الطلاب الدوليين للدراسة في ماليزيا

متوسط النقاط من ٥ نقاط	العامل
4.92	انخفاض تكاليف المعيشة بها
4.88	مكان آمن للحياة والدراسة
4.85	مكان مثير وجذاب للحياة
4.82	بيئة أكاديمية ودراسية ملائمة
4.78	تكاليف تعليم أقل
4.67	مريحة كبلد ذات ثقافة إسلامية

4.61	القرب الجغرافي من الوطن
4.55	متطلبات القبول بها أقل
4.42	وجود أقارب أو أصدقاء يدرسون بماليزيا
4.37	جودة الحياة وصحة البيئة
4.31	سهولة وسرعة الحصول على التأشيرة
4.2	مناخ البلد
4.14	البيئة الناطقة باللغة الإنجليزية
4.1	الحفاظ على الاتصال الوثيق مع العائلة والأصدقاء
3.94	إمكانية الحصول على منحة دراسية
3.87	سهولة العودة إلى الوطن
3.75	القدرة على العمل بدوام جزئي في البلاد
3.62	تتمتع ماليزيا بعلاقات اقتصادية قوية مع بلدي الأم
3.58	تتمتع ماليزيا بعلاقات سياسية قوية مع بلدي الأم
3.41	التفاعل مع الطلاب من ثقافات وديانات متنوعة
3.34	بيئة متعددة الثقافات
3.21	فهم الثقافة الآسيوية
3.08	توافر فرص العمل

يتضح من الجدول (٦) أن ماليزيا من الوجهات المفضلة للطلبة الراغبين في الدراسة بالخارج كنتيجة لمجموعة من العوامل، أهمها: انخفاض تكاليف المعيشة، وتوافر عوامل الأمان، وملاءمة البيئة التعليمية، في حين يأتي الإقبال على أفرع الجامعات الأجنبية في ماليزيا كنتيجة لسمعة الجامعة وجودة العملية التعليمية والاعتراف الدولي بالمؤهلات التي يتم الحصول عليها من تلك الجامعات، وبمراجعة ما سبق نجد، أن هناك توافقاً في المميزات بين الدولة والجامعة؛ مما يجعلها جاذبة للطلاب وأفرع الجامعات الدولية على السواء.

**المحور الرابع: إنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر**

أصدرت الدولة المصرية القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨م، فيما يتعلق بإنشاء وتنظيم فروع الجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية، ويهدف إلى الاستفادة من الخبرات التعليمية والبحثية لتلك الجامعات، بما يساهم في إحداث نقلة نوعية بتلك المنظومة، وربطها بمثيلاتها في الدول المتقدمة، وتوفير فرص التعليم العالي العالمية داخل الدولة؛ لجعلها إحدى منارات التعليم والبحث العلمي على المستوى العالمي، ويأتي القانون في إطار سعي الدولة إلى تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وحرصًا منها على الارتقاء بالمستوى الجامعي المقدم، والحد من سفر المصريين لطلب التعليم العالي في الخارج، ما يجعل مصر إحدى منارات التعليم والبحث العلمي على المستويين؛ الإقليمي، والدولي.

وقد نص القانون على تشكيل لجنة تختص بفحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية، وتنظيم عملها، وتحديد الشروط والطلبات اللازمة لإنشائها، وتنفيذًا لذلك صدر قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٤٢٠٠ لسنة ٢٠١٨م، بتشكيل اللجنة المختصة بفحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية، وتنظيم عملها، وتحديد الشروط والطلبات اللازمة لإنشائها.

واستهدفت الوزارة من هذه الإجراءات تعزيز الصلات بين منظومة التعليم العالي داخل جمهورية مصر العربية ومثيلاتها في الدول المتقدمة، وإتاحة تعليم عالمي على أرض مصر، وتحقيق المزيد من التنوع والتنافسية بين الجامعات، إضافة إلى توفير نفقات الابتعاث، وجذب الطلاب الوافدين من خارج مصر، وإثراء التكامل بين مؤسسات الدولة والمجتمع الفاعلة في حقل التعليم العالي والبحث العلمي؛ للاستفادة من التجارب الدولية، والحد من ظاهرة العقول المهاجرة.

وفيما يلي حصر فروع الجامعات الأجنبية المعتمدة وفقًا لقانون ١٦٢ لسنة ٢٠١٨م، والصادر بشأنها قرارات جمهورية حتى يونيو ٢٠٢١م، والتي تتمثل في التالي:



أولاً: مؤسسة الجامعات الكندية في مصر، التي تستضيف فرع جامعة جزيرة الأمير إدوارد بموجب القرار الجمهوري رقم ٩ لسنة ٢٠١٩م، الصادر بشأنها قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي ببدء الدراسة بها بتاريخ ٢٠١٩/١/١٣، ويقدم الفرع البرامج التالية:

١. برنامج قيادة الأعمال.

٢. برنامج هندسة التصميم المستدامة.

٣. برنامج الرياضيات وعلوم الحاسب.

ثانياً: مؤسسة جامعات المعرفة الدولية التي تستضيف فرع جامعة كوفنتري البريطانية بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠١٩م، والصادر بشأنها قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي ببدء الدراسة بها بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢١، ويقدم الفرع البرامج الآتية:

١. برنامج الإعلام الرقمي.

٢. برنامج التصميم الجرافيكي.

٣. برنامج العمارة الداخلية والتصميم.

٤. برنامج الهندسة الميكانيكية.

٥. برنامج الهندسة الكهربائية والإلكترونية.

٦. برنامج علوم الحاسب.

٧. برنامج الهندسة المدنية.

٨. برنامج الحوسبة.

٩. برنامج القرصنة الأخلاقية والأمن السيبراني.

١٠. برنامج الأعمال والتسويق.

١١. برنامج علوم المحاسبة والتمويل.

١٢. برنامج إدارة الأعمال.

١٣. برنامج إدارة الأعمال والموارد البشرية.

١٤. برنامج علم النفس.

١٥. برنامج علم النفس الرياضي والتدريبي.

- ثالثاً: مؤسسة جلوبال التي تستضيف فرع جامعة هيرتفوردشاير البريطانية بموجب القرار الجمهوري رقم ٥٦١ لسنة ٢٠١٩م، ويتكون الفرع من الكليات الآتية:
١. كلية العلوم الطبية وعلوم الحياة، وتشتمل على البرامج الآتية:
    - a. برنامج العلوم الصيدلانية.
    - b. برنامج الصيدلة (Pharm M).
  ٢. كلية هيرتفورد شاير لإدارة الأعمال، وتشتمل على البرامج الآتية:
    - a. برنامج المحاسبة والتمويل.
    - b. برنامج إدارة تكنولوجيا المعلومات للأعمال.
    - c. برنامج إدارة الأعمال.
    - d. برنامج التسويق باستخدام التواصل الرقمي.
  ٣. كلية الهندسة وعلوم الحاسب، وتشتمل على البرامج الآتية:
    - a. برنامج علوم الحاسب والذكاء الاصطناعي.
    - b. برنامج الهندسة المدنية.
    - c. برنامج الهندسة الميكانيكية والميكاترونيكس.
  ٤. كلية العلوم الإنسانية:
    - a. برنامج الإعلام.
  ٥. كلية الصحة والعمل الاجتماعي:
    - a. برنامج العلاج الطبيعي.
  ٦. كلية الفنون الابتكارية، وتشتمل على البرامج الآتية:
    - a. برنامج التصميم الرقمي.
    - b. برنامج العمارة الداخلية والتصميم.
- رابعاً: مؤسسة "الجامعات الأوروبية في مصر" والتي تستضيف فرعاً لكل من جامعتي (لندن، وسط لانكشاير) بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ٢٠٢١م، وتقدم جامعة لندن من خلال فرعها البرامج التالية:

السنة التمهيدية تقدمها جامعة لندن.

١. كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية الدرجات العلمية التالية:

- a. بكالوريوس الاقتصاد والتمويل.
- b. بكالوريوس المحاسبة والتمويل.
- c. بكالوريوس الاقتصاد والإدارة.
- d. بكالوريوس الأعمال والإدارة.
- e. بكالوريوس البنوك والتمويل.
- f. بكالوريوس الاقتصاد.
- g. بكالوريوس علوم البيانات وتحليلات الأعمال.
- h. بكالوريوس السياسة والعلاقات الدولية.
- i. بكالوريوس الاقتصاد والسياسة.
- j. بكالوريوس الرياضيات والاقتصاد.
- k. بكالوريوس التنمية والاقتصاد.
- l. بكالوريوس التنمية الدولية.

٢. تمنح كلية جولد سميث، جامعة لندن الدرجات العلمية التالية:

- a. بكالوريوس علوم الحاسبات.
- b. بكالوريوس علوم الحاسبات (تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي).
- c. بكالوريوس علوم الحاسبات (تطوير الويب والهاتف المحمول).
- d. بكالوريوس علوم الحاسبات (الحوسبة المادية وإنترنت الأشياء).
- e. بكالوريوس علوم الحاسبات (تطوير الألعاب).
- f. بكالوريوس علوم الحاسبات (الواقع الافتراضي).
- g. بكالوريوس علوم الحاسبات (تجربة المستخدم).

٣. تمنح كليات (لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وبيركبيك بجامعة لندن، الكلية الملكية في لندن، والملكة ماري بجامعة لندن، والدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، ولندن الجامعية) الدرجة العلمية التالية:

- a. الليسانس في القانون.

٤. تمنح الكلية الملكية في لندن الدرجة العلمية التالية:

a. بكالوريوس علم النفس.

٥. تمنح كليتا الملكة ماري في جامعة لندن، ولندن الجامعية الدرجة العلمية التالية:

a. (دبلوم، ماجستير، دكتوراه) في القانون

٦. يشتمل فرع جامعة وسط لانكشاير على البرامج الآتية:

a. برنامج الهندسة الميكانيكية.

b. برنامج هندسة السيارات الرياضية.

c. برنامج الميكاترونكس والأجهزة الذكية.

d. برنامج الهندسة باستخدام الحاسوب.

e. برنامج الهندسة الكهربائية والإلكترونية.

f. برنامج هندسة الطاقة.

g. برنامج هندسة الطيران.

h. برنامج هندسة الفضاء وإعداد الطيارين.

i. برنامج هندسة الإلكترونيات.

j. برنامج هندسة التصنيع.

المقابلات الشخصية مع خبراء التعليم العالي في مصر.

عقدت الباحثة عددًا من المقابلات الشخصية مع خبراء التعليم العالي، وطرحت عددًا

من التساؤلات الخاصة بالجانب الكيفي لإنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر؛ للوقوف

على العوامل التالية:

١. الارتباط بالأولويات القومية **Relevance**.

٢. الاستمرارية **Sustainability**.

٣. القدرة المالية للطالب المصري **Affordability**.

٤. الجودة **Quality**.

وكانت نتيجة المقابلات الجماعية Focus Group Interviews على النحو التالي:

١. السؤال الأول: ما العائد والهدف من إنشاء فروع الجامعات الدولية؟

وجاءت الإجابات بأن الهدف الأساسي من إنشاء فروع الجامعات الدولية تطوير منظومة التعليم العالي الحالية في مصر، مع إنشاء مؤسسات بمعايير دولية ذات تصنيف دولي متقدم، ترسم في الارتقاء بالمستوى العريق والخدمات التعليمية المقدمة على أرض مصر؛ من أجل تحقيق التنمية المنشودة، وفق رؤية مصر ٢٠٣٠م، ووفق أولويات الخطط الإستراتيجية متوسطة المدى التي تتبناها الدولة (هلال، ٢٠١٩).

٢. السؤال الثاني: ما دور الدولة المصرية في دعم إنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر؟ يتمثل دور الدولة المصرية في سن القوانين والتشريعات واللوائح والقواعد التنفيذية الخاصة بإنشاء فروع الجامعات الدولية، والتي تعد المنظم الرئيسي للعمل، والتي تكفل حماية حقوق جميع الأطراف بما يحقق الجودة التعليمية المنشودة (رضوان، ٢٠١٩).

التعليم قضية أمن قومي، بمعنى أنه يجب أن تخضع لإشراف الدولة؛ لأنها ترتبط بمستقبل أبناء ذلك الوطن، لذا اعتمد القانون على تحديد الاختصاصات، ووضع النظام الإداري الذي يجب أن تخضع له فروع الجامعات الأجنبية بما ينظم العمل، لذا يوجد مجلس أمناء يتخذ القرارات الإستراتيجية الخاصة بالفرع، وبه ممثلون للمجتمع المصري؛ حتى لا يتم تغريب تلك الفروع ثقافياً. كما وضع القانون الضوابط التي تضمن جودة الخدمة التعليمية المقدمة (هلال، ٢٠١٩).

كفلت الدولة المصرية الحرية الأكاديمية لفروع الجامعات الدولية في مصر، فالجامعة الأمريكية في القاهرة نموذج دولي قائم على أرض مصر ذو طبيعة خاصة باتفاقية ثنائية بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي احتفلت بمنوبتها في ٢٠١٩م، والتي تعمل في إطار من الحرية الأكاديمية للأساتذة المصريين والأجانب بها (الشايب، ٢٠١٩).

٣. السؤال الثالث: كيف يمكن أن يصبح نموذج فروع الجامعات الدولية تنافسياً ومستداماً على المدى البعيد؟

التنافسية والاستدامة وجهان لعملة واحدة، والتي تتطلب الجودة والسعر المناسب للخدمة التعليمية، فإذا حافظت فروع الجامعات الدولية على الجودة المنشودة، وفق المستوى

الدولي بدولة المقر، وكذلك ضغط النفقات المرتبطة بتكلفة الفرصة التعليمية وثباتها لعدة سنوات قد يساهم فعلياً في تنافسية واستخدام فروع الجامعات الدولية على أرض مصر (عدلي، نائب وزير التعليم العالي لشئون الجامعات، ٢٠١٩).

إن تنوع مصادر دخل الجامعة من أهم متطلبات الاستمرارية والتنافسية في جميع مختلف الجامعات الدولية المرموقة التي تعتمد في تمويلها على العديد من المصادر المختلفة، منها: المنح والهبات، وعائدات الابتكار، وبراءات الاختراع، والمصروفات الدراسية للطلاب (هلال، ٢٠١٩).

الحرية الأكاديمية من أهم متطلبات الشركاء الأجانب؛ وهي مطلب رئيسي للمؤسسات الجامعية في مختلف دول العالم، وتحقيقه يعد إحدى ركائز استمرارية نموذج فروع الجامعات الدولية في مصر واستدامته، وهو مرتبط بالإنتاجية البحثية والابتكار، وعلاقتها بجودة التعليم والتدريس؛ لأن التنافسية في القيمة المادية للمصروفات الدراسية ليست الضمان الوحيد (الشايب، ٢٠١٩).

٤. متى تتمكن فروع الجامعات الدولية في مصر من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص؟

يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص إذا كانت الفرصة التعليمية متاحة لكل طالب قادر عقلياً وعلمياً للحصول عليها، فيجب أن تعلن الجامعة عن سياسة عدم التمييز بحيث ترحب بجميع الطلاب من مختلف الفئات (هلال، ٢٠١٩).

وقد يصبح نموذج فروع الجامعات الدولية في مقدره الطبقة المتوسطة في مصر إذا لم يتحمل الطالب كامل تكلفة الفرصة التعليمية بمشاركة الدولة والجهات الصناعية ومؤسسات الأعمال بحيث تمثل المصروفات الدراسية نسبة لا تتخطى ٥٠% من التكلفة من الفرص التعليمية، علاوة على ذلك تتبع الجامعات في العالم سياسة المنح الدراسية لجذب أفضل العناصر الطلابية على مستوى العالم، والتي كانت من أبرز أسباب توافق الطلاب الدوليين على عدد قليل من دول العالم (مذكور، ٢٠١٩).

ويمكن لشراكة ثنائية بين حكومات الدول التي تنتمي لها فروع الجامعات الدولية المساهمة في دعم التكلفة التعليمية للطلاب، بحيث يتمثل الدعم في العديد من الأشكال، ومنها: توفير الخبراء وأعضاء هيئة التدريس وتبادلهم، والمعدات المتطورة، وتمويل المشروعات البحثية بمختلف أنواعها على غرار ما تقوم به الجامعة المصرية اليابانية في

مصر E-JUST، وهو ما يساهم فعلياً في تقليل تكلفة الفرصة التعليمية بشكل ملحوظ، دون الاخلال بجودة التعليم والتدريس والبحث العلمي (الجوهري، ٢٠١٩).

٥. متى تصبح فروع الجامعات الدولية في مصر قادرة على الارتقاء بجودة الجامعات المحلية المصرية الحكومية والخاصة؟

حتى الآن لا توجد صيغة واضحة تحدد العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي المحلية سواء أكانت حكومية أم خاصة في فروع الجامعات الدولية في مصر، فلم يحدد القانون أو اللوائح التنفيذية أو القرارات الوزارية توصيفاً لتلك العلاقة، ولكن إذا نشأت شركات مباشرة أو متعددة الأطراف ما بين الجامعات الحكومية والخاصة المصرية وفروع الجامعات الدولية والجهات الصناعية ومؤسسات الأعمال، قد تساهم في خلق قنوات تواصل من شأنها أن تشارك الخبرات والتعاون المشترك، مما ينقل خبرة فروع الجامعات الدولية في الجامعات المصرية، ويساهم في الارتقاء بها (عدلي، نائب وزير التعليم العالي لشئون الجامعات، ٢٠١٩).

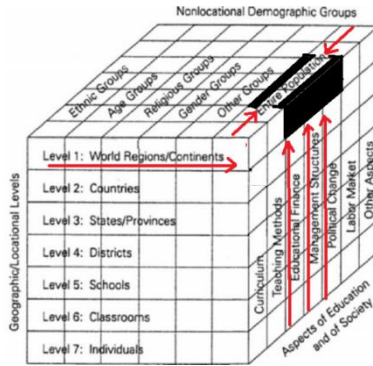
٦. ما المخاطر المحتملة التي تواجه فروع الجامعات الدولية في مصر؟ وكيف يمكن التصدي لها وتجنبها؟

أبرز المخاطر التي تواجه فروع الجامعات الدولية في مصر ارتفاع تكلفة الفرصة التعليمية فإن تكلفة الطالب تكون في المتوسط ما بين ٢٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف جنيه مصري في العام الدراسي الواحد؛ مما يمثل عبئاً مادياً على الأسر المصرية المتوسطة وفوق المتوسطة، والذي يضاهاى تكلفة الفرصة التعليمية في المرحلة الجامعية في الجامعة الأم، مما يفقد الفرع في مصر الميزة التنافسية من حيث المصروفات الدراسية، ويمكن التصدي لتلك المخاطر من خلال تخصيص عدد من المنح الدراسية الجزئية والكلية للدراسة في الجامعة؛ مما يزيد من إقبال الطلاب على الدراسة (عدلي، نائب وزير التعليم العالي لشئون الجامعات، ٢٠١٩) من مختلف الفئات الاجتماعية بشرط توافر المؤهلات التي تمكنهم من الدراسة بفروع الجامعات الأجنبية، ومنها: اللغات الأجنبية، والأداء التحصيلي في مراحل الدراسة قبل الجامعية.

أحد المخاطر الأخرى التي تواجه فروع الجامعات الدولية يتمثل في ضعف النشاط البحثي، والذي يمثل أولوية للجامعة الأجنبية، فالبحث العلمي المتقدم يتطلب نفقات باهظة،

ولا يوتي ثماره سريعاً، والذي قد يمثل عبئاً مادياً على المؤسسة الجامعية المستضيفة لفروع الجامعات الدولية، وهذا الخطر من المحتمل أن يفقد الجامعة الأجنبية الاهتمام باستمرار العمل في الفروع في مصر.

وقد يمكن التصدي للمخاطر المتعلقة بالبحث العلمي من خلال توفير التمويل اللازم للبحث العملي بالشراكة مع الجهات الحكومية أو كبرى المؤسسات الصناعية؛ مما يساهم في تمويل البحوث العلمية التطبيقية والتي تمثل أولوية قصوى للجامعات الأجنبية (عدلي، نائب وزير التعليم العالي لشئون الجامعات، ٢٠١٩).



### المحور الخامس - التحليل المقارن:

في ضوء نموذج المكعب لبراي وتوماس Bray and Thomas Cube، والذي يعد إطار التحليل المقارن للبحث الحالي كما تم العرض له مسبقاً في منهجية البحث، فإنه يمكن تثبيت السياق الجغرافي على أساس أن قضية إنشاء فروع الجامعات الدولية، هي قضية عالمية لا تختص بدولة بعينها أو بإقليم جغرافي محدد، كما أنه يمكن كذلك تثبيت المجال السكاني، إذ إنها لا تختص بفتنة سكانية أو عرقية أو اجتماعية أو دينية أو مراحل عمرية محددة، وبالتالي يمكن إجراء التحليل وفق ثلاث عوامل طولية والتي تتمثل في التمويل والموارد والهياكل الإدارية والجانب الأكاديمي لفروع الجامعات الدولية، ويمكن طرحها في الجدول التالي:



## الجدول رقم ٧

التحليل المقارن لخبرات الصين والإمارات وماليزيا ومصر في إنشاء فروع الجامعات الدولية:

الدولة	التمويل والموارد	الهيكل التشريعية والإدارية	الجانب الأكاديمي والجودة
الصين	تخصص الدولة عددًا من سبل الدعم لإنشاء فروع الجامعات الدولية، والتي تتمثل في البنية التحتية اللازمة لإنشاء المؤسسة التعليمية، المتمثلة في: شبكات الاتصالات، والمرافق، والطرق التي تسمح لمقر الجامعة أن يكون مأهولًا بالسكان، كما يتوافر لديها عدد من النماذج لتمويل إنشاء الجامعة إما بتمويل ذاتي، أو بشراكة حكومية بحيث تشارك الدولة كمستثمر في إنشاء فروع الجامعة الدولية، أو كمولد رئيسي بإنشاء فرع لجامعة دولية في التخصصات الأولى للتنمية في دولة الصين.	أصدر مجلس الدولة وثيقة القانون الجديد في عام ٢٠٠٣م، في أعقاب التزامات قطعها الصين على نفسها بفتح اقتصادها لدى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١م، وبالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية وتوقيع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات يتطلبان تحرير قطاع الخدمات في البلاد، إلا أن الصين ما زالت تحتفظ بإجراءات تهدف إلى حماية الصناعات المحلية بدرجات متفاوتة بما فيها قطاع التعليم، فقد تم تقييد التحرير الكامل لقطاع التعليم العالي من خلال الإجراءات التي تسعى إلى حماية مؤسسات التعليم العالي في الصين ودعم الأهداف الإستراتيجية والتنمية للبلاد، وقد نص القانون الصادر عام ٢٠٠٣م، صراحة على أن التعليم الدولي الصيني الأجنبي يجب أن يكون متوافقًا مع القوانين الصينية، وتنفيذ سياسات التعليم الصينية، والامتثال للأخلاقيات العامة الصينية، ولا يجوز أن يضر بسيادة الدولة أو أمنها أو مصلحتها العامة، وسوف يفى التعليم الدولي الصيني الأجنبي باحتياجات تطوير تعهدات التعليم الصينية، ويضمن جودة التعليم، ويلتزم بتعزيز مختلف قدرات الطلاب من	بالنسبة للتخصصات الأكاديمية، فتفضل وزارة التربية والتعليم مجالات ذات أهمية خاصة لاحتياجات التنمية على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني، مع تشييط وضع برامج في مجالات المواضيع المشبعة، مثل الأعمال والإدارة. ونتائج هذه التوجيهات واضحة في الانتشار النسبي لمختلف المواد التي تدرس في فروع الجامعات الدولية في الصين. وهناك اهتمام متزايد بالجودة في تركيز الصين على استيراد المؤسسات الأجنبية الأعلى مرتبة، فإن لوائح عام ٢٠٠٣م، صريحة إذ تشجع الدولة التعليم الدولي الذي يقدم موارد تعليمية أجنبية عالية الجودة. وبالفعل، أقامت أرقى الجامعات في الصين شراكات حصرية مع أفضل الجامعات البحثية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المؤسسات الأعضاء في مجموعة راسل Russel Group البريطانية النخبوية للجامعات كثيفة الإنتاجية البحثية. كما تطلب وزارة التعليم أن يفى المنهج الدراسي ونتائج التعلم والدرجات الممنوحة بمعايير الحرم الجامعي الأم.

	اجل قضية البناء الاشتراكي للصين.		
<p>في إمارة أبي ظبي، على المؤسسات التي ترغب في تقديم برامج أكاديمية جديدة، الحصول على الموافقة المسبقة من دائرة التعليم والمعرفة قبل التقدم للحصول على الاعتماد الأولي لطرح تلك البرامج من هيئة الاعتماد الأكاديمي.</p> <p>وفي إمارة دبي، يتطلب الأمر وجود تأكيد مؤسسة التعليم العالي الأم Home University يُفيد بأن البرامج التي سيتم تقديمها في فرع المؤسسة التعليمية هي نفس البرامج المقدمة في المؤسسة الأم، وبأنه سيكون بوسع طلبة الفرع الوصول إلى مصادر تعلم مشابهة، بالإضافة إلى خطاب من مؤسسة التعليم العالي الأم، يؤكد أن إدارة ضمان جودة التعليم في المؤسسة الأم ستضمن جودة البرامج الأكاديمية كافة المقدمة في الفرع.</p> <p>وخطاب آخر من إدارة ضمان جودة التعليم في المؤسسة الأم، يؤكد أنها ستضمن جودة جميع البرامج المقدمة في الفرع.</p>	<p>اتخذت دولة الإمارات التدابير القانونية والتشريعية كافة لإنشاء فروع الجامعات الدولية، حتى تختلف من إمارة لأخرى، كما هو منشور ومعلن على البوابة الإلكترونية لكل إمارة، وكذلك اللوائح التنظيمية التي تنظم العمل.</p> <p>ففي إمارة دبي، على سبيل المثال، تتولى هيئة المعرفة والتنمية البشرية في حكومة دبي بموجب القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٦م، وقرار المجلس التنفيذي رقم ٢١ لعام ٢٠١١م، مسؤولية التنظيم والإشراف على مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى وضع إجراءات عمليات المراجعة، وطلب البيانات والمعلومات، وتقديم التوصيات والقرارات المتعلقة بتأسيس تلك الأنواع من المؤسسات التعليمية كافة. وعلاوة على ذلك، يتيح القانون رقم ٨ لعام ٢٠١٢م، لمؤسسات التعليم العالي المدعومة من الحكومة والتي تقع خارج المناطق الحرة في دبي أن تخضع لمسؤولية القرار رقم ٢١ الخاص بالتنظيم والإشراف من هيئة المعرفة، وتنفذ هيئة المعرفة تلك المتطلبات من خلال مكتب النظم والتصاريف الذي يعد الذراع التنظيمي لهيئة المعرفة، وتسعى هيئة المعرفة إلى الحفاظ على بيئة مؤسسات تعليمية</p>	<p>توفر حكومة أبي ظبي التمويل اللازم لدعم فروع الجامعات الدولية التي ترى الدولة أن هناك حاجة إليها، مثل: جامعات نيويورك وجامعة السوربون باريس، بينما توجد كذلك الفرصة لفروع الجامعات الدولية لإنشاء المؤسسة دون تمويل حكومي إذا وجدت الحاجة لذلك، ومثال على ذلك جامعة ستراتكلاند، ولكن بالرغم من توافر التمويل اللازم لجذب أفضل الجامعات الدولية لدولة الإمارات، سواء بتمويل حكومي أم باستثمارات خاصة؛ إلا أن استمرارية ذلك النموذج مشكوك به والتي أثبتتها انسحاب بعض تلك الفروع بعد سنوات قليلة من التشغيل نتيجة لعدم تمكن فروع الجامعات الدولية من تحقيق أهدافها على أرض دولة الإمارات.</p> <p>وتتطلب حكومة كل إمارة من فروع الجامعات الدولية التوقعات المالية للأعوام الخمسة القادمة، بما في ذلك بيانات الإيرادات المتوقعة (الربح والخسارة) لخمس أعوام، علاوة على</p>	<p>الإمارات</p>

	<p>حاصلة على موافقة مسبقة وذات جودة عالية؛ لتلبية احتياجات الطلبة والاقتصاد والتنمية في إمارة دبي. ويجب على أي مؤسسة تعليمية تقدم خدمات تعليمية في دبي الحصول على تصريح تعليمي من هيئة المعرفة.</p>	<p>بيانات السيولة النقدية، وإثبات بتوفر الأموال الكافية للايفاء بمتطلبات النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية للفرع. مع إظهار القدرة المالية في حال إغلاق البرنامج لاستكمال تعليم الطلبة أو البدائل الأخرى المعتمدة في هيئة المعرفة.</p>
<p>تبتت ماليزيا المنهج المزدوج لضمان جودة أفرع الجامعات الدولية بها " duplication quality assurance approach" والذي يشير إلى أنه ستتم مراجعة أفرع الجامعات الأجنبية من قبل الجامعة الأم وجهات المراجعة المحلية والدولية، وهو ما يعني أن أفرع الجامعات الدولية الماليزية عليها الامتثال لنظامي جودة؛ نظام الجودة الماليزي، ونظام جودة الجامعة الأم في البلد الأجنبي، وعلى الرغم من أن هذا الأمر يستغرق المزيد من الوقت فإنه يحافظ على مستوى جودة أفرع الجامعات، كما قامت الجامعات الماليزية بتعديل محتوى المقررات أو إضافة مقررات جديدة من أجل الامتثال للوائح الجامعات الأم، مع استيفاء متطلبات الحرم الجامعي الأصلي في بعض الأحيان. ويأتي الإقبال على أفرع الجامعات الأجنبية في ماليزيا كنتيجة لسمعة الجامعة، وجودة العملية التعليمية، والاعتراف الدولي بالمؤهلات التي يتم الحصول عليها من تلك الجامعات.</p>	<p>قامت الدولة بسن قوانين لتحرير خدمات التعليم العالي بها، ومن ثم السماح لجامعات أجنبية بإنشاء فروع لها على أراضي دولة ماليزيا، فقد قامت الدولة الماليزية بتعديل تشريعاتها المادية والقانونية؛ لخلق مساحة لهذه الكيانات الدولية، وعملت على توفير حزم من الحوافز والإعفاءات الضريبية للجامعات البريطانية والأسترالية رفيعة المستوى لفتحها في ماليزيا. وكانت بداية هذه التشريعات القوانين الخمسة التشريعية التي أقرتها الحكومة الماليزية في عام ١٩٩٦م، وقد نصت هذه القوانين المعدلة بشكل محدد على ضرورة توافر الإشراف التنظيمي؛ بغرض ضمان الجودة والمعايير لهذه المؤسسات، وقننت وضع شهادات التوأمة الأجنبية التي سيتم إصدارها محلياً، ويقوم مجلس الاعتماد الوطني بالتحقق المستمر من توافق درجات التوأمة، واستيفاء متطلبات الدولة، واختبارات جودة الموظفين،</p>	<p>قامت الدولة الماليزية بتقديم الضريبية، وخفض الإيجارات؛ لجذب هذه الجامعات، وهو ما يعتبر مساندة ضمنية من الوعاء الضريبي للدولة، كما تعاونت الشركات الماليزية الكبرى مع الجامعات الدولية لتقديم الدعم المادي لها في ماليزيا وتكوين شركات اقتصادية معها مثل ما قامت به جامعة موناش بتكوين شركة اقتصادية مع مجموعة صنواي. وقد أدى ذلك إلى أن أصبحت ماليزيا من الوجهات المفضلة للطلبة الراغبين للدراسة في الخارج كنتيجة لمجموعة من العوامل أهمها: انخفاض المعيشة، عوامل الأمان، وملاءمة البيئة التعليمية هناك.</p>

ماليزيا

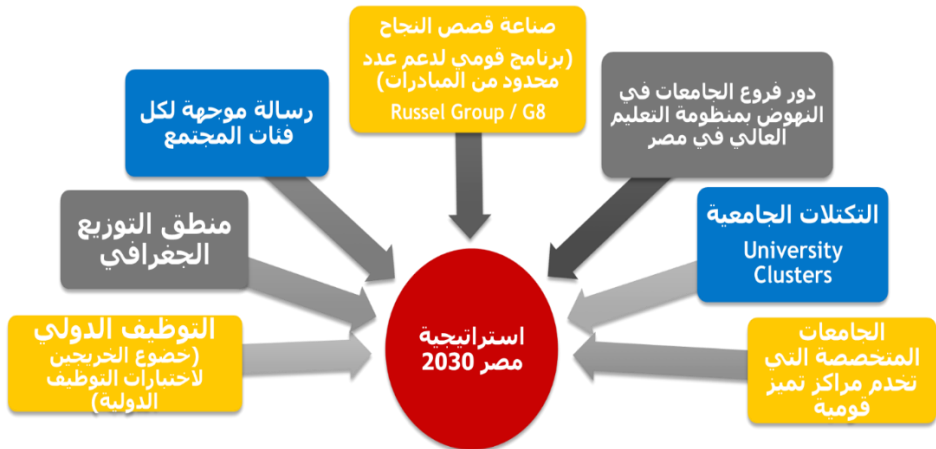
	<p>والمناهج الدراسية، فتخضع فروع الجامعات الدولية عملياتها لنفس اللوائح مثل المؤسسات الأخرى في القطاع الخاص، كما يجب أن يدار أي حرم جامعي دولي من قبل منظمة تأسست في ماليزيا بالإضافة لخضوع هذه المؤسسات للعديد من متطلبات الملكية المشتركة، أحدها أن يكون للشريك المحلي حصة في الملكية.</p>		
<p>لا يجوز للمؤسسة الجامعية أن تمنح أي شهادات أو درجات علمية؛ إذ يحدد القرار الصادر بإنشاء الفرع، الأحكام والقواعد المنظمة له وعلى الأخص الكليات والمعاهد والوحدات البحثية، والبرامج الدراسية، ومركز الابتكار، ومدن العلوم التي يشتمل عليها الفرع. وكذلك القواعد العامة للمنع المعفاة من المصروفات الدراسية أو المخفضة منها للطلبة المصريين المتفوقين وفقاً للضوابط والقوانين الحاكمة في الجامعة الأم وكجزء من المسئولية والمشاركة المجتمعية للجامعة، وينص على النسبة في قرار إنشاء الفرع، كما يحدد بيان الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي يمنحها الفرع. كما يجوز للفرع تقديم برامج تعليمية وخدمات ثقافية، وبرامج تعليم مستمر، لا يمنح عنها درجات علمية، مثل تعليم اللغات الأجنبية أو تنظيم دراسات خاصة في العلوم الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والأدبية، والفنية بعد موافقة الوزير المختص على المحتوى العلمي لتلك البرامج. يلتزم الفرع بإخطار الوزارة المختصة بالمناهج التي تدرس به على أن تتطابق مع المناهج التي</p>	<p>صدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٨م، بخصوص إنشاء وتنظيم فروع الجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية، والذي نص في المادة ٦، على تشكيل لجنة تختص بفحص ودراسة طلبات إنشاء فروع الجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية، وتنظيم عملها، وتحديد الشروط والطلبات اللازمة لإنشائها. وبناءً عليه فقد صدر قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٤٢٠٠ لسنة ٢٠١٨م، بتشكيل اللجنة المختصة بفحص ودراسة طلبات إنشاء فروع للجامعات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية والمؤسسات الجامعية وتنظيم عملها وتحديد الشروط والطلبات اللازمة لإنشائها، لذا فقد أصدرت الحكومة المصرية قانون إنشاء فروع الجامعات الدولية المنظم للعمل، وضمت تبعيته لمجلس الجامعات الخاصة والأهلية، وخصصت لجان وزارية</p>	<p>لا تتدخل الدولة في قضية تمويل فروع الجامعات الدولية أو تخصيص موارد من أي نوع، ويتولى المستثمر المتمثل في "المؤسسة التعليمية" بالعمل على التنسيق مع فروع الجامعات الدولية لتوفير التمويل اللازم لإقامة الفرع، كما يتحمل المستثمر (سواء أكان المحلي أم الدولي) بتكلفة المرافق والبنية التحتية ضمن ثمن الأرض المخصصة لإنشاء المؤسسة التعليمية، ولا توجد إعفاءات ضريبية تخص ذلك النوع من التعليم حتى الآن، بل يفرض على الفرع رسم لمرة واحدة مقداره (٥%) كحد أقصى من الموازنة التقديرية المعتمدة لإنشاء الفرع مقابل الترخيص بإنشائه، ويحصل نقداً في موعد أقصاه شهر من تاريخ إصدار قرار بدء الدراسة. كما يفرض على الفرع رسم سنوي</p>	<p>مصر</p>

<p>تدرس في الجامعة الأم أو تعتمد منها، وفي حالة الاختلاف يشترط موافقة الوزير المختص.</p> <p>أن تخضع قواعد قبول الطلاب بالفرع لذات قواعد قبول الطلاب في الجامعة الأم.</p> <p>الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس والخبرات من الجامعة الأم أو غيرهم ممن يتوافر فيها ذات المعايير المطلوبة للتدريس في الجامعة الأم، مع الحرص على الاستعانة بالخبرات والكفاءات المصرية في هيئة التدريس والوظائف الإدارية بالفرع، على أن تكون برامج الدراسة به بذات التأهيل العلمي للبرامج التي تدرس بالجامعة الأم، وأن تكون الشهادات التي يمنحها صادرة من الجامعة الأم وبذات التأهيل العلمي الذي تمنحه الكليات المناظرة بالجامعة الأم، وأن تخضع لذات إجراءات ومعايير الجودة والاعتماد بدولة مقر الجامعة الأم، وأن يخصص الفرع عددًا مناسبًا من المنح للطلاب سنويًا، وأعضاء هيئة التدريس به، ومعاونيهم للدراسة أو التدريب في الجامعة الأم.</p> <p>على أن يقدم للوزير المختص خطة خمسية مستقبلية مبنية على أسس موضوعية لتنظيم العمل به، تتضمن على الأخص رؤيته لعدد الطلاب المتوقع قبولهم والمصروفات الدراسية والتوسعات المستقبلية وأنشطة الفرع المجتمعية. والحصول على موافقة الوزير المختص على أي اتفاقيات يُجريها الفرع مع الجهات غير المصرية تتعلق بسير العملية التعليمية أو البحثية.</p>	<p>تتولى الإشراف على استيفاء فروع الجامعات الدولية لمتطلبات الإنشاء ومطابقتها للوائح والقواعد المعمول بها قبل إصدار القرار الجمهوري الذي يسمح ببدء العمل في إنشاء المؤسسة التعليمية، وكذلك قبل إعطاء موافقة بدء العمل بها وقبول الطلاب.</p> <p>ويكون للمؤسسة الجامعية مجلس أمناء يُشكل على النحو الذي تبينه اللائحة الداخلية لها، وتتمتع المؤسسة الجامعية بالشخصية الاعتبارية الخاصة، ويعين رئيسها بقرار من مجلس أمناء المؤسسة بعد التوافق بينها وبين الفرع أو الفروع التي تستضيفها، بحسب الأحوال، وبين الوزير المختص. ويمثل المؤسسة الجامعية، رئيسها أمام القضاء وفي صلاتها بغيرها من المؤسسات.</p>	<p>مقداره (٢%) من كامل قيمة المصروفات الدراسية، يلتزم بتوريده في موعد أقصاه نهاية شهر ديسمبر من كل عام، مقابل الترخيص باستمرار عمله داخل جمهورية مصر العربية.</p> <p>وأن توفر للفرع، على نفقته الخاصة، الأرض المناسبة من حيث: الموقع، والمساحة لإنشاء مبانيه، وبما يكفي لتلبية احتياجاته للتوسعات المستقبلية.</p>
---	--	---

## المحور السادس - إستراتيجية وطنية مقترحة لإنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر في ضوء

الخبرات الأجنبية، ونموذج بوبر للهندسة الاجتماعية التدريجية:

يتبنى البحث مدخل الهندسة الاجتماعية التدريجية لكارل بوبر Karl Popper's Piecemeal Social Engineering في صياغة الإستراتيجية الوطنية المقترحة، ويتبع المدخل تبني مبادرات جزئية لإحداث التغيير التدريجي في المجتمع أو بأي من أنساقه الفرعية، ووفق نموذج بوبر، يتعين على الدولة إذا ما رغبت في تحقيق تطوير منظومة التعليم العالي أن تقدم لنموذج فروع الجامعات الدولية في إطار مجموعة من المبادرات الجزئية والتي يعبر الشكل التالي عن محاور الإستراتيجية المقترحة وفق الدروس المستفادة من الخبرات الأجنبية، والتي تتمثل في سبع محاور رئيسية كالتالي:

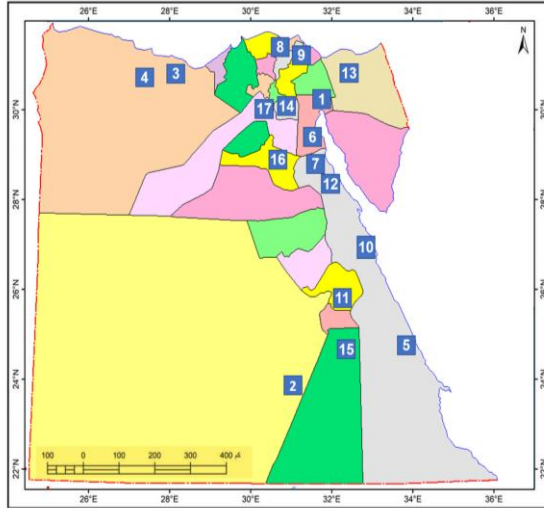


الشكل رقم (١١): محاور الإستراتيجية المقترحة لإنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر وفيما يلي عرض لأبرز خصائص كل محور من محاور الإطار المقترح:

أولاً - محور الجامعات المتخصصة التي تخدم مراكز تميز قومية:

يتضمن ذلك المحور ضرورة عمل خريطة قومية لمراكز التميز العلمي والبحثي التي تتفق وخطط التنمية بإستراتيجية مصر ٢٠٢٠م، إذ يوجد نمط الجامعات المتخصصة عالمياً والتي تتخصص في فرع محدد، مثل: العلوم الطبية، وعلوم الطاقة والبتترول، وعلوم الزراعة، والطب البيطري، وغيرها من المجالات التخصصية التي تمثل احتياجاً مباشراً لإستراتيجية مصر ٢٠٢٠. لذا يتضمن المحور الأول من الإستراتيجية المقترحة استقطاب ذلك النمط من

الجامعات إلى مصر وتقديم النماذج التخصصية الجديدة التي من شأنها أن تسهم في تطوير منظومة التعليم العالي المصرية والتنمية والصناعة بصفة عامة. وتقتراح الباحثة الخريطة التالية لتوزيع مراكز التميز العلمي والبحثي، وفق توزيع مراكز الخدمات العلمية والبحثية في مصر:



خريطة مراكز التميز التعليمية والبحثية في الاستراتيجية المقترحة لفروع الجامعات الدولية في مصر

1. الصناعات البتروكيماوية
2. الطاقة المتجددة (الشمسية)
3. الصناعات المتقدمة والالكترونيات
4. الطاقة النووية
5. الطاقة المتجددة (البحار)
6. المواني وصيانة السفن واللوجيستيات
7. الطاقة المتجددة (الرياح)
8. الثروة السمكية
9. الفنون التطبيقية وصناعة الأثاث
10. الدراسات البيئية
11. المصريات والآثار
12. التعدين والبتترول
13. الحاضنات التكنولوجية وصناعات الالكترونيات (وادي السيليكون المصري)
14. البورصة والعلوم المصرفية (العاصمة الإدارية الجديدة)
15. طب القلب والسرطان
16. طب الأمراض المتوطنة
17. العلوم السياسية والدولية

الشكل رقم (١٢): خريطة مراكز التميز التعليمية والبحثية في الإستراتيجية المقترحة لإنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر.

### ثانياً - محاور التكتلات الجامعية University Clusters:

هناك العديد من النماذج التي استعرضتها الخبرات الدولية التي تمثل تكتلات جامعية بحيث تتكاتف جهود عدد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الدولية والمحلية من أجل تشارك الخبرات، والإسهام المؤثر وخلق الكتلة الحرجة التي من شأنها أن ترتقي بالتنمية الاقتصادية، وتسهم في تحسن مؤشراتها، فكما برز في تجربة الصين تجربة C9 أي تحالف التسع وهو تحالف لعدد تسع جامعات صينية (فودان، ويكين، ونانجج، وشنغهاي، وغيرهم) والذي أطلقته الحكومة الصينية عام ١٩٩٨م، في العاصمة بكين وكان في الأساس للمساهمة في تحسين سمعة الجامعات والتعليم العالي في الصين، إذ يوجد سبع من أصل تسع جامعات ضمن أفضل ١٥٠ جامعة على مستوى العالم وفق تصنيفات التايمز والكيو إس (تسنجواه ويكين ترتيبهم ١٣ و ١٤ عالمياً) (THE, 2021)، وهي تجربة صينية على غرار مجموعة راسيل Russel Group في المملكة المتحدة، واتحاد أيفي IVY league في الولايات المتحدة الأمريكية، أي أنها الظاهرة الدولية التي من شأنها تأسيس

تحالفات بين الجامعات للارتقاء بمستواها العلمي والبحثي، ومن ثم كان المحور المقترح الثاني لإستراتيجية إنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر حيث يتم بموجب ذلك المحور عقد تحالفات بين الجامعات الحكومية المصرية، وفروع الجامعات الدولية بدعم من سياسات ومبادرات وطنية؛ للارتقاء بمخرجات التعليم العالي والبحث العلمي في مصر من خلال حقن دماء جديدة في المنظومة المصرية، لتبادل الخبرات العلمية الراقية بينها.

### ثالثاً- دور فروع الجامعات الدولية في النهوض بمنظومة التعليم العالي المصرية:

من أبرز الدروس المستفادة في خبرات دولة الإمارات العربية المتحدة، هو عدم الفصل بين فروع الجامعات الأجنبية، ومؤسسات التعليم العالي الوطنية بحيث تصبح جذر منعزلة، ولا يتحقق هدف الاستفادة من فروع الجامعات الدولية في الارتقاء بمنظومة التعليم العالي الوطنية. لذا، تتضمن الإستراتيجية محورًا خاصًا بتعظيم دور فروع الجامعات الدولية في النهوض بمنظومة التعليم العالي المصرية من خلال عدد من السياسات التي تضعها الدولة المصرية لتشجيع تشارك الخبرات والمزج العلمي والبحثي دون تحميل أي من الأطراف أعباء إدارية وقيود بيروقراطية من شأنها أن تعرقل مسيرة التعليم والبحث العلمي بها، وتتمثل السياسات المقترحة في هذا الشأن في التالي:

- تخصيص فرص التمويل التنافسي، تتقدم له الجامعات بمختلف أنواعها والموجودة على أرض مصر شريطة وجود تحالف لا يقل عن ثلاث جامعات، أحدها على الأقل تكون محلية أو دولية على غرار مشروعات الاتحاد الأوروبي إيراسموس بلس التي تشجع مشاركة عدد من الجامعات من أجل الحصول على تمويل ودعم مالي يسهم في الارتقاء بمؤشرات التعليم والبحث العلمي بها.
- تشجيع تبادل هيئات التدريس بين فروع الجامعات الدولية والجامعات المحلية كأستاذ زائر لفصل دراسي للتدريس، وإجراء الأنشطة العلمية، وعقد الفعاليات العلمية والبحثية بين مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعها.
- الإعفاء الضريبي والامتيازات اللوجستية للمؤسسات الصناعية التي تعقد اتفاقيات شراكة تمزج فروع الجامعات الدولية والجامعات المحلية بمشروعات ترتبط بالتطوير الصناعي.
- عقد فعاليات وأنشطة متنوعة تضم الطلاب في الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا من مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعها على المستوى القومي.



- تخصيص منح تبادل للطلاب الوافدين لدراسة فصل دراسي أو أكثر في الجامعة الحكومية من المقيدين في فروع الجامعات الدولية، بحيث تحتسب ضمن الساعات - النقاط المعتمدة والتي تضيف لتأهيل الطلاب نحو التخرج.

#### رابعاً- محور الرسائل الموجهة للمجتمع:

قد يؤدي عدم استيعاب أفراد المجتمع لمبادرات إنشاء فروع الجامعات الدولية إلى مقاومة المجتمع لها ورفضها لأنها وسيلة للتمييز الاجتماعي، وعدم وجود مردود مباشر على مختلف شرائح المجتمع. لذا، يستهدف ذلك المحور الرسائل الموجهة للمجتمع لتوضيح الرؤية الوطنية لهذه المؤسسات ودورها الفاعل في الارتقاء بمنظومة التعليم العالي المصرية بصفة عامة، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة في مختلف جوانب الحياة، وقد كانت التجربة الماليزية في تحديد أبرز أوجه جذب الطلاب للدراسة بفروع الجامعات الدولية أحد المرتكزات الأساسية في صياغة ذلك المحور، والتي تمثلت في:

١. سمعة الجامعة.
٢. جودة التعليم المقدم.
٣. يتم تقديم درجة علمية مماثلة لتلك المقدمة في الدولة الأجنبية.
٤. تمتع الجامعة الأجنبية بسمعة طيبة في بلدي.
٥. الشهادة من جامعة دولية مرموقة أكثر.
٦. قيمة الدرجة العلمية في سوق العمل.
٧. جودة البرنامج.
٨. توافر تسهيلات التعليم والبنية التحتية.
٩. سمعة أعضاء هيئة التدريس.
١٠. مجال واسع من البرامج للاختيار بينها.
١١. الخبرة الدولية.

وفيما يلي بعض ملامح الخطاب الاجتماعي لمبادرات إنشاء فروع الجامعات الدولية في مصر في ضوء الخبرات الدولية للبحث:

١. تتمثل الرسالة الأولى في تخصيص منح للطلاب النابغين للدراسة في هذه المؤسسات، والتي عادة ما تقدر ب ١٠% من المقاعد المخصصة للدارسين في الجامعة في مختلف مراحلها، على أن تشمل هذه المنح جميع المصروفات المباشرة وغير المباشرة اللازمة للدراسة بها، والتي تتمثل في السكن للمغتربين، وتكاليف الخامات الدراسية إن وجدت، والانتقالات من وإلى الجامعة وغيرها.
٢. تتمثل الرسالة الثانية في أهمية العائد من الشراكات التي تعقدتها فروع الجامعات الأجنبية مع الصناعة، ودورها في خلق المزيد من فرص العمل لجميع الخريجين سواء أكانوا باحثين في المجالات البحثية التطبيقية، أم كمتدربين أم تعاقدات من أجل وظائف ثابتة طويلة الأمد.
٣. تتعلق الرسالة الثالثة بعائد خدمات التدريب، وبناء القدرات والتعليم المستمر، التي تقدمها فروع الجامعات الأجنبية لغير المنتسبين لها، والتي تمثل إسهاماً دولياً في دعم أو تغيير المسار الوظيفي Career Path لأفراد المجتمع من غير الدارسين.
٤. تتعلق الرسالة الرابعة بالإسهام الوطني لفروع الجامعات الدولية في الارتقاء بمؤشرات التنمية للدولة المصرية، والعائد منه على مستويات دخول الأفراد كصلة مباشرة للتنمية ومستويات الرفاهية والتنمية الاجتماعية وفرص العمل وغيرها من الغايات الوطنية من وراء إنشاء فروع للجامعات على أرض مصر.

#### خامساً - منطق التوزيع الجغرافي:

إذا كان الهدف من إنشاء فروع الجامعات الدولية هو الإسهام في التنمية الشاملة في مصر، وجب الأخذ في الاعتبار في ذلك المحور التوزيع الجغرافي لمؤسسات فروع الجامعات الدولية على مستوى المحافظات حتى تنتشر في مختلف أرجاء الجمهورية وفق المقترح المسبق، بما يتوافق مع متطلبات التنمية المحلية ومراكز التميز، على أن يكون بكل إقليم اقتصادي فرع واحد على الأقل من فروع الجامعات الدولية، وفيما يلي خريطة الأقاليم الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، والتي ينبغي أن يتوافر بإحداها فرع لجامعة دولية بحد أدنى.

بحيث تسعى المؤسسات التعليمية الناشئة في الإقليم إلى الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية في كل إقليم اقتصادي، ويتم بناء عليه تحديد التخصصات الأكاديمية والبحثية في ضوء تلك الاحتياجات، وكي يتم توافق أعداد المقبولين بالاحتياجات السكانية والطلب المجتمعي على التعليم وفق التوزيع الديموجرافي بحيث يتوافق عدد المؤسسات التعليمية في كل إقليم مع الكثافات السكانية به، وبحيث تعكس دراسات جدوى إنشاء الفروع الأجنبية المتطلبات التنموية لكل إقليم بدلاً من كل محافظة حتى يتحقق التكامل الاقتصادي على مستوى الإقليم.



الشكل رقم (١٣): تقسيم الأقاليم الاقتصادية للدولة المصرية

#### سادساً - التأهيل لسوق العمل الإقليمي والدولي:

من دوافع الطلاب والأسر المصرية للالتحاق بالجامعات الدولية هو الطموح، لحصول خريجها على فرص عمل متميزة سواء في سوق العمل المصري محلياً أم للمنافسة عالمياً مع خريجي مختلف جامعات العالم. لذا، فإن من أبرز مميزات إنشاء فروع الجامعات الدولية على أرض مصر هو خضوع الطلاب بها إلى اختبارات الترخيص الدولية التي تؤهلهم للحصول على تراخيص مزاوله المهنة في دول أخرى حول العالم. لذا، تتضمن الإستراتيجية المقترحة برنامج التوظيف الدولي كعائد على الاستثمار في فروع الجامعات الدولية، ووسيلة لجذب

الطلاب الوافدين للدراسة بها على أرض مصر. وعليه، على الدولة المصرية النص صراحة بإجراءات السماح لهذه الفروع بالعمل في مصر أن يكون ضمن مخرجاتها التعليمية حصول الخريجين على تراخيص مزاولة المهنة لمن يرغب ويكون مؤهلاً لذلك، من خلال المؤسسات المهنية التي تعتمد الخريجين وتأهيلهم لممارسة الوظائف باعتبار توافر المواصفات المهنية التي تؤهلهم لممارسة العمل في الأسواق الإقليمية والدولية بما في ذلك المنطقة العربية ومنطقة المتوسط والاتحاد الأوروبي.

وتتمثل اختبارات الترخيص في الاستجابة لمعايير التوظيف لهيئات مهنية حول العالم، تكون تابعة للنظام المهني في دولة الجامعة الأم، فعلى سبيل المثال، يخضع خريجو التخصصات الهندسية في الصين إلى العديد من اختبارات الترخيص لمزاوله المهنة في الصين، ومنها على سبيل المثال، جمعية مهندسي الميكانيكا الصينية CMES في تخصص الميكانيكا، ومن الشركة الوطنية للكهرباء في تخصص هندسة الكهرباء والطاقة، أما في ماليزيا، فيخضع جميع المهندسين لمؤسسة ترخيص المهندسين الماليزية ICEM.

وقد أضافت فروع الجامعات الدولية في هذه الدول ثقافة الترخيص الدولي لمزاوله المهنة بالإضافة إلى الترخيص المحلي، والتي توفر لهم إمكانية الحصول على وظائف في أماكن مختلفة حول العالم.

## المراجع

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠١٨). *الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة*. القاهرة: ٢٠١٩/٢٠٢١ - ٢٠٢٢/٢٠٢١. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
- University of Nottingham (٢٠). March, 2021. (*University of Nottingham Ningbo China*). Sustainable Development: تم الاسترداد من <https://www.nottingham.edu.cn/en/research-and-business/research-strengths/environment-research.aspx>
- Abby و Kenn (١١). October, 2020. (*International Branch Campuses: An Affordable Study Abroad Option*). Study Abroad Express: تم الاسترداد من <https://studyabroadexpress.com/international-branch-campuses-an-affordable-study-abroad-option/>
- ACE. (٢٠٠٩). *U.S. branch campuses abroad*. Washington, DC: American Council on Education.
- Albert Bergesen. (١٩٨٠). *Long waves of colonial expansion and contraction*. New York : Academic Press. ٢٣١-٢٧٧ ،
- Alice Bobée, Tim Rottleb, Marc Schulze Dr. Jana M. Kleibert. (٢٠٢٠). *Global Geographies of Offshore Campuses*. Germany: Leibniz Institute for Research on Society and Space.
- Alvin Y. So. (١٩٩١). *Social Change and Development*. *International Journal of Comparative Sociology*. ١٧ ،
- Andre Gunder Frank. (١٩٦٩). *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*. *New York and London, Monthly Review Press*. ٣٣٤ ،
- ASHA CHAUDHARY. (٢٠١٣، ٢). *Modernization: Impact, Theory, Advantages and Disadvantages*. *International Journal for Research in*.
- Azirah Hashim M. Miandy Munusamy. (٢٠١٩). *Internationalization Of Higher Education In Malaysia: Insights From Higher Education Administrators*. *AEI Insights: An International Journal of Asia-Europe Relations*. ٣٩-٢١ ،
- Ben Quinn (١٦). October, 2020. (*University of Liverpool scraps plan to open Egypt campus*). The Guardian: تم الاسترداد من

<https://www.theguardian.com/education/2018/oct/31/university-of-liverpool-scrap-plan-to-open-egypt-campus>

British Council .(٢٠١٧) .*Research on Current UK-China Transnational Education: From the Perspective of Administrators and Students* . London: The British Council.

Bubaker F. Shareia .(٢٠١٥ ، ٣) .Theories of Development .*International Journal of Language and Linguistics*.

C-BERT .(٢٠١٥) .*Branch campus listing* من الاسترداد .  
<http://www.globalhighered.org/branchcampuses.php>.

C-BERT ٢٠) .March, 2021 .(Cross-Border Education Research Team .تم الاسترداد  
من C-BERT International Campus Listing. [Data originally collected by Kevin Kinser and Jason E. Lane].: <http://cbert.org/resources-data/intl-campus/>

Christopher Hill, Karen Hui Jung Chen, Sandy Tsai Angela Yung-Chi Hou .  
(٢٠١٨)A comparative study of international branch campuses in Malaysia, Singapore, China, and South Korea: regulation, governance, and quality assurance .*Asia Pacific Education Review*.٥٥١ ،

D Lien و Y. Wang .(٢٠١٢) .Lien, D & .Wang, Y. (2012). The effects of a branch campus .*Education economics*.٤٠١-٣٨٦ ،

D. Lien .(٢٠٠٨) .Economic analysis of transnational education .*Education Economics*.١٦٦-١٤٩ ،

D & .Napier, D. Kirk .(٢٠٠٩) .The transformation of higher education in the United Arab Emirates: issues, implications, and intercultural dimensions تأليف H. Daun & L. J. Saha J. Zajda ،*Nation-building, identity and citizenship education: cross cultural perspectives* (الصفحات Heidelberg: Springer Science + Business Media B.V. ز .(١٤٢-١٣١)

Daniela da Costa Britto Pereira Lima Flávia Magalhães Freire .(٢٠١٨) .The 1960s Modernization Theory Updated: The Role of the Evaluative State in Today's Brazilian Education .*Universal Journal of Educational Research*.

Dean C. Tipps .(١٩٧٣) .Modernization Theory and the Comparative Study of Societies: A Critical Perspective .Cambridge University Press.

Diana Arachi) .January, 2005 .(FOREIGN BRANCH CAMPUSES IN MALAYSIA: STATE ACTION AND CONSUMER CHOICES REVISITED .Research Gate.

F. Bourguignon .(٢٠١٦) .Inequality and Globalization: How the Rich Get Richer as the Poor Catch Up .Foreign Affairs. ١١-١٥ ،

Fengqiao Yan Yuzhuo Cai .(٢٠١٧) .Chinese Higher Education and University . Edward Elgar.

G. S. Chambers و W. K. Cummings .(١٩٩٠) .Profiting from education: Japan-United States international educational ventures in the 1980s .New York: Institute of International.

George Ritzer .(٢٠٠٧) .The Blackwell Companion to Globalization .Singapore: BLACKWELL PUBLISHING.

Giovanni E. Reyes .(٢٠٠١ ، ٢٤) .FOUR MAIN THEORIES OF DEVELOPMENT: MODERNIZATION ,DEPENDENCY, WORD-SYSTEM, AND GLOBALIZATION .Nómadas.

Government of Dubai (١١) .October, 2020 .(Knowledge and Human Development Association من الاسترداد من Government of Dubai: <https://www.khda.gov.ae/en/>

Hans de Wit ،Fiona Hunter ،Laura Howard و Eva Egron-Polak .(٢٠١٥) . Internationalisation of Higher Education .Brussels: Policy Department B: Structural and Cohesion Policies.

I. Verbik و C. Merkley .(٢٠٠٦) .The International Branch Campus – Models and Trends .London: London: Observatory for Higher Education من . [http://www.obhe.ac.uk/documents/view\\_details?id=34](http://www.obhe.ac.uk/documents/view_details?id=34) من الاسترداد

Immanuel Wallerstein .(١٩٧٧) .Africa: The Politics of Unity .New York: Random House.

Immanuel Wallerstein .(١٩٨٧) .World-System Analysis .Standford: Standford University Press.

- J. E. Lane .(٢٠١١) .Importing private higher education: International branch campuses *Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice*. ٣٨١-٣٦٧ ،
- J. Matunhu .(٢٠١١) .A critique of modernization and dependency theories in Africa: Critical assessment *African Journal of History and Culture*-٦٥ ، ٧٢ .
- J. Matunhu .(٢٠١١ ،٦) .A critique of modernization and dependency theories in Africa: Critical assessment *African Journal of History and Culture* .
- Jane Knight .(٢٠٠٤) .Internationalization remodeled :Definition ،Approaches ، and Rationales *Journal of Studies in International Education*. ٣١-٥ ،
- John Morgan ٣٠) .October, 2018 .(تم الاسترداد من *Branching Out* Times Higher Education: <https://www.timeshighereducation.com/features/branching-out/415018.article>
- Kenneth WILSON Adjei Budu,Kingsford Kissi Mireku Derrick Acheampong . )March 2019 .(Factors Influencing International Students' Selection of Universities in China:A Case Study of Selected Universities in China Factors Influencing International Students' Selection *European Academic Research*. ٣٢٩٨-٣٢٧٠ ،
- Khadeegha Alzouebi و Angela Franklin .(٢٠١٤) .Sustainability of International Branch Campuses in the United Arab Emirates: A Vision for the Future . *The Journal of General Education*. ١٣٧-١٢١ ،
- Leonard J. Waks .(٢٠٠٦) .Globalisation, State Transformation, and Educational Re-Structuring: Why Postmodern Diversity Will Prevail Overall Standardisation *Studies in Philosophy and Education*. ٤١٤ ،
- Li Zhang .(٢٠١٦) .*International Branch Campuses in China: Quest for Legitimacy* .Albany: State University of New York.
- Mahmoud Badawy و Emad Mostafa .(٢٠١٨) .Promoting the A.R.E Higher Education Competitiveness as an Approach to Develop its Institutions Ranking among World-Class Universities *The Educational Journal* ، ٤١٢-٣٢٧ .



Mahsood Shah Ahmad Bayiz Ahmad .(٢٠١٨) .International students' choice to study in China: an exploratory study .*TERTIARY EDUCATION AND MANAGEMENT* ٣٢٥ ، 337.

Malaysian National Accreditation Board من الاسترداد .(٢٠٢٠ ، ١١) .National Accreditation Board: <https://nab.gov.gh/accreditation>

Mark Bray ،Bob Adamson و ،Mark Mason .(٢٠٠٧) .*Comparative Education Research: Approaches and Methods* .Hong Kong: Comparative Education Research Centre.

N. M. Healy .(٢٠١٥) .Towards a risk-based typology for transnational education .*Higher Education* .١٨-١ ،

National Center for Science and Engineering Statistics .(٢٠١٨) .*Survey of Earned Doctorates: Doctorate recipients with temporary visas intending to stay in the United States after doctorate receipt, by country of citizenship: 2011-17* .Washington DC: National Science Foundation.

Nik K.N. Mahmud & Rokiah Alavi Siew Yean Tham .(٢٠١٣) .Assessing policies for attracting international students: case of Malaysia .*Asia Pacific Journal of Education* .١١٥ ،

Nkoloz Parjanadze .(٢٠٠٩) .Globalisation Theories and Their Effect on Education .*IBSCU Scientific Journal* .٨٨-٧٧ ،

P. G. Altbach .(٢٠٠٤) .Globalisation and the university: Myths and realities in an unequal world .*Tertiary Education & Management* .٢٥-٣ ،

Peking University Center for Legal Information ٢٠) .March, 2021 .(*China Law Info* من الاسترداد .Regulations of the People's Republic of China on Chinese-foreign Cooperative Education [Revised]: <http://en.pkulaw.cn/Display.aspx?lib=law&Cgid=44908>

Philip Altbach .(٢٠١١) .Is there a future for branch campus ؟*International Higher Education* .١٠-٧ ،

QAA .(٢٠١٧) .*COUNTRY REPORT: The People's Republic of China* .Gloucester: The Quality Assurance Agency for Higher Education.

R Garrett ،K Kinser ،J. E. Lane و ،R Merola .(٢٠١٦) .London: OBHE.

- R. Sidhu .(٢٠٠٧) .GATS and the new developmentalism: Governing transnational education .*Comparative Education Review*. ٢٠٣-٢٢٧ ،
- R.F.J. Becker .(٢٠٠٩) .*International branch campuses* .London: The Observatory on Borderless Higher Education.
- Robert W. Friedrichs .(١٩٧٠) .*Sociology of Sociology* .New York: Free Press ، ٣٤-٣٦ .
- S. M Godwin .(٢٠٠٦) .Globalisation, education and emiratisation: a study of the United Arab Emirates .*The Electronic Journal on Information Systems in Developing Countries*. ١-١٤ ،
- Siew YeanTham .(٢٠١١) .*Exploring Access and Equity in Malaysia's Private Higher Education* .Tokyo: Asian Development Bank Institute.
- Stephen Wilkins .(٢٠١٠) .Higher education in the United Arab Emirates: An analysis of the outcomes of significant increases in supply and competition .*Journal of Higher Education Policy and Management* ، ٣٨٩-٤٠٠ .
- Stephen Wilkins .(٢٠١٦) .Establishing international branch campuses: a framework for assessing opportunities and risks .*JOURNAL OF HIGHER EDUCATION POLICY AND MANAGEMENT*. ١٦٧ ،
- Study Malaysia .(٢٠٢٠ ، ١١) .*foreign university branch campus* من الاسترداد . Study Malaysia: <https://www.studymalaysia.com/education/top-stories/foreign-university-branch-campus-your-route-to-getting-a-foreign-degree-right-here-in-malaysia>
- StudyMalaysia.com .(٢٠٢٠) .*StudyMalaysia.com* من الاسترداد The Malaysian Higher Education System an Overview: <https://www.studymalaysia.com/education/higher-education-in-malaysia/the-malaysian-higher-education-system-an-overview>
- Susanne Bodenheimer .(١٩٧٠) .Dependency And Imperialism:The Roots of Latin American Underdevelopment .*Nacla Newsletter*. ٤٩-٥٣ ،
- Syed Zamberi Ahmada & Frederick Robert Buchanan .(٢٠١٥) .*Motivation factors in students decision to study at international branch campuses in Malaysia* .England: Routledge.

T. L. Owens و E. L. Jane .(٢٠١٤). Cross-border higher education: Global and local tensions within competition and economic development .*New Directions for Higher Education*. ٨٢-٦٩ ،

T. Mazzarol ،G. N. Soutar و M. S. Seng .(٢٠٠٣). The third wave: Future trends in international education .*The International Journal of Educational Management*. ٩٩-٩٠ ،

THE ١٦). October, 2020 .(تم الاسترداد من *World University Rankings 2020*) Times Higher Education: [https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2020/world-ranking#!/page/0/length/25/sort\\_by/rank/sort\\_order/asc/cols/stats](https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2020/world-ranking#!/page/0/length/25/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats)

THE ١٠). May, 2021 .(تم *Times Higher Education World University Rankings* . Ranking Chinese Universities: [www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/](http://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/)

Theotonio Dos Santos .(١٩٧٠). The Structure of Dependence .*American Economic Review*. ٢٣٦-٢٣١ ،

Top Universities ١٦). October, 2020 .(تم الاسترداد *QS World University Rankings*) QS Top Universities: <https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2020>

UNESCO-UIS ٣٠). April, 2021 .(تم الاسترداد من *UNESCO Institute for Statistics*) Global Flow of Teritiary-Level Students: <http://uis.unesco.org/en/uis-student-flow>

University of Liverpool ٢٥). June, 2018 .(*University signs up for future collaboration with Egypt*) The University of Liverpool News: <https://news.liverpool.ac.uk/2018/06/25/university-signs-up-for-future-collaboration-with-egypt/>

V. Romani .(٢٠٠٩). The politics of higher education in the Middle East: Problems and prospects .*Middle East Brief*. ٨-١ ،

Yuk Fong Chin .(٢٠١٩). Malaysia: From Hub to Exporter of Higher Education and Implications .*International Journal of Business and Social Science* ، ٥٤-٤٨

أحمد الجوهرى. (٢٥ مايو، ٢٠١٩). رئيس الجامعة المصرية اليابانية. (رشا شرف، المحاور)

برتران بادى. (١٩٩٦). *تغريب النظام السياسى*. القاهرة: دار العالم الثالث.

دائرة التعليم والمعرفة. (٢٣ سبتمبر، ٢٠٢٠). *التراخيص والاعتماد*. تم الاسترداد من دائرة التعليم

والمعرفة: <https://www.adek.gov.ae/Education-System/Higher-Education/Licensing-and-Accreditation>

دائرة التعليم والمعرفة. (٢٣ سبتمبر، ٢٠٢٠). *دائرة التعليم والمعرفة*. تم الاسترداد من التعليم العالي:

<https://www.adek.gov.ae/Education-System/Higher-Education>

عمرو عدلى. (١٦ نوفمبر، ٢٠١٩). نائب وزير التعليم العالي لشئون الجامعات. (رشا شرف، المحاور)

عمرو عدلى. (٢٥ May, 2020). نائب وزير التعليم العالي لشئون الجامعات. (رشا شرف، المحاور)

مصطفى رضوان. (٢٥ مايو، ٢٠١٩). عضو لجنة خبراء التعليم العالي. (رشا شرف، المحاور)

هانى مذكور. (٢٥ مايو، ٢٠١٩). عضو لجنة خبراء التعليم العالي. (رشا شرف، المحاور)

هانى هلال. (٢٥ مايو، ٢٠١٩). وزير التعليم العالي السابق. (رشا شرف، المحاور)

وزارة التعليم العالي. (٢٠١٨). *قانون إنشاء وتنظيم فروع للجامعات الأجنبية في مصر والمؤسسات الجامعية*. القاهرة: الوقائع المصرية.

ياسر الشايب. (٢٥ مايو، ٢٠١٩). عضو لجنة خبراء التعليم العالي. (رشا شرف، المحاور)